إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: نابغة عبدالكريم الشرفا

التوقيع: نابغة الشرفا

التاريخ: 2015/8/30

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بالمشاركة

مع جامعة الأقصى برنامج الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد

رسالة ماجستير بعنوان:

استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

Palestinian- Israeli negotiable strategies

إعـداد الطـالبة

نابغة عبدالكريم الشرفا

إشراف الاستاذ الدكتور

د. ناجي صادق شراب

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد"

1436 هـ - 2015م

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **نابغة عبد الكريم محمد الشرفا**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد** وموضوعها:

"استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاحد 15 ذو القعدة 1436 هـ، الموافق 2015/08/30 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. ناجي صادق شراب	مشرفاً ورئيساً
د. جهاد شعبان البطش	مناقشاً خارجياً
د. أحمد جواد الواديـــة	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر(الثلاثيني)
دوار الصناعـــة - بنايـــة رقـم 2070/84 ✉ 1421
+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَال ﴾ (الرعد : 17) .

الإهـــداء

إلى التي أحببتها حد اللانهاية ونسجت لي غلائل لا تخرقها أظافر الزمن.

إلى التـي سـاندتني لحظـة بلحظـة وغمرتنـي بـدعواتها ... وانتظرتنـي أن أصبح شابة يفتخر بها . . ..

أمي قرة عيني ..

إلى الذي رسم لي حدودي وانفق دمه في سبيل سعادتي ....

والدي الشامخ ..

إلى من أخذ بيدي ....

زوجي العزيز ...

إلى اللذين أمضيت معهم أروع اللحظات ...

أصدقائي الأوفياء ..

إلى من رووا بدمائهم بساتين الوطن ...

الشهداء الأكرمين ..

وأخيراً إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث

إلى كل أولئك أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الشكر والتقدير

بداية أنحني إجلالاً وشكراً لله رب العالمين ....

وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث إماماً ورحمة للعالمين ..

أشكر والدُي اللذان أعانوني في مسيرتي العلمية والعملية ....

وندعوا الله العلي القدير أن يمن عليهما بالصحة والعافية والثبات على الإيمان وفعل الخيرات ...

كما أشكر المشرف على البحث الدكتور القدير " **ناجي صادق شراب**" الذي ساعدني في هذا البحث وأنارلي طريق خطواتي للنهوض لمستوى علمي مشرف أقدمه بين قارئيه .

كما أشكر إدارة وعاملين ومشرفين أكادمية الإداة والسياسة برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد

نشكرهم كلاً باسمه .

الملخص

لقد هدفت هذه الدراسة المكونة من سبعة فصول وخاتمة إلى تسليط مزيد من الضوء حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض، في الوقت الذي غابت فيه مقومات وشروط التفاوض الصحيحة، والتي تتمثل بقدر كاف من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض.

هذا وقد اشتملت الدراسة على فرضية تقوم على اعتبار أن وجود القوة بكافة أشكالها لطرفي التفاوض يمثل قرينة شرطية لنجاحه، وبغيابها يكون التفاوض فاقداً لمقدماته الصحيحة، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام تعثر وإخفاق هذا المسار, حاولت الباحثة اختبار هذه الفرضية من خلال استعراض الأشكال المختلفة للقوة المفترض حضورها عند التفاوض، ثم بحثت في مقدار ما حازه المفاوض الفلسطيني من تلك الأشكال قبل بدء التفاوض وأثناء ممارسته، وربط ذلك بنتائج المسار التفاوضي.

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي ومنهج صنع القرار من أجل الوصول إلى التوصيف الصحيح لمفهوم التفاوض، واستكشاف المضامين المتعلقة بالظاهرة التفاوضية بوصفها نشاطاً اجتماعياً يمارسها الإنسان في كل حين، ثم محاولة الوقوف على دلالات التفاوض السياسي ومعانيه, ودواعي الأخذ به، وإبراز شروطه اللازمة ومقوماته الصحيحة ليشكل ذلك مرجعاً نظرياً ومدخلا علمياً يعين على قراءة تجربة التفاوض الفلسطيني–الإسرائيلي، كما استخدمت المنهج التحليلي والذي حاولت من خلاله استقراء مدى ملاءمة الظرف في حينه لانعقاد النشاط التفاوضي، أو تحقيق المفاوض الفلسطيني للشروط التي تمكنه من خوض عملية تفاوضية قابلة للنجاح، كما يفيد المنهج في قراءة السلوك التفاوضي للمفاوض الفلسطيني، والطريقة التي أدار بها دفة هذا النشاط، مبيناً تداعيات ذلك على النتائج النهائية للعملية التفاوضية, واستندت الدراسة على منهج إدارة وحل الصراع وهو المنهج الذي يعكس طبيعة المقاربة الإسرائيلية والفلسطينية. وكذلك استعانت الباحثة بمنهج المصلحة القومية حيث انها الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية لأي دولة.

لقد اتخذت الباحثة من جدلية (القوة والتفاوض) مدخلاً لقراءة تجربة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية, معتمدة أداتي البحث والتحليل في رصد العلاقة بين أشكال القوة التي يتطلبها التفاوض عموماً, وأثر ذلك على طبيعة المخرجات التفاوضية, ثم إسقاط ذلك على تجربة المفاوض الفلسطيني على اعتبار خضوع هذه التجربة التفاوضية للقواعد والمحددات التي تحكم مسار أية عملية تفاوضية أخرى، وذلك من أجل الوصول إلى توصيف صحيح وتفسير علمي لحالة التعثر والاستعصاء التي ألمت بمسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي.

عطفاً على ما سبق، حاولت الباحثة تقديم مقاربة تعتبر أن التفاوض يمثل عملية جزئية في سياق متكامل، وهذا يؤكد على عدم إمكانية تحلل المسار التفاوضي من الاستحقاقات التي يفرضها ذلك السياق، أو الخروج على مقتضياتها، الأمر الذي يعني بالضرورة أن نتائج التفاوض ستعكس طبيعة الظرف الذي

يجري فيه التفاوض، وليس مقدار الحق الذي يمتلكه المفاوض أو عدالة القضية التي يمثلها طالما كانت الشروط التفاوضية غائبة.

تبين من خلال البحث والدراسة صحة الفرضية التي تبنتها الباحثة، وعليه فقد لخصت جملة من التوصيات كان من أبرزها:

- يتعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة عن الخيار الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن وأكثر، فليس من الحكمة أو تمام الرؤية الإصرار على خيار تم تجريبه كثيراً دون جدوى، وليس من المعقول أن تضيق السبل والخيارات أمام صاحب الحق حتى يضطر للتمسك بخيار وحيد دون غيره.
- ينبغي أن تخضع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها، للوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق هذا الخيار, وتوظيف النتائج في خدمة النضال في مواجهة الاحتلال.
- من المهم إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية, والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حصول الانقسام في الساحة السياسية الفلسطينية وتلك التي تمنع إعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، فليس من الحكمة الإبقاء على الخيارات التي تشكل مدخلاً للفرقة الداخلية، فضلا عن كونها غير مجدية أساساً.

Abstract

The main aim of this 7-chapter study, with an introduction and a conclusion, is more focusing on the trouble that took place as a result of the absence of the correct negotiation conditions, with the Israeli side, by the leadership of The Palestine Liberation Organization (PLO).

The study goes in for the hypothesis that considers having the power, in all its forms by each party of the negotiation, is a conditional presumption for a successful one. Moreover, the absence of a such power leads the negotiation process to have no correct premise and to fail in this trajectory, too. The researcher herself tries to test this hypothesis through reviewing the various forms of force that is supposed to be available in the negotiation process. After that, the researcher evaluated the power forms that were acquired, by the Palestinian negotiator, before and during the negotiation process itself as well as joined that with the negotiating field.

During the study, the researcher applied the descriptive approach and the methodology of decision-making for the sake to have the best description for negotiation concept. Furthermore, the researcher not only needs to explore the implications related to the phenomenon negotiating, as a socially active human exercised whenever, but also there is a need to focus on the political negotiation indications and its meaning. The researcher also needs to highlight the negotiation conditions and best constituents to be considered a theoretical reference and scientific input that helps to understand the Israeli-Palestinian negotiating experience. The critical analytical method is applied, by the researcher, to induct the suitability of the condition at the time of the negotiating activity or achieving of the Palestinian negotiator to the conditions that enable him to contest a viable negotiating process. The method, that was applied, helps in reading the negotiating behaviour of the Palestinian negotiator himself and the procedure that was adopted during the negotiation and shows implications that affect final results of the negotiation process.

The researcher has taken the dialectic view of power and negotiation as an input to read the Israeli-Palestinian negotiating experience, the two adopted tools that were used were the research and analysis to monitor the relationship among forms of the required power that generally needed by the negotiation process and the impact of that on the nature of the negotiating output. Add to that, there is a need to apply it on the experience of the Palestinian negotiator on the grounds that this negotiating experience undergoes to the rules and limitations that control the path of any other negotiating process so that we can catch a good description and scientific interpretation for this case of stumble of the Israeli-Palestinian negotiating.

Through this research and study, it becomes clear that the hypothesis adopted, by the researcher, is healthy. For this reason, there is a set of recommendations:

- The Palestinian leadership should reconsider the path of negotiation, and look for possible alternatives for the failed option over two decades and more. It is not fair to insist on a choice with no avail.
- It is too important to focus on the negative repercussions of the negotiation according to the political unity among Palestinian parties, and work on eliminating reasons that led to have such a split in the Palestinian political life.

قائمة المحتويات

الإهـداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ج
الملخص ..... د
Abstract ..... و
قائمة المحتويات ..... ح
الفصل الأول: مدخل الدراسة 1
مقدمة الدراسة: 2
مشكلة الدراسة: 3
تساؤلات الدراسة: 4
أهمية الدراسة ومبرراتها: 4
أهداف الدراسة: 4
فرضية الدراسة: 5
منهجية الدراسة: 5
حدود الدراسة: 6
مصطلحات الدراسة: 6
الدراسات السابقة: 8
تعقيب على الدراسات السابقة: 12
الفصل الثاني: الإطار النظري وأدبيات الدراسة 14
المبحث الأول: ماهية التفاوض 15
مقدمة: 15
مفهوم التفاوض: 17
المبحث الثاني: أركان وخصائص التفاوض 20
التكافؤ: 20
التفاعلية: 21
التبادلية: 21
الاختيارية: 22
شروط التفاوض: 22
المبحث الثالث: الإطار التحليلي للعملية التفاوضية 26
منهجيات التفاوض: 29
عناصر التفاوض: 31
التفاوض والمفاوضات: 32
البعد الثقافي للتفاوض: 33
الوسيط التفاوضي (الطرف الثالث): 35
الفصل الثالث: الإطار التاريخي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 37

المبحث الأول: إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي 38
مقدمة: 38
أسباب إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية: 39
عروض الحل الفلسطينية المبكرة: 39
مبررات الحلول التفاوضية الفلسطينية: 43
الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي: 46
المبحث الثاني: ما بعد الخروج من بيروت ووضع منظمة التحرير قبل انتفاضة 87 48
وضع منظمة التحرير ما قبل انتفاضة عام 1987: 49
المبحث الثالث: انتفاضة 87 والتحولات ما قبل مؤتمر مدريد ووصولاً إلى مؤتمر مدريد للسلام 51
مقدمة: 51
الانتفاضة في برنامج عمل المنظمة: 52
التحولات الدولية ما قبل مؤتمر مدريد: 56
قراءة منظمة التحرير للتحولات الدولية وأثر ذلك على توجهاتها التفاوضية: 57
مؤتمر مدريد للسلام: 58
التراجع في دور المنظمة وعلاقة ذلك بالقبول بمدريد: 59
الفصل الرابع: العملية السلمية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية بين مقارنتين متناقضتين 61
مقدمة: 62
المبحث الأول: السياق الزمني للجولات التفاوضية في غير مصلحة تحقيق المقاربة الفلسطينية 63
تغير معادلة التوازن في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي: 63
الانقسام العربي: 64
ضعف الوضع الفلسطيني: 64
المبحث الثاني: تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية على حساب المقاربة الفلسطينية 69
المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية: 69
المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية: 70
التطورات التفاوضية لصالح المقاربة الإسرائيلية: 70
المبحث الثالث: الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي 76
مقدمة 76
التوازن في القوة وتفعيل البديل: 77
فحص دلالة معنيي التفاوض: 77
حالة التوازن في القوة: 77
غياب التوازن في القوة: 77
وجود التوازن في القوة: 79
التفاوض بوصفه خياراً: 80
ميزان القوى لطرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي: 81
الفصل الخامس: الاستراتيجية التفاوضية 89
مقدمة: 90

المبحث الأول: مناهج واستراتيجيات التفاوض 91
استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة: 91
استراتيجيات منهج الصراع: 92
المبحث الثاني: الاستراتيجية الاسرائيلية في التفاوض 96
الاستراتيجية والنظرية التفاوضية الاسرائيلية وركائزها الاستراتيجية: 96
أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته: 98
البيئة التفاوضية الاسرائيلية: 99
المبحث الثالث: الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية 102
الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني: 102
الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني 2007 2011: 103
الموقف التفاوضي الفلسطيني: 108
الفصل السادس: انعكاس استراتيجيات التفاوض الفلسطينية المتبعة على مستوى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها 110
مقدمة: 111
اتفاق أوسلو: 111
البيئة التفاوضية لاتفاق أوسلو: 112
المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على برنامج عمل المنظمة: 113
المتغيرات التي دفعت منظمة التحرير لقبول أوسلو: 113
البدائل الممكنة للحلول محل المنظمة: 115
الوفد الفلسطيني المفاوض ما قبل أوسلو: 116
ربط المنظمة لمصيرها بالمسار السياسي: 118
مقارنة بين خطة شامير للحكم الذاتي واتفاق أوسلو: 120
الاعتبارات التي دفعت إسرائيل للذهاب إلى أوسلو: 123
سمات اتفاق أوسلو: 125
أسباب فشل اتفاق أسلو: 128
ماذا أعطى أوسلو للشعب الفلسطيني: 130
الفصل السابع: تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة 137
مقدمة: 138
المبحث الأول: اللقاءات غير الرسمية الممهدة للمفاوضات والبنية التفاوضية 140
البنية التفاوضية الفلسطينية: 140
المبحث الثاني: الأرصدة التفاوضية المحتملة 143
ميزان القوى: 143
القانون الدولي: 144
المعايير والقيم: 145
البيئة التفاوضية: 147
الشراك على درب الطرف الفلسطيني: 148

المبحث الثالث: نحو مفهوم فلسطيني جديد إزاء المفاوضات 154
مرجعة المفاوضات: 154
تجميد الاستيطان: 155
فتح صفحة جديدة: 156
لما التفاوض: 156
خاتمة: 157
النتائج والتوصيات 158
أولا النتائج 158
ثانيا: التوصيات 160
قائمة المصادر والمراجع 162
المصادر: 162
المراجع: 162

الفصل الأول

مدخل الدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضية الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- تعقيب على الدراسات السابقة

مقدمة الدراسة:

عشرون عاماً وما يزيد مرت على تلك اللحظة الفارقة في الصراع العربي الإسرائيلي، التي انطلق فيها قطار ما عرف بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، ذلك الذي سعت لالتئامه أطراف دولية فاعلة قامت بدور الراعي الذي جمع العرب –بمن فيهم ممثلين عن الشعب الفلسطيني –وجها لوجه مع الطرف الإسرائيلي.

وبعد انقضاء تلك السنين، لم يظهر في الواقع أن ثمة نتيجة معتبرة ترتبت على هذا الخيار، إذ أن كل المعطيات الحاضرة مشفوعة بالتجربة الطويلة، تشير إلى تعثر مسار التفاوض، في الوقت الذي زادت فيه كل المظاهر الدالة على تغول الاحتلال وتماديه على فلسطين الأرض والقضية والإنسان(1).

هنا يجدر السؤال عن السر الكامن وراء هذا التعثر، وأسبابه ودلالاته، خصوصا أن هذا المسار، قد انطلق بإرادة ورعاية مجاميع عالمية كبرى، واهتمام سياسي وإعلامي، وتوافق دولي ملفت، فضلا عن الحماس والاندفاع الفلسطيني والعربي للولوج فيه.

من الواضح أن مسار التفاوض الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي قد انطلق استجابة لتداعيات وتغيرات كبيرة ألمت بالخارطة السياسية الدولية، وهو ما يدعو للأخذ بعين الاعتبار أن إنجاز السلام لن يتم بمجرد انطلاق المسار المنتسب إليه على الأرض، وعليه فإن المسوغات الداعية لالتئام مسار التفاوض قد لا يكون لها علاقة بالرغبة في تحقيق السلام حقيقة، وأن شعار السلام المرفوع قد تمليه مصالح وأهداف أخرى من وجهة نظر أحد الأطراف.

ثمة مفارقة تظهر عند استحضار نتائج تجربة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، على ضوء مقولة أن التفاوض يمثل نشاطا وتفاعلا إنسانيا بين فريقين من الناس وهذا يستلزم بالضرورة أن يشكل التفاوض حالة منتظمة بحكم كونه تفاعلا إنسانيا، بمعنى أنه ليس عفويا أو اعتباطيا، ويترتب على ذلك أنه ينطلق من مقدمات وأسس لينتهي بمخرجات مع مقدماتها وتعكسها شكلاً ومضموناً. والمفاوضات ترتبط بهدف هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية.

وبالتالي فإن محاولات الوقوف على أسباب الاستعصاء التي تظهر عند دراسة الحالة التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية، يتطلب التدقيق في المقدمات والقواعد التي انطلق منها هذا المسار، بقصد الوصول لحقيقة الأمر الذي تسبب بحدوث انسداد فيه. يأتي التفاوض عادة تتويجا للصراع المتطاول بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، من أجل الوصول إلى حل وسط بين طرفين متناقضين، لم يستطع أي منهما حسم المعركة ماديا لصالحه وعلى حساب خصمه[2].

---

[1] – الصمادي، حمزة، **تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008م.

[2]– ثابت، عمرو، **مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، عدد 43، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2002م، ص17–22.

ومن هذا المنطلق، فإن أبرز اشتراطات التفاوض التي يمكن استخلاصها تتمثل بتوفر الكثير من الندية والتوازن في القوة النسبية بين طرفي التفاوض، كما في امتلاك أوراق الضغط، وسائر المزايا التي تعين كل فريق على تحقيق الحد المقبول لمطالبه.

الحديث عن شروط التفاوض التي تتمثل بالندية والتكافؤ بين فريقي التفاوض، لا يتوقف بالضرورة على الصور المادية للقوة فحسب، بل يتعداها للحديث عن مقومات القوة المعنوية التي تمثل مركبا آخر في معادلة القوة المفترضة الحضور في ميدان التفاوض. فحسن تشخيص الأمور والحوادث وإعطائها أوزانها بدقة وتوازن يعتبر عامل قوة، والعكس صحيحا، كما أن الرؤية الصحيحة والمعلومة الدقيقة هي عنصر قوة أيضا، وهذا يعني أن انتفاءهما هو عنصر ضعف.

والإدارة السليمة للعملية التفاوضية برمتها تعتبر إضافة مهمة لإنجاح المساعي المتعلقة بهذا الجانب، فإذا فقدت أو زهد القائمون على النشاط المعني بها، كانت النتيجة سلبية.

وفوق ذلك فإن الرؤية الفلسفية الصحيحة للعملية التفاوضية، ستثري الموضوع بالكثير من عناصر القوة، والإضاءات التي توفر على من يمارس هذا النشاط الكثير من العناء والجهد، وبذلك تشكل الرؤية الفلسفية رافدا مهمً يعزز من فرص تحقيق النجاح، بوصفها بنداً بالغ الأهمية في عناوين القوة المطلوبة، فإذا ضاعت ازدادت التعقيدات والمعوقات التي تحول دون تسجيل نجاح ما في هذا المضمار.

مشكلة الدراسة:

يهتم الباحثون في مجال الدراسات الدبلوماسية ودراسات المفاوضات الدولية، بصفة عامة بمهارة المفاوضين وصفاتهم الشخصية والقدرة على الاتصال الفعال، والبراعة في طرح الأسئلة دون الاهتمام بإدارة عملية المفاوضات الدولية ودورها في اتخاذ القرار السياسي وقت الأزمات، والتي تعد من أهم الوسائل في تسوية الأزمات والتحكم بها، خاصة وأن عملية المفاوضات تجاوزت مفهوم الاتصال المباشر إلى عملية تفاعل تشمل الأفكار والحجج، كما أنها تجاوزت تبادل الآراء، فهي تتضمن إرادات متصارعة، وتنتهي العملية بحصول كل طرف من الأطراف على أقل ما يمكن من طلباته.

فالهدف النهائي لعملية المفاوضات هو العلاقة بين الطرفين، والتي تسعى للتوصل لاتفاق يلبي الاحتياجات الأساسية لهما، مما يتطلب ذلك تحديد عناصر التفاوض والمشكلة وتكوين الأفكار لإيجاد الحل، والتأثير على الطرف الآخر، وإيجاد بيئة تفاوضية مساندة، والإجراءات اللازمة لحل المشكلة التي يقترحها الطرفان، ومن ثم تتضح أهمية المفاوضات في إدارة الأزمات الدولية، ودو رها المباشر في حل النزاعات وتسويتها، وهل تعتبر المفاوضات هي الأداة المثلى في حل المنازعات أم لا؟

تتركز الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي حد أثرت الاستراتيجيات التفاوضية الفلسطينية الاسرائيلية على نتائج المفاوضات؟

ولتتضح معالم الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات فهذا يتطلب الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية في سياق الدراسة، وهي:

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي شروط التفاوض التي تهيئ للنشاط التفاوضي الأرضية الصحيحة لأن يكون مثمراً؟
2. كيف بدأت إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية ؟
3. ماهي أسس ومكونات كلاً من المقاربتين الفلسطينية والإسرائيلية التفاوضية ؟
4. ما تأثير استراتيجيات التفاوض الفلسطينية – الاسرائيلية المتبعة على اتخاذ القرار السياسي دون استخدام القوى العسكرية ؟
5. ما هو انعكاس استراتيجيات التفاوض الفلسطينية المتبعة على مستوى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها؟
6. ما تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وكيفية صياغة رؤية جديدة ؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

1. تأتي استكمالاً لدراسات سابقة تناولت دور التفاوض في حل الأزمات الدولية دون إلقاء الضوء على أثر استراتيجيات التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي على الاتفاقيات المبرمة .
2. تناولت موضوع في غاية الأهمية، وهو أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي على نتائج الاتفاقيات المبرمة.
3. تنبع أهمية الدراسة في توضيح المقاربة الفلسطينية التفاوضية والمقاربة الإسرائيلية التفاوضية في حل النزاع واتخاذ القرار السياسي .

أهداف الدراسة:

هناك جملة من الأهداف المراد تحقيقها من خلال الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى محاولة تفسير معضلة الانجازات المتواضعة لمسار التفاوض قياسا على الآمال والحقوق الفلسطينية، فقد بات واضحا عجز هذا المسار عن إحداث اختراق يحقق الهدف الفلسطيني بالتحرر من الاحتلال، وامتلاك الحق في تقرير المصير، الأمر الذي حدا بالباحثة إلى السعي من أجل الوصول إلى حل لتلك المعضلة.
2. التعرف على الظروف الإقليمية والدولية التي سادت في اللحظة التي انطلق فيها الجهد التفاوضي، واستقراء جهة ميل موازين القوة في تلك اللحظة المصيرية، ومن ثم توظيف ذلك للخروج بحكم صحيح يتعلق بما إذا كان القرار بخوض خيار التفاوض في حينه صائبا أم خاطئا.
3. التعرف على رؤية القيادة السياسية الفلسطينية في حينه، والتدقيق فيما إذا كان قرار الذهاب للتفاوض يأتي استجابة لرؤية واضحة امتلكتها القيادة السياسية الفلسطينية، أم أن التفاعلات السياسية والتحولات من حولها دفعتها لدخول هذا المسار وبصرف النظر عن اكتمال استحقاقات التفاوض وشروطه أم لا؟

4. البحث في الشروط الواجب حضورها حتى تكتسب العملية التفاوضية الفاعلية المطلوبة لإنجاز الأهداف المرجوة.
5. الوقوف على جوهر المقاربة للرؤية الإسرائيلية.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي أن الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني– الإسرائيلي يؤثر سلباً على اتخاذ القرار السياسي مما يؤدي إلى اخفاق نتائج الاتفاقيات المبرمة .

منهجية الدراسة:

نظراً لأن الظواهر السياسية والاجتماعية ظواهر مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد، بما يحول دون دراستها من خلال منهج واحد دراسة متكاملة، فقد أخذت الدراسة بما يعرف بأسلوب التكامل المنهاجي، الذي لا يعتمد على منهاج معين، وانما يستفيد من مناهج عدة، وبصفة خاصة فقد اعتمدت الدراسة علي التكامل بين مناهج أربعة وهي:

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي

لدراسة أي ظاهرة فإنه لابد من وصفها وتشخيصها، وهنا تم وصف ظواهر عدة "استراتيجيات التفاوض، اتخاذ القرار السياسي، المقاربة السياسية، ميزان القوى " وسنلقي الضوء على مختلف جوانب كل منها، وهذا يتطلب جمع المعلومات حول الظاهرة المراد دراستها والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً شاملاً كماً وكيفاً، وتم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال وصف المتغيرات التي يتضمنها الموضوع، من خلال تعريفها وخصائصها وأهدافها ووظائفها وذلك بصورة دقيقة وشاملة، للوصول إلى صورة متكاملة عن عملية المتغيرات المؤثرة فعلياً في اتخاذ القرارات السياسية، للوصول إلى نتائج أكثر صحة ودقة وموضوعية.

ثانيا: منهج صنع القرار

ويعتبر منهج صنع القرار من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر السياسية، إذ تقوم جميع النظم السياسية بعملية صنع القرارات، والمنهج يعتبر النظام السياسي ميكانزماً لصنع القرار.[1]

وتكمن أهمية هذا المنهج في أنه يجمع بين أكثر من مستوى للتحليل، كتحليل المتغيرات السيكولوجية مثل العوامل النفسية وأثرها على شخصية متخذي القرارات، ومستوى تحليل المتغيرات المتعلقة في بيئة اتخاذ القرار سواء كانت داخلية أم خارجية، بالإضافة إلى تحليل عملية التفاعل بين هذين المستويين.[2]

---

[1] – المنوفي، كمال، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص32.

[2] – مقلد، إسماعيل صبري: **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991م، ص7.

ثالثاً: منهج المصلحة القومية

وهذا المنهج يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأى دولة من الدول، وبنسب إلى هذا المنهج في التحليل عدد من المزايا منها[1]:

1. أنه يجرد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات، وذلك كوسيلة للتغرير أو التمويه.
2. أن فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي يحدث في نمط الأيدولوجية المسيطرة، أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

رابعا: منهج ادارة وحل وتحويل الصراع

وتكمن اهمية هذا المنهج بل تجعله من اهم المناهج المتبعة في انه يعكس طبيعة كل من المقاربتين الاسرائيلة والفلسطينية اللتان هما محور بناء هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية تبدأ من العام1991م، ذلك العام الذي انطلق فيه مسار المفاوضات من مدريد العاصمة الإسبانية، وتنتهي بانتهاء الجهود التفاوضية الحالية.

الحدود المكانية: فلسطين وقضيتها ضمن الحدود الزمانية.

الحدود الموضوعية: جدلية القوة والتفاوض وأثرها على مخرجات العملية التفاوضية.

مصطلحات الدراسة:

التفاوض: إنها تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر والتي من خلالها يقوم الطرفين أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق مصلحة لكل منهما.

التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي:هو ذلك النشاط الثنائي المشترك بين الفريقين في محاولة للتوصل لحل يتعلق بالقضية الوطنية الفلسطينية.

الاختلال: يعني تلك الحالة التي تنتفي فيها مقومات التوازن في القوة بين فريقين يجمعهما هم مشترك أو قضية مشتركة.

مسيرة السلام: يقصد بها تلك العملية التي انطلقت بانعقاد مؤتمر مدريد عام1991 ، والتي جمعت العرب والكيان الإسرائيلي، في محاولة لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي.

---

[1] – هريدي، صلاح، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص 22–23.

التبادلية في المفاوضات: عملية يتم فيها التعاطي بالمثل، كأن يقوم أحد فريقين بأمر ما، مقابل قيام الفريق الآخر بتأدية دور مقابل معين، وفي المحصلة هي تعني التبادل في المنافع والأثمان بين طرفي التفاوض.

الرؤية المتكاملة: يقصد بها تلك الحسابات التي تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات والمحددات والعناصر تجاه موضوع معين في سياق استيعابي كلاني غير مجزوء.

شروط التفاوض: يقصد بها القرائن والأسس والمقومات التي لا بد أن تتوفر لدى فريقي التفاوض قبل الدخول في العملية التفاوضية، وتعتبر هذه المقدمات بمثابة ضمانة قوية لنجاح الجهود التفاوضية.

الاختلال في شروط التفاوض: تعني تلك الحالة التي تغيب فيها القرائن والمقدمات الواجب توافرها بين يدي أية عملية تفاوض سياسي، وغيابها يشكل مدخلا لإخفاق عملية التفاوض برمتها.

القوة: ويقصد بها قدرة طرف على إملاء إرادته على طرف آخر، سواء بجعله يفعل أو يمتنع عن فعل شيء ما.

توازن القوى: يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول، أو مجموعة من الدول، أنها مضطرة لأن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حد تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى، أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية، فتهرع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورص صفوفها بحيث تكون معادلة في القوة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة، إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين[1].

النظام الدولي: يقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية – سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر –التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين.

وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها.

الاستيطان: الاستيطان هو تهجير شعوب إلي موقع جغرافي محدد بكامل عاداتهم وتقاليدهم وأسرهم بحيث تكون هذه الرقعة الجغرافية هي موطنهم الجديد ولكن يتم ذلك دون رضا أصحاب الأرض الحقيقيين ويتم ذلك بدون جيوش نظامية بل بعض العصابات العرقية أو الدينية مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، إسرائيل، وتتم لأسباب اقتصادية ودينية.

الشرعية الدولية: يقصد بمصطلح (الشرعية) في علم القانون سيادة حكم القانون. ومفهوم ذلك في القانون الداخلي (الوطني) خضوع السلطات العامة في الدولة والمواطنين للقانون، بمعنى أن تكون جميع تصرفات السلطات العامة والأفراد متفقة مع القواعد القانونية السارية.

---

[1] – جويجاتي، رفيق، الكيلاني، هيثم، " **توازن القوى**"، الموسوعة العربية، انترنت، ب ت، أنظر الرابط:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14978

ومفهوم مصطلح (الشرعية) على المستوى الدولي لا يبعد كثيراً عن مفهومه على المستوى الداخلي، إذا يقصد بالشرعية الدولية وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي العام على سائر التصرفات التي تصدر عن الأشخاص المخاطبين بهذا القانون وهم أساسا الدول والمنظمات الدولية.

منظمة التحرير: المقصود بها، منظمة التحرير الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على العديد من الكتب والدراسات ذات العلاقة فكانت كالآتي:

❖ **دراسة "التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية"**[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على **التسوية الصعبة وذلك من خلال دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية** وتكونت الدراسة من سبعة فصول، تناولت في الفصل الأول مسألة التسوية في الشرق الأوسط المفاهيم والإشكالات، مبيناً أن أبرز تلك الإشكالات يتعلق بالتسمية الغربية المصدر والتي تعني جملة المشكلات المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، إن من شأن هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهوية العربية، الأمر الذي أخذ يتكشف في مراحل التسوية التي مرت بها القضية الفلسطينية، ثم تحدث الكاتب عن مفهوم التسوية، مبينا أن ثمة غموض يشوب هذا المصطلح، وهو ما يؤدي إلى الاختلاف في تقويم مضمون التسوية ونتائجها وانعكاساتها المحتملة وعليه فقد أكد الكاتب أن التسوية من الناحية السياسية قد تأتي مخلة بمصالح أحد أطرافها أو بعضهم وخصوصاً إذا ما تحكمت توازنات القوة بمضمون التسوية بدلا من أحكام القانون، وهذا معروف في تطور العلاقات الدولية، وفي هذه الحال، تكون التسوية غير عادلة وغير متوازنة.

ثم تحدث الباحث عن كامب ديفيد كإطار للتسوية، موضحا أنها أصبحت بمثابة صيغة تطبيقية للتسوية بين مصر وإسرائيل وللتسويات الأخرى اللاحقة، بحيث لا يستطيع أي باحث لمسار التسوية أن يتجاهل سياسة كامب ديفيد، ليس نتيجة لأسبقيتها الزمنية فحسب، وإنما نظرا إلى ما خلفته من مفاعيل، وما أعطته من مفاهيم ومصطلحات جديدة في العلاقات العربية– الإسرائيلية، موضحاً أن ما تقدم لا يشكل استنتاجا فحسب، فقد اشتملت الاتفاقية على ذلك نصا، تضمنته مقدمة الاتفاق الأول حيث ورد" إن هذا الإطار مناسب ليشكل إطاراً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل كذلك بين إسرائيل وكل جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس".

ختم الدراسة بالحديث عن تعثر التسوية السياسية، عازيا ذلك لأسباب موضوعية تتمثل في تلك الإشكالات المتراكمة التي نتجت عن الاتفاقيات والمعاهدات العربية–الإسرائيلية، وما حملته من اختلالات في أسبابها ونتائجها لصالح إسرائيل، وقد عرج الكاتب على المسارين السوري واللبناني، مبينا ملابسات وأسباب التعثر في هذين المسارين، والتي زادت بالطبع مع وصول نتنياهو للسلطة في إسرائيل، وما نتج

[1] – حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، ط1 ، بيرو ت :مركز الدراسات، الاستراتيجية، 1998.

عن هذا الوصول من انقسام سياسي داخلها، الأمر الذي انتهى لتجميد مسار العملية السلمية برمتها ووصولها لطريق مسدود.

❖ **دراسة "تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية"[1].**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على منظمة التحرير منذ إنشائها عام 1946– 2006 م، والمقصود التعديلات المشروع الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968م، و ذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتيجتها التحول أولا عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية .

والتحول ثانياً عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم إلى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم181 ، ومنه إلى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993 م .

ورأى الباحث أن أفضل طريقة لاستيعاب هذا التعقيد في الواقع السياسي وتداعياته، كانت بالعودة إلى مراجعة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من بدايتها، وقراءة الظروف السياسية والوضع العربي والفلسطيني الذي واكب نشأتها عام 1964 م.

لقد توصل الباحث في الفصل الأخير من هذه الأطروحة إلى وجود خمسة أسباب رئيسة وقفت خلف التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على مشروع منظمة التحرير وهي: أولها الضعف السياسي، والتنظيمي، والبنيوي للمنظمة، الذي تمثلت مظاهره في تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية، وغياب دور المؤسسة وهيمنة الفرد على قرارها، ومحاولات خلق البدائل لها، وتهميش دور تنظيم وقيادة الداخل. وثانيها ضعف عسكري، تمثل في ترهل الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، وغياب القاعدة الآمنة، والعمل من خارج حدود فلسطين، وتكرار الهزائم الميدانية الداخلية في الساحتين الأردنية واللبنانية. وثالثها تدويل القضية الفلسطينية، وارتباط مصالح الدول الكبرى في العالم بأي حل يتعلق في مستقبلها. ورابعها الموقف المتذبذب للأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية، ومن برامجها وأهدافها، وأيضا من الصراع مع إسرائيل. وخامسها تمثل في ظهور تيارات سياسية وفكرية داخل المنظمة تدعو الى الواقعية السياسية، والتكتيك السياسي، والى البحث عن تسويات مع إسرائيل، وعدم إهمال موازين القوى التي تحكم الصراع معها.

[1] – الصمادي، حمزة، **تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008.

❖ **دراسة "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"**[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وأكدت الدراسة على أن مصطلح التسوية السلمية يحمل معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول قضية تشكل سببا للخلاف بين الأطراف المعنية، وليس شرطًا أن تكون التسوية السلمية عادلة أو حلاً وسطا، إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية، كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلا دائمًا، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغير موازين القوى.

أوضح الباحث أن هذا المصطلح قد يكون مضللا عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، وهو الأمر الذي لا ينطبق على القضية الفلسطينية التي تمثل حالة استعمار واغتصاب بالقهر والقوة، وليس نزاعًا بين بلدين متجاورين .وإن جوهر القضية يتمثل في أن القوى الكبرى(وبالذات بريطانيا وأمريكا) قد سعتا متحالفتان مع الصهيونية العالمية لإيجاد كيان يهودي في فلسطين – قلب العالم العربي والإسلامي – يمتلك آليات القوة والتوسع، وبالتالي، فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو الصهاينة أو يمكن أن يقبلوه – لا بد وأن يشترط بقاء هذا الكيان اليهودي – الصهيوني وقوته وازدهاره. وهو بالتالي لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون أو العرب والمسلمون من مكاسب، لأنها لن تضمن استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها أو خروج الغاصبين المحتلين. وتناول الباحث أهم مشاريع التسوية السلمية التي تم تقديمها منذ عقود طويلة، واستعرضها تفصيلاً، فيما يلي أبرز هذه المشاريع:

- مشروع بيل Peel [2] في عام 1937م الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين.
- الكتاب البريطاني الأبيض عام 1939م.
- مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181 عام1947.
- مشروع ألون (وزير خارجية إسرائيل)عام1967 .
- اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي عام 1978.
- مشروع السلام العربي (مشروع فاس)عام 1982.
- مشروع الكونفدرالية الأردنية–الفلسطينية 1984 –1985م.
- مشروع شامير للحكم الذاتي عام 1989.
- مؤتمر مدريد للسلام عام1991م.
- اتفاق أوسلو عام1993م.

---

[1] – صالح، محسن، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، المركز الفلسطيني للإعلام، ب ت، أنظر الرابط 2014/4
http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

[2] – اسم رئيس اللجنة الملكية التي عينتها الحكومة البريطانية سنة 1936 نتيجة المرحلة الأولى من الثورة الكبرى التي حدثت في ذلك العام والتي أجبرت بريطانيا لأول مرة على إعادة النظر في مشروعها الاستعماري – الصهيوني بفلسطين.

❖ **دراسة كميل منصور بعنوان "مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها"**[1]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وترى بأن تقييم العملية التفاوضية الفلسطينية–الإسرائيلية ينبغي أن يخضع لعدة أسس منها:–

- مدى قدرة المفاوضات على التمهيد لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بأكملها.
- مدى قدرة المفاوضات على إفساح المجال لحل القضية الفلسطينية من أوجهها كافة.
- تأثيرها في وحدة الحركة السياسية الفلسطينية.

ركز محتوى الدراسة على أن القواعد المرجعية التي وضعت للمفاوضات لم تكن كافية لمنح تلك الأسس الاعتبار والقوة المطلوبة، فعلى الرغم من وجوب قيام التسوية المتوخاة على أساس قرار مجلس الأمن رقم242 ، فإن الولايات المتحدة لم تأت على ذكر مبدأ الأرض مقابل السلام في رسالة الدعوة إلى المؤتمر، بل سلمت بحق الفرقاء المعنيين بحق الاختلاف بشأن تفسير مضمون القرار، لا سيما فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، ومع أن غاية المفاوضات تتمثل ببلوغ تسوية شاملة (للنزاع)العربي الإسرائيلي، فإنه لم ينص على إقامة صلة ملزمة بين مختلف الجبهات، وقد يستتبع ذلك تمكن إسرائيل أن تستغل" بصورة مشروعة "بعض الجبهات ضد بعضها الآخر، وقد ينشأ عن عدم الترابط بين جبهات التفاوض حالة تفاوضية أكثر تعقيدا، خصوصا تلك التي تخص الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث فسح المجال لسوريا والأردن ولبنان أن تعقد اتفاقات تسوية نهائية مع إسرائيل، وفي أسرع وقت ممكن، بينما طلب من الفلسطينيين أن يفاوضوا على مرحلتين منفصلتين، أولاهما لبلوغ اتفاق على ترتيبات فترة الحكومة الانتقالية الذاتية لمدة خمسة أعوام في الأراضي المحتلة، وثانيتهما من اجل التوصل إلى تسوية نهائية تستند إلى القرار رقم 242 ولا تبدأ المرحلة الثالثة إلا في العام الثالث من المرحلة الانتقالية.

بعد أن استعرض الباحث مسار التفاوض بجولاته المختلفة في واشنطن على مدى عام كامل من بدئها في مدريد عام1991 ، فقد خلص إلى النتائج التالية:

- ظلت م. ت. ف في موقع القيادة بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث لم تفلح محاولات إيجاد البديل عنها.
- لقد خلفت المفاوضات نتائج سلبية بالنسبة إلى الوحدة الفلسطينية، فقد تفاقمت الانقسامات الفلسطينية في الداخل والخارج على وقع انخراط منظمة التحرير في مفاوضات السلام.
- لم يصاحب عملية التفاوض أي تقدم حقيقي على الأرض من حيث تولي الفلسطينيين السلطة.
- على الرغم من ادعاء إسرائيل أنها تثمن الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، إلا أنها استمرت في انتهاج سياسة على الأرض تناقض روح المفاوضات وأصولها المرجعية.
- لم تقرر المفاوضات نشوء الدولة الفلسطينية، ومع ذلك لم تستبعدها.

---

[1] – كميل، منصور، "**نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، بيروت:1993م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- لم تقم الولايات المتحدة بالدور الذي نسبته إلى نفسها في بداية العملية كوسيط محايد، بل كانت منحازة بوضوح للجانب الإسرائيلي.

❖ **دراسة عطية حسين أفندي بعنوان: "مقدمة في المفاوضات"[1]**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأفكار الأساسية حول عملية المفاوضات، وذلك ابتداًء من التعريف بها من حيث الجوهر والطبيعة، والأساليب والاستراتيجيات والمزايا والمراحل والمؤثرات، وانتهاًء بسعيها لتقديم خطوة أولى نحو تطوير نموذج للمساومة، كما أن هناك نظرية للمفاوضات أم لا؟ كما ساعدتنا بالتعرف على المفاهيم الأساسية للتفاوض والعوامل المؤثرة فيها والاستراتيجيات المتبعة أثناء التفاوض، ووظائف عملية التفاوض، والمهارات اللازمة في عملية التفاوض، ومراحل عملية التفاوض وفقاً للاعتبارات الثقافية، والسلوكيات التفاوضية المباشرة في الثقافات المختلفة والاختلافات الثقافية في السلوكيات التفاوضية المباشرة.

❖ **دراسة Herbert C. Kelman بعنوان:**

The role of an international facilitating service for conflict resolution[2]

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور التسهيلات الدولية والتفاوض لتسوية النزاعات، ودعت لاستخدام المزيد من التطبيقات والأساليب المنهجية للحل التفاعلي لتسوية النزاعات، والحل التفاعلي كناية عن مفهوم التفاوض، وذلك يعني أن الأطراف المتنازعة لديها مشكلة مشتركة هي أساسا مشكلة في علاقتهما التي يتعين حلها من خلال معالجة الأسباب الكامنة وديناميات الصراع في عملية تفاعلية وهو مصطلح أستخدم لوصف الأطراف غير الرسمية مثل الطرف الثالث لتسوية الصراع، الذى عادة ما يجمع بين النفوذ السياسي لممثلي الطرفين في الصراع من أجل الاتصال المباشر في حل المشاكل، هذه المادة تستند إلى الخبرات المكتسبة من هذه العملية الدقيقة من أجل وضع إطار كلى لعملية التفاوض، تصف فيه الهدف النهائي للمفاوضات فتحول العلاقة بين الطرفين، والتي تتطلب التوصل إلى اتفاق يلبي الاحتياجات الأساسية ومخاوف كلا الطرفين على أساس المعاملة بالمثل، وتناقش الدراسة أربعة عناصر في التفاوض وهى: تحديد المشكلة وتحليلها وتكوين الأفكار المشتركة للحل، والتأثير على الجانب الآخر، وخلق بيئة سياسية داعمة لحل المشكلة لكل منها.

تعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة مواضيع هامة وحيوية، فيما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية، الإسرائيلية والصراعات القائمة واستراتيجياتها وتأثيرها على تسوية النزاعات الدولية، فقد ركز جزء منها على:

- العملية التفاوضية بأبعادها وجوانبها ومتغيراتها وأدواتها بشكل كامل وموسع .

---

[1] – أفندي، عطية، **مقدمة في دراسات المفاوضات**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1988م.

[2] - Herbert C. Kelman2004: **The role of an international facilitating service for conflict resolution**, International negotiation , Vol 9 ,no 3.

- مراحل المفاوضات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية وأهم المشاريع الاتفاقية ونتائجها السلبية على الوضع الفلسطيني برمته.
- مدلولات القوة وتوازن القوى وطبيعة النظام الدولي السياسي وتبين مراحل الضعف التنظيمي السياسي والبنيوي للمنظمة في مظاهر عدة .
- مسألة التحولات التي طرأت على منظمة التحرير من جهة التفكير السياسي واللجوء للمفاوضات وبرامج العمل المتعددة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وتعتقد الباحثة أنها قدمت إضافة جديدة فيما يتصل بدراسة الموضوع التفاوضي، وذلك من خلال تقديم قراءة تحليلية جديدة تتخذ من فكرة" القوة والتفاوض " أساسا لتناول الموضوع في الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة في مدى أثر الاختلال في شروط التفاوض، فقد تم البحث عن مدى حضور عامل القوة لدى المفاوض الفلسطيني بوصفه عنصرا أساسيا وحاسما في تحديد شكل المخرجات التفاوضية، حيث تتضح العلاقة السببية بين القوة كمتطلب للتفاوض وما يتمخض عنه من نتائج إيجاباً أو سلباً، تبعا لحضور القوة المطلوبة أو غيابها.

الفصل الثاني

الإطار النظري وأدبيات الدراسة

المبحث الأول: ماهية التفاوض

المبحث الثاني: أركان وخصائص ومنهجيات التفاوض

المبحث الثالث: الإطار التحليلي للعملية التفاوضية والبعد الثقافي للتفاوض

المبحث الأول

ماهية التفاوض

مقدمة:

بحكم تجربة الواقع الذي نعيش على الأقل، فإن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش وحيداً منفرداً، فالعيش الجماعي المشترك القائم على التعاون وتبادل المنافع بين الناس، هو الأصل الذي تتأسس عليه الحياة الإنسانية، ولذلك فإن التفاعل الإنساني من تخاطب وتفاهم وتواصل وتفاوض يقع في صلب السياق الذي يربط الإنسان بأخيه الإنسان، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال .فمنذ القدم كان الحوار والنقاش بين الأفراد والجماعات هو وسيلة التفاهم والتوافق حول همومهم اليومية، و كانت المحادثات الشفوية هي الوسيلة الأولى للاتصال والتفاوض وتبادل الرأي في مختلف المواضيع والقضايا والمشاكل[1].

تتطلب أبسط الأعمال الحياتية والعلاقات الإنسانية التفاهم والتفاوض وتبادل وجهات النظر حولها، ليكون العمل ناجحا ومثمرا وقابلا للتطوير والاستدامة .ففي الصلات الاجتماعية كالزواج مثلا، كانت المحادثات الشفوية عبر وساطة طرف ثالث تمثل وسائل التفاوض الهامة لإتمام انعقاده، ومثل ذلك ينطبق على العلاقات التجارية من بيع وشراء ومقايضات بين سلع وأخرى، وفي المعاملات بين المجموعات البشرية في حربها وسلمها كان التفاوض وسيلة لإقرار هدنة أو عقد صلح أو تكوين نوع من التحالف بين فريقين ضد فريق آخر .ومع تقدم الإنسان وظهور الحضارات القديمة العريقة اهتمت الأمم بتنظيم علاقاتها الخارجية وإجراء المفاوضات، ونجد أن المصريين والبابليين كانوا يعقدون المعاهدات الخاصة بالتحالف والصداقة[2].

وبتطور الحياة الإنسانية ترسخت شبكة العلاقات بين الناس وتشعبت، وأصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا بحكم التقدم في وسائل الاتصال والتواصل فيما بينهم، وما أحدثه ذلك من طفرة فريدة تقرب المسافات والأزمان .وعندما ظهرت الدولة الحديثة بمؤسساتها المختلفة، وتنوعت العلاقات بين الجماعات والمؤسسات والتكتلات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الدول في أنحاء المعمورة، أصبح التفاوض سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي أداة هامة في تسوية المشاكل وحل الخلافات ومعالجة الأزمات وإحلال الوفاق، والعمل على زيادة التفاهم والتفاعل وإقامة التوازن بين المصالح المختلفة وبين الآراء والمصالح المتباينة وبين الحقوق والواجبات[3].

يأخذ التفاوض مشروعيته من زاويتين :الضرورة والحتمية .تنبع ضرورته من واقع التفاعلات الاجتماعية التي تمثل جوهر العيش المشترك الذي يمارسه الإنسان، حيث يبدو التفاوض كمركب رئيس في تلك التفاعلات، أما الحتمية فإنها تمثل المخرج الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة القضايا العالقة بين أمم وشعوب العالم سلميا، بوصفه أداة من أدوات حل القضية محل النزاع .لقد نشأ علم التفاوض عبر

---

[1] – "تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض "ب ت، أنظر الراب ط: http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/084.htm

[2] – المرجع السابق.

[3] – تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض، مرجع سابق.

التاريخ وأوردته النصوص التاريخية المختلفة، والأدلة القرآنية حول هذا الجانب كثيرة، فالتفاوض كأداة للحوار يمثل جوهر الرسالة الإسلامية مثلا، والأسلوب القرآني الداعي للحوار والمجادلة بالتي هي أحسن خير دليل على ذلك، قال الله تعالي[1]:

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾

ويقول تعالي﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [2]

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نشوء مواقف حوارية تفاوضية حقيقية، بعيدا عن الجبر والإلزام[3].

اكتسب التفاوض صفة التطور عبر التاريخ، أما اليوم فقد أصبحت الحاجة للتفاوض أكثر إلحاحا مع اتساع دائرة تشابك الناس فيما بينهم وتنوع مصالحهم، واقترابهم من بعضهم بحكم تطور وسائل التقنية، حتى غدا العالم كقرية واحدة [4].

كما أسهم التداخل في المصالح والمنافع المشتركة بين الناس في اعتماد آليات وأساليب تساعدهم في التوصل إلى حل لكثير من المشكلات التي تنشأ أثناء تدافعهم وتنافسهم من حول تلك المنافع المتاحة، وأصبح التفاوض من أبرز هذه الآليات، حيث لم يتوقف عند حدود وضع حلول للمنازعات، بل عمل أيضا على حل مشكلة العامل مع إدارته، كما دخل بين البائع والمشتري لتلطيف الجو بينهما[5].

مر التفاوض بثلاث مراحل متتابعة حتى اكتمل إطاره النظري العام، وكانت مرحلة فن التفاوض هي أسبق هذه المراحل وأقدمها، حيث كانت تعتمد على الأسلوب والمهارات التفاوضية المكتسبة من خلال تعامل الإنسان مع من حوله من أهل بيت وأقرباء وأبناء عشيرة، أو حتى غرباء وأعداء؛ أما الثانية فهي مرحلة الأدب التفاوضي، حيث تنصرف إلى عملية التعبير الأدبي سواء بالكلمة أو بالرمز عن العملية التفاوضية، وقد بدأت هذه المرحلة عندما اكتشف الإنسان الكتابة، حيث تركز الاهتمام على تدوين نتائج المفاوضات التي تعقدها الأطراف المختلفة على شكل معاهدة أو اتفاق، وأخيرا كانت مرحلة علم التفاوض التي تقوم على تنظير المبادئ التفاوضية عبر قوانين علمية يمكن تطبيقها، وهي مرحلة حديثة لا يزال يدور حولها جدل واسع ونقاش حاد بين القائلين بفنية التفاوض وبين القائلين بأدبياته وعلميته[6].

---

[1] – سورة النحل، آية 125.

[2] – سورة البقرة، آية 256.

[3] – شهاب، إياد، "مفهوم التفاوض ونشأته الاجتماعية"، 2009/3/12، موقع الفرات انظر الرابط :
http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=10590281802009031202363 6

[4] – السمرة، زياد، **فن التفاوض**، ط1، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص8.

[5] – أبو ريا، أمين، **مهارات التفاوض**، الرياض، مركز تدريب بترومين، 1989، ص7.

[6] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص9.

مفهوم التفاوض:

من الصعوبة الوقوف على حدود قطعية الدلالة لمفهوم التفاوض، ولكن يمكن القول :إنه يتأسس على جملة من المقولات منها [1]:

- إنه لا يوجد موقف تفاوضي معياري فعال وناجح في جميع الحالات.
- إنه فن السهل الممتنع.
- إنه فن وعلم تحكمه ضوابط وأسس معينة، ورغم ذلك فإن النجاح في جولة تفاوضية معينة لا يستلزم بالضرورة النجاح في جولة تفاوضية تالية ولو بعد حين، والعكس صحيح، رغم أن الضوابط والأسس واحدة.
- إنه حالة تحتاج إلى قدر عال من الإدارة الحصيفة، فهو يمثل عملية معقدة ومتشابكة، بسب ما يمكن أن ينتج عن هذه العملية من متطلبات متعارضة قد تصل حد الصراع.
- إنه فن يعتمد على معطيات وحالات وظروف معينة، ذات أبعاد زمنية ومكانية ونفسية.

تعريف التفاوض

ليس هناك تعريف محدد للتفاوض، وليس من السهل وضع تعريف معياري يمكن الإجماع عليه من قبل ذوي الشأن والمتخصصين، لذا تعددت التعريفات حوله وتنوعت وفقا لتعدد زوايا النظر تجاهه، كما هو شأن العلوم الإنسانية عادة لذا ستقوم الباحثة باستعراض جملة من التعريفات المتنوعة للتفاوض، وذلك من أجل الوصول إلى أقرب معنى ممكن.

يعتبر التفاوض واحداً من أحدث العلوم الاجتماعية، وهو يأخذ شكل الحوار بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق ينشأ على ركنين أساسيين هما وجود مصلحة متبادلة، ووجود قضايا متنازع عليها[2].

تشتمل كلمة مفاوضات باللغة العربية على جانبي الأخذ والعطاء، وتعني باللغة الإنجليزية العملية التي تقوم على اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات بهدف الوصول إلى اتفاق حول قضية ما .تمثل المفاوضات تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، والتي من خلالها يقوم الطرفان أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق مصلحة لكل منهم[3] .

تعتبر كلمة التفاوض في اللغة الإنجليزية (negotiation) ذات أصل لاتيني (negotium) وتتكون من مقطعين :الأول (neg) ويعني لا، والثاني (otium) ويعني راحة، وبالمحصلة فإن الكلمة تعني لا

---

[1] – العلاق، بشير، **إدارة التفاوض**، الطبعة العربية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص11.

[2] – الأسمري، عبد العزيز، **التفاوض في الحدث الأزموي**، نسخة إلكترونية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص2.

[3] –مفهوم التفاوض أركان التفاوض خصائص التفاوض أشكال التفاوض التجاري، منتدى الإمارات التجاري، ب ت، http://uaecc.net/vb/showthread.php?t=15573

راحة، أو عدم الراحة، ولكلا الفريقين[1]. في إشارة إلى أن عملية التفاوض ليست عملا بسيطا أو ترفا زائدا يسهل التعاطي معه.

يعرف أمين أبو ريا التفاوض باعتباره تباحثا يتم بين فريقين يحملان وجهات نظر مختلفة وتجمعهما مصلحة مشتركة، تدعوهما لفعل ذلك عن طريق تبادل الآراء والأفكار للوصول لتسوية مرضية للطرفين، وقد ينتهي الأمر بهما إلى الطريق المسدود[2].

يرى حسان خضر أن التفاوض هو نشاط يتم بين فريقين متباعدين أو أكثر، يهدفان من خلاله للتوصل إلى اتفاق أو عقد هدنة بينهما[3].

يجمع علماء الإدارة على القول بأن التفاوض هو عملية يتم فيها طرح وجهات النظر لتسوية النزاعات، وتتفاعل فيها الأطراف بتعديل طلباتهم للوصول إلى مخرجات مقبولة تتناسب مع مصالحها مجتمعة[4].

يعرف ديفيس هوفر (Hawver) التفاوض على أنه عملية المباحثات التي تتم بين طرفين أو أكثر، بحيث يرى كل طرف بأنه متحكم بمصادر إشباعات الطرف الآخر، ويهدفان من وراء هذه المباحثات إلى بلوغ حد الاتفاق على تغيير هذه الأوضاع[5].

أما محسن الخضيري فإنه يذهب إلى القول بأن التفاوض هو موقف تعبيري، حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر، واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو الحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين، في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير[6].

يرى نادر أبو شيخة أن التفاوض" هو مناقشة بين طرفين تربطهما مصلحة مشتركة، وتستهدف التوصل لاتفاق مرض يسهم في تحقيق الأهداف، وقد تتم بأسلوب مباشر أو غير مباشر"[7].

يقول فاولر (fouler) إن للتفاوض بوصفه عملية متكاملة سبعة مبادئ عامة ينبغي حضورها كاستحقاق لا يمكن للتفاوض أن يتم إلا بها، وهي أن التفاوض يجري بين طرفين لتحقيق مصالح

---

[1] – أبو ريا، أمين، **مهارات التفاوض**، مرجع سابق، ص27.

[2] – المرجع السابق، ص27.

[3] – حسان خضر، "**خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض**"، المعهد العربي للتخطيط، ب ت، أنظر الراب ط:
http://www.arab-api.org/course33/pdf/P4528-1.pdf

[4] – المرجع السابق.

[5] – العصفور، صالح، **أساليب التفاوض التجاري الدولي**، نسخة إلكترونية، ص 2 موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010/1/19 أنظر الرابط :
http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge53.pdf

[6] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص21.

[7] – أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، مرجع سابق، ص15، نقلا عن عبد السلام أبو قحف، **سياسات الأعمال والممارسات الإدارية في المنظمات الصناعية والتجارية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص3.

مشتركة، وأنه دائمًا يوجد تباين في الأهداف والاهتمامات والنتائج المرغوب الوصول إليها بين أطراف التفاوض، وأن التفاوض بنظر الأطراف هو الحل الأفضل وأن حركة الأطراف قائمة على أمل إحداث تغيير لدى الآخر، وعند تعثر النتائج يبقى الأمل موجودا بالتوصل لاتفاق مقبول، وكل طرف يعتقد أن لديه القوة والقدرة على التأثير في الطرف الآخر .وبشكل عام فإن عملية التفاوض هذه هي إحدى مظاهر التفاعل بين الناس وتتأثر بالاتجاهات والعواطف والمشاعر وليس بالحقائق فقط[1].

أما بشير العلاق فيرى أن التنوع في تعريف التفاوض يعود لبيئة التفاوض، وطبيعة العملية التفاوضية، ونوع المفاوضين، وماهية الأشياء المتفاوض عليها، فالتفاوض هو محاولة بين طرفين أو أكثر للوصول إلى صيغة تساوميه لا غالب فيها ولا مغلوب، وتكون فيها المنافع متبادلة، بحيث يشعر كل طرف بأنه حقق مكاسب معتبرة[2].

بعد اطلاع الباحثة على قدر كبير من تعريفات التفاوض في المراجع ذات الشأن، بدا لها أن تضع تعريفها الخاص، محاولة عرض ما توصلت إليه من خلاصات التفاوض "هو جهد تفاعلي تبادلي ينعقد مع طرف آخر منافس أو قد يكون خصما أو عدوا وربما صديقا تدفع إليه مصلحة مقدرة لكل طرف، حيث تهدف الأطراف من وراء ممارسته للتوصل إلى قواسم مشتركة، في قضية تأخذ شكلا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو غيرها، ولا يمكن أن ينتج عن التفاوض الذي يستوفي شروطه حلولا صفرية، على قاعدة الفوز الكلي لطرف مقابل الخسارة الكلية للطرف الآخر".

---

[1] – خضر، حسان، "**خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض**"، مرجع سابق

[2] – العلاق، بشير، **إدارة التفاوض**، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثاني

أركان وخصائص التفاوض

يقتضي التفاوض بوصفه نشاطاً يقوم على المغالبة بين فريقين وجود جملة من المقومات حتي يصح أداة يتم الاحتكام إليها، وبغياب هذه المقومات، فإن أية تفاعلات تتم ستكون بعيدة عن روح المفهوم التفاوضي، ذلك أن المقومات والأركان المقصودة، لا تشكل آثارا تابعة ونتائج لازمة لعملية التفاوض بقدر ما تشكل جوهراً ينبثق عنه مفهوم التفاوض ذاته، إذ أنها ليست نتاجا يمليه التفاوض، بل أساسا يتشكل مفهومه وفقا لها، فهي سابقة في الوجود لعملية التفاوض وداعية لقيامها وبالتالي فإن نجاح العملية التفاوضية لا يتوقف على القيام بالعمليات الإجرائية التفاوضية، بل بتوفر المقومات والأركان الصحيحة وهي كالتالي:

التكافؤ:

يتم اللجوء للتفاوض عادة بوصفه آلية تبدو أكثر جدوى بالنسبة لفريقين من الناس لم يستطع أي منهما أن يحقق ما يريده من الطرف الآخر من خلال استخدام أدوات أخرى، فالتكافؤ بين طرفي التفاوض يشكل ضمانة لنجاح المساعي التفاوضية، وبغض النظر عن مجال التفاوض المقصود .أما ما يتعلق بالتفاوض السياسي، فإن انعقاد التفاوض بين فريقين يأتي كقرينة لحالة تنعدم فيها قدرة أحدهما على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر بشكل حاسم، التكافؤ في هذه الحالة،هو المسوغ المنطقي الذي يدعو لالتئام خيار التفاوض من جهة، وهو الضمانة المانعة للتلاعب فيه، أو الاتكاء عليه للتغطية على أهداف أخرى غير ذات صلة من جهة أخرى .ولذلك فإن المقدمات والأسس التي ينطلق منها التفاوض تستدعي بالضرورة نتائج متوازنة، أما إذا كان هناك فجوة كبيرة بين الأهداف التفاوضية والواقع الناتج عن ممارستها، فإن الأمر عندها يتطلب فحص تلك المقدمات، والبحث في الأسس التي انطلق هذا المسار على ضوئها، لأن المشكلة إنما تكمن هناك.

يرى إدوارد سعيد أن أهم مقومات التفاوض الناجح هو التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض، إذ لا يمكن لحوار أن يقوم بين فريقين إلا على أساس التكافؤ بينهما[1]. التكافؤ يتضمن معنى الندية، وتوفر قدر متوازن من القوة بين فريقي التفاوض.

صحيح أنه ليس شرطاً أن تتساوى هذه القوة بدقة، ولكن ما هو مطلوب حتى تكون عملية التفاوض منطقية ومتوازنة وقابلة للنجاح توفر حد مقبول من التكافؤ النسبي بين الفريقين، والتكافؤ المقصود هنا لا يتوقف على مظاهر القوة المادية فحسب، بل يتعداها لمجال القوة المعنوية كذلك، التي لا تقل أهمية عن القوة المادية.

[1] – إدوارد، سعيد، **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، ط1، بيروت، دار الآداب، سنة2012، ص17.

التفاعلية:

التفاعلية في التفاوض تشير إلى أن منطلقاته لا تتوقف عند محددات مقننة بشكل مسبق فحسب، بل إن اللحظة التي يلتئم فيها لا تكاد تخلو من بعض المعطيات والفرص التي تعين على اجتراح مزيد من المحددات والقواعد، التي تعين أحد طرفي التفاوض أو كليهما على تعظيم المكاسب وتقليل المخاسر من وراء عملية لا يمكن أن تتم على قاعدة ربح–خسارة .إن تعاقب الأيام يحتمل تغييرات وثغرات يمكن استثمارها كعوامل قوة تعزز فرص نجاح العملية التفاوضية أو العكس، وهو ما يشير إلى أن توفر مقومات وأركان صحيحة للتفاوض لا يغني بحال عن ضرورة توفر القدرات لدى المفاوض على وزن المعطيات والظروف المستجدة، واستيعاب التحولات الحثيثة التي لا تتوقف للحظة في الميدان السياسي، وتوظيف ذلك من خلال عملية إدارية صحيحة للمسألة برمتها.

يتضح أن العملية الإجرائية التفاوضية تمثل انعكاسا لجملة من المقومات، وبالتالي فإن نتائج التفاوض لا تتوقف على فاعلية الأداء التفاوضي وحده بل بفاعلية مجموع المقومات المشار إليها .من هنا نجد أن التفاوض يتطلب استيعاب المعطيات الراهنة، والإحاطة الدقيقة بكل ما يجري على الأرض، والقدرة على توقع اتجاهات الحدث، واستشراف ما ستؤول إليه التفاعلات الآنية، عندها يصبح أداة فعالة من الأدوات التي تتطلبها إدارة الصراع، بحيث تكون العملية المعرفية الإدراكية مركب أساس في منظومة التفاوض الذي يشكل بهذا المعنى عملية تفاعلية متداخلة بحيث تكون نتيجته مرتبطة بتفاعل هذه العوامل مجتمعة[1].

التبادلية:

تعني التبادلية بصورتها العامة عدم استطاعة أحد فريقي التفاوض على إملاء مخرجاته بالطريقة التي يريد، والتبادلية هي إحدى نتاج التكافؤ، وهي تعني ببساطة، ذهاب كل من الواجبات والتكاليف والأثمان كما المكاسب وسائر المزايا باتجاهين متقابلين، أما إذا ذهبت الأولى باتجاه بينما تذهب الثانية بالاتجاه المغاير، فإن العملية برمتها ستكون قد ابتعدت كل البعد عن مفهوم التفاوض. يرى صائب عريقات أن التبادلية "هي عملية يتم فيها التعاطي بالمثل، كأن تقوم بأمر ما، مقابل قيام الطرف الآخر بتأدية دور معين، والتبادلية في المفاوضات تكون أحيانا بالاتفاق على تبادل معلومات، أو تبادل تنازلات بين الأطراف المتداخلة في عملية المفاوضات"[2].

---

[1] – متداخلة بحيث تكون نتيجته مرتبطة بتفاعل هذه العوامل مجتمعة 2/1/ 2005، أنظر الرابط:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=84609485320050131200658

[2] – عريقات، صائب، **الحياة مفاوضات**، مرجع سابق، ص25.

الاختيارية:

تفيد الاختيارية بأن أطراف التفاوض تتعاطى مع هذا المسار دون إرغام أو إكراه، بل عن اقتناع بأنه سيؤدي إلى تحقيق المكاسب المبتغاة لكلا طرفي التفاوض، حيث يقدم أحد الأطراف مطالبه ومقترحاته للطرف الآخر الذي يقوم بدوره بدراسة هذه المقترحات ومن ثم يبدي قبوله أو رفضه لها، أو يقوم بتقديم مقترحات بديلة أو مضادة[1]. أما إذا انتفت خاصية الاختيارية في التفاوض، فهذا يدلل على إمكانية كبيرة لدخول العملية في متاهة، يصعب التعويل عليها لتحقيق الأهداف المنشودة.

شروط التفاوض:

يعكس التفاوض محصلة تفاعل عوامل مختلفة ثابتة ومتغيرة، لذا فإنه يتطلب توافر عدة شروط حتى يمكن الوصول إلى النتيجة المطلوبة، وهذا يتطلب العمل على تهيئة المقدمات الصحيحة له[2].

ينبثق عن أركان التفاوض مجموعة من المحددات والشروط التي تشكل في مجموعها ظرفا مواتيا يستوفي شرط النجاح لأية عملية تفاوضية .يوضح الرسم أدناه هذه الشروط، ويليه شرح لكل منها[3].

- القوة التفاوضية

يتعلق مفهوم القوة التفاوضية في كل الأدبيات ذات العلاقة، والتي اطلعنا عليها من خلال البحث باللحظة التي ينعقد فيها التفاوض فحسب، بمعنى أنه تم ربط المفهوم بالعمليات الإجرائية التفاوضية، دون تناول جوانب القوة المفترض توفرها لدى المفاوض قبل الدخول في صلب الجهد التفاوضي، ومرد ذلك يعود إلى أن المعالجات التفاوضية في تلك الأدبيات كانت تركز على جوانب التفاوض التجاري أو الاقتصادي وخلافهما، لكن الباحثة يرى أن التفاوض السياسي يحتاج إلى توفر جملة من عناصر القوة قبل الدخول في العملية التفاوضية والتي سيتم تناولها لاحقا .وبالعودة إلى مضمون القوة التفاوضية وفقا

---

[1] – أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، مرجع سابق، ص20.

[2] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، ط1، عمان، دار إثراء للنشر، 2010، ص51.

[3] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص34.

للأدبيات المذكورة فإن أبرز مظاهرها يتصل بمدى التفويض الذي يتم منحه للفرد المفاوض، وإطار الحركة المسموح له بالسير فيه، وعدم تعديه أو اختراقه للخطوط العامة للموضوع أو القضية المتفاوض عليها[1].

- المعلومات التفاوضية

تعتبر المعلومات من أهم الركائز لأية عملية تفاوض ناجحة، حيث لا يمكن لعملية تفاوضية أن تكون كذلك إذا انطلقت من واقع شحيح المعرفة أو تتبع من حالة جهل، فتوافر كم مناسب من المعلومات والبيانات هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه بحال، والمعلومات المطلوبة ينبغي أن تغطي عدة جوانب، منها ما يتصل بالقضية موضوع التفاوض، ومنها ما يتعلق بطرف التفاوض الآخر، ومنها ما يتصل بالمفاوض ذاته، حيث يتطلب منه الأمر الإجابة عن جملة من الأسئلة: من نحن؟ وماذا نريد؟ ومن هو خصمنا؟ وكيف نستطيع تحقيق ما نريد وغيرها الكثير[2].

ينبغي أن تكون المعلومات اللازمة للتفاوض السياسي من الشمول والدقة والرصانة، ما يستدعي للوقوف على حقيقة الصراع وجذوره التاريخية، واستيعاب أن مشكلتنا مع المحتل ما هي إلا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة من الصراع. وهذا يتطلب استيعاب صيرورة الصراع ومنطقه التاريخي، وإدراك أن قواعدهما (الصيرورة والمنطق) تستلزمان من المفاوض الخضوع لمقتضاهما لا تجاهلهما والخروج عنهما . ذلك يعني أنه مطلوب من المفاوض استيعاب أن تاريخية الصراع لا تتلاءم مع البحث له عن حلول تكون محكومة بقواعد اللحظة الراهنة، فالكل (التاريخ الجمعي) لا ينبغي أن يكون محكوما بظرف الجزء (التجربة الشخصية)، بل العكس هو الصحيح. إن ما يجعل الجهد التفاوضي مستلهما لما تقدم من منطق هو التصور التفاوضي الصحيح الذي ينبني على معلومة تفاوضية صحيحة .من جهة أخرى تتعلق المعلومة التفاوضية في أحد أهم جوانبها بطبيعة الخصم التفاوضي ومزاياه النفسية والخلقية التي جبل عليها، إن الوقوف على حقيقة ذلك يختصر على المفاوض الكثير من الجهد ويوفر عليه عناء اختبار ما هو ثابت بالضرورة تجاه خصمه التفاوضي.

- القدرة التفاوضية

تتعلق القدرة التفاوضية بالصفات الذاتية للمفاوض، ومقدار ما يمتاز به من براعة تعينه على أداء مهامه على الوجه الأكمل، وهو أمر تتوقف عليه نتائج العملية التفاوضية إلى حد كبير. ولما كان الإنسان يمثل الركيزة الأهم في العملية التفاوضية، اقتضى ذلك حسن اختيار فريق التفاوض، وتحقيق الانسجام بين أعضائه، وتدريبهم وشحذ هممهم وإعدادهم الإعداد الكافي[3].

القدرة التفاوضية ذات صلة بالمهارات الفنية والإدارية المطلوب توفرها لدى المفاوض، حيث أن توفر القوة التفاوضية لا يغني عن ضرورة التحقق من امتلاك القدرة التفاوضية أيضا، لأن كلا منهما مطلوب بذاته، حيث لا يغني أحدهما عن الآخر، ولكن الطامة الكبرى تتحقق إذا افتقدهما المفاوض معا.

---

[1] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص34.

[2] – المرجع السابق، ص35.

[3] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص37.

تختلف مهارات الأفراد التفاوضية، وتتفاوت فعالياتهم في الأداء التفاوضي، بسبب التباين في الشخصية وفي الاستعدادات، وفي الإحاطة بموضوع التفاوض، يحتاج المفاوض الجيد إلى توافر بعض الخصائص والقدرات التي تسهل عليه عملية التفاوض، وتجعله على درجة عالية من المهارة التفاوضية، من قبيل العقلية اللماحة، وامتلاك ناصية الصبر بلا حدود، والقدرة على الإخفاء المؤقت للآراء والحقائق دون كذب، والقدرة على الربط بين الموضوعات والعلاقات المطروحة للنقاش[1]. يمكن تحسين القدرات التفاوضية للمفاوضين عن طريق معرفة العوامل التي تقف وراء فاعلية التفاوض، وإدراك ما يحدثه التدريب من نقلة هامة في هذا المجال، وهذه العوامل هي:[2]

- **المعرفة بموضوع التفاوض**

حيث أن الأداء الفعال للمفاوض لا يتوقف فقط على مهارته الشخصية، أو كم المعلومات التي لديه عن بيئة التفاوض، بل ينبغي أن يكون مدركًا لتفاصيل القضايا والموضوعات المطروحة للنقاش. مطلوب من المفاوض معرفة البيئة التنظيمية للتفاوض والتي تعتبر جزءاً حيوياً في العملية التفاوضية، والتي تعتبر في الوقت نفسه إحدى أهم الأدوات التي يحتاجها المفاوض، والتي يمكن أن تعوضه عن أي نقص في المهارات الشخصية.

- **المهارات التحليلية**

تنطوي الموضوعات التي تتناولها المفاوضات على الكثير من التشابك والتعقيد، الأمر الذي يتطلب إعادة التدقيق فيها وجدولتها وترتيبها، وهو ما يتطلب قدرات تقييميه ومهارات تحليلية تعين المفاوض على تحقيق أفضل النتائج، وتجنب أسوأ الخسائر.

- **المهارات الاجتماعية والتفاعلات الشخصية**

تتضمن اجتماعات التفاوض العديد من التفاعلات المكثفة، وتتصل هذه التفاعلات بالأشخاص كأفراد أو بالمجموعات بكلياتها. فالتفاعل بين شخص وآخر يوضح الدور الذي يؤديه كل منهما، والمعلومات التي تتدفق بين عضو وآخر.أما التفاعلات على مستوى المجموعة، فإنها تعبر عن النمط الجمعي للمجموعة واتجاهاتها المتميزة، ويستطيع المفاوض الماهر من خلال قدراته الفطرية أو المكتسبة استقراء اهتمامات كل فرد من الطرف الآخر، أو الفريق ككل ثم يتبنى السلوك الملائم للتأثير على حركة الأفراد والفريق .

- **المهارات الاتصالية**

ترتكز عملية التفاوض على القدرات الاتصالية للفرقاء سواء أكانت شفوية أو غير ذلك، حيث أن التفاعل في المفاوضات وما يترتب عليه من نتائج لا تقتصر على مجرد المناقشات التي تتم أثناء الجلسات، فهناك المذكرات والمستندات والوثائق المكتوبة التي تتبادلها الأطراف المعنية، والتي تنتهي بتوقيع الاتفاق الذي يتم التوصل إليه .تتطلب مهارات الاتصال وضوح المعاني التي يتضمنها الخطاب،

---

[1] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص297.

[2] – المرجع السابق، ص297–304.

سواء أكانت الأداة لذلك الكلمة الشفوية أو تلك المطبوعة، لذا يجب اختيار الكلمات والجمل بدقة متناهية كي تصل إلى المستقْبِل كما يريدها المرسل.

- **التدريب على التفاوض**

تختلف القدرات والاستعدادات من شخص لآخر، طبقا لظروف بيئة المنشأ، وطريقة التربية والتدريب الذي يتلقوه، ويمكن اكتساب أو تنمية المهارات التفاوضية عن طريق التدريب الذي يتناول عدة جوانب متعددة ذات صلة بالعملية التفاوضية، منها، ممارسة المساومة الجماعية، ومهارات التفاعل الاجتماعي، والسلوك التفاوضي، ومهارة الاتصال[1].

- الرغبة التفاوضية المتبادلة

المقصود بالرغبة التفاوضية المتبادلة هو وجود رغبة لدى فريقي التفاوض للدخول في هذه العملية، والرغبة تتشكل نتيجة لوجود قناعة بهذا المسار متحررة من أية اعتبارات أخرى، وهذا يهيء الفرصة لتوفر إرادة حقيقية تقبل به برضا، وتخضع لما يقتضيه من مخرجات، وفي حالة كهذه سيترتب على خيار التفاوض نتائج مرضية لكلا الطرفين لأن المخرجات تنسجم تماما مع المدخلات المتمثلة بالرغبة والقناعة والإرادة .أما إذا فقدت الرغبة ابتداء، فهذا يعني أن فريقي التفاوض أو أحدهما على الأقل تتعاطى مع هذا الخيار لأسباب لا علاقة لها بالسعي لإيجاد حل للقضية موضوع التفاوض، وهذا يستدعي النظر في المسوغات التي دفعته للقبول به، والوقوف على الأبعاد الحقيقية التي جعلته يتظاهر بالانخراط في هذا المسار وتحليلها .وفحص إمكانية اتخاذه من أسلوب التفاوض فرصة لكسب المزيد من الوقت لتحقيق أهداف من الصعوبة بمكان تحقيقها تحت لافتة غير لافتة الحلول التفاوضية السلمية، خصوصا أن هناك أساليب كثيرة للتفاوض لا تستهدف سوى تحقيق أهداف بعيدة عن جوهر العملية التفاوضية، بمعنى أنها تستخدم التفاوض كأداة لتحقيق مآرب تناقض روح العملية التفاوضية الصحيحة.

- المناخ السياسي المحيط

لا شك أن البيئة المحيطة، وما يجري بها من تداعيات، وتقلبات سياسية، سيكون لها بالغ الأثر على العملية التفاوضية السياسية. ذلك لأن مسارات السياسة الدولية تخضع لهيمنة الدول الكبرى، ولا يمكن لقضية إقليمية أو دولية، أن تتحرر من إسار الهيمنة والتأثير التي تفرضها سياسات الدول الكبرى بوصفها صانع السياسات الأكبر في المنطقة والعالم .من هنا فإنه من الضرورة بمكان استشراف توجهات السياسات الدولية والمصالح التي تنشدها، لأن الوقوف على ذلك يعين كثيرا على تحديد الجدوى من إجراء عمليات التفاوض في ظرف سياسي دولي محتضر أو غير ذلك.

[1] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص297.

المبحث الثالث

الإطار التحليلي للعملية التفاوضية

تتعدد الأطر النظرية التي تتناول العملية التفاوضية فطرح (سويد وجيتزيكو) خمسة عناصر أساسية تتمثل بالأهداف والعملية التفاوضية ونتيجة المفاوضات والعوامل المؤثرة على عملية التفاوض والعوامل غير المعلنة التي تؤثر على المفاوضات.

فأما (كوتار cottar) قدم اطار يتضمن تعريف الموقف التفاوضي والقدرة على تحقيق الأهداف أما (زارتمان وبرمان) فقدما إطاراً يحتوي على تحليل الموقف واتخاذ القرار بالبدء في التفاوض ثم وضع صياغة مشتركة للتواصل إلى تسوية ثم التفاوض حول التفاصيل الخاصة بالصياغة العامة وعموماً فهذا الإطار الأخير أكثر دلالة في فهم المفاوضات المتعلقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فهو يساعدنا للإجابة على التساؤلات لماذا بدأت المفاوضات والتعرفة على خبرة المفاوضات السابقة ونظراً لما يتعلق بالبدء بالمفاوضات يتخذ المفاوضون قراراً ليس بتقليدياً وإنما يتضمن وجود تغيرات واضحة المدركات والتوجهات السياسية لكل طرف وصولاً إلى قناعة ان المفاوضات هي الخيار الحتمي لتسوية الصراع القائم مثل قرار زيارة السادات إلى القدس، وبالنسبة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ملزم لقناعة استحالة الخيار العسكري في حسم هذا الصراع إضافة إلى المؤثرات الإقليمية والدولية المؤثرة بضغطها على طرفي الصراع بالشكل المباشر والغير مباشر والتحولات الطارئة على موازين القوى السائدة[1].

يضيف (رازتمان وبرتمان) أن المفاوضات تجد البيئة الملائمة والمناسبة حينما يكون هناك تغير كبير في هيكلية الأحداث لإيجاد نظام جديد يحكم التفاعلات الدولية وهذا ما رأيناه بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى التي خلقت تحول في بنية وهيكلية القوة على المستوى الدولي وبرزت الولايات المتحدة كقوة أحادية من ناحية ومن ناحية اخرى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أمن قومي عربي وتبدلت المفاهيم والمدركات حول مفهوم العدو المشترك.

ويكون بهذا ان رؤية أطراف الصراع تؤثر على مدركاتهم نتيجة الحاجة للتغير وهو ما يعني قبولهم أو عدم قبولهم وجديتهم او عدم جديتهم في تسوية الصراع، والملاحظ في هذا الإطار أن أطراف الصراع المباشرين وأطراف الصراع العربي الإسرائيلي بدأوا يدركون ان البديل الغير مفضل هو استمرار الصراع وبالتالي ظهرت الحاجة الحتمية لهذا الخيار وأما النقطة الاخرى بهذا النموذج الذي يصلح كإطار للتحليل هو عدم قدرة أي طرف على منع الطرف الأخر من تحقيق أهدافه وهو ما يعني إمكانية بدء التعاون بين أطراف الصراع بإدراك أن كلاً منهما لديه القدرة على منع الأخر من تحقيق هدفه وهو ما يطلق عليه الفيتو المزدوج وهذا يعني ان الطرفين المباشرين الفلسطيني والإسرائيلي لا يمكنهما منع الطرف الأخر من

---

[1] – بدران، ودوت، **المفاوضات العربية الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، جامعة القاهرة، مركز البحوث، 1994، ص42–55.

تحقيق هدفه أي أن الطرف الإسرائيلي لا يستطيع تحقيق أهدافه الكاملة والفلسطينيون لا يستطيعون تحقيق أهدافهم المرجوة[1].

هذا وتشير أولويات التفاوض أن أحد العوامل التي تساعد على بدء التفاوض هو ما يطلق عليه تبادل القيم والتي تعد ضرورية لتغير الموقف التفاوضي من موقف صفري إلى موقف لا صفري وهذا الافتراض يدل على أنه كلما كان بالإمكان تقسيم القضايا لموضوع التفاوض إلى أبعاد معينة بحيث تكون قيمة البعض أعلى من الأبعاد المترتبة عليها كلما زاد احتمال التوصل إلى نتائج إيجابية هذا يكون بالمضمون أن وجود قيم مختلفة لطرفي الصراع وتقيمهم ممكن أن يتعدى من خلال الإقناع أو الوعود أو التهدئة .

باختصار يكون جوهر عملية التفاوض وفقاً لهذا الافتراض أو المنطق هو اكتساب نقاط يمكن أن يتم التبادل بخصومها، وعند طرح حلول جديدة لقضايا الصراع يمكن أن يساهم بالبدء بالمفاوضات مثل القضايا المختلفة التي تتكون منها القضية او الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي .

ويلاحظ أنه لم يتم تقديم حلول جديدة حول القضايا الجوهرية في هذا الصراع وهو ما يفسر بجمود الحالة التفاوضية .

ومن العوامل التي تساهم في الدخول للمفاوضات هي قناعة الأطراف بأن الأوضاع ستزداد تدهوراً في ظل غياب التوصل إلى تسوية مشتركة بمعنى أن البديل للمفاوضات سيكون التواجه العسكري المستنزف للقدرات البشرية والمادية لكلا الطرفين .

وفي نفس السياق لا يمكن تجاهل دور الأطراف الأخرى في دفع أطراف الصراع نحو البدء في عملية الشروع بالمفاوضات وهنا قد يبرز الدور الأمريكي والعربي الذي مورس على كل من طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي.

وهذه النقاط تتعلق بالمرحلة الأولى ببدء المفاوضات وتنطبق إلى حد كبير على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية وأما المرحلة الثانية وهي التوصل لصيغة التسوية للصراع فيتمثل في إمكانية التوصل إلى اتفاقية من خلال خطوات جزئية أي التوصل لمثل هذه الاتفاقية من خلال الخطوة بخطوة لتحديد الطريق الاستنباطي الذي يتم فيه تحديد المبادئ العامة أو الصياغة التي تحكم عملية التسوية وهذا ينطبق على اتفاق الأطر للمبادئ العامة التي تم التوصل إليها بين طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كذلك تحتاج الدول إلى ممارسة التفاوض في حالتي السلم والحرب على حد سواء، ففي حالة السلم تسعى الدولة لتأكيد علاقاتها مع الدول الأخرى سعيا لتحقيق مصالحها وتطويرها، ويتم ذلك من خلال التبادل التجاري، وإقامة علاقات ثقافية وسياسية وأمنية تقوم على التعاون المشترك لتفويت مخاطر تستهدفهما معا من قبل أطراف أخرى، وغيرها من أنواع العلاقات التي تضمن استمرار التعاون وتقوي أسسه[2]. وفي حالة الحرب أو الخصومة، تحتاج الدول إلى ممارسة التفاوض السياسي والدبلوماسي بوصفه جزءاً لازماً في حالة التشابك فيما بينها وللتفاوض مجالات كثيرة منها:

---

[1] – بدران، ودوت، مرجع سابق، ص42–55.

[2] – السمرة، زياد، **فن التفاوض**، مرجع سابق، ص21.

- **التفاوض الدبلوماسي والسياسي**

لا شك أن إقامة العلاقات بين الدول هي ضرورة تقتضيها مصالحها من جهة، ومقتضيات الاجتماع الإنساني من جهة أخرى، ولذلك فإن التفاوض الذي يعتبر أحد مظاهر هذه العلاقة سيكون حاضرا بالضرورة، بل قضية تقع في صلب التواصل بين هذه الدول. أما في حالة الحرب، فإن التفاوض يتم لوضع حد لأسبابها، والتوصل إلى صيغة مناسبة لإنهائها، آخذة بالحسبان مصالح الطرفين حيث تفضي عملية التفاوض إلى تصورات واضحة تشمل تفصيلات عديدة، مثل وقف إطلاق النار، وترسيم الحدود، وكيفية التعاطي مع رعايا البلدين في إطار ما ينبغي أن يكون من علاقات بين الطرفين المتصارعين[1].

يعتبر مجال التفاوض السياسي الأكثر تغيرا وتطورا، وتهدف المفاوضات السياسية إلى تحقيق بعض المكاسب في العلاقات بين الأطراف الحاكمة والمحكومة، أو بين الدول، وهي تتناول العلاقات بين القوى السياسية والأحزاب، وبينهما من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى،أو حسم معارك عسكرية انتهت أو ما تزال قائمة، والاتفاقيات المتعلقة بالرعايا والمواطنين والتعليم والتعاون في مجال مكافحة الجريمة وغيرها[2].

- **التفاوض الاقتصادي**

تعتبر قضية تبادل المنافع الاقتصادية من أهم الجوانب في العلاقات الدولية، وهو الأمر الواقع منذ العصور البعيدة. وقد كان لتضارب المصالح الاقتصادية الدور الكبير في اشتعال الحروب في الكثير من الأحيان، ويزداد التعارض بين المصالح مع التقدم التقني الذي يشهده العالم، فالدول المتقدمة تحتاج إلى تسويق منتجاتها، وتحتاج قبل ذلك إلى الحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع هذه المنتجات. وفي المقابل فإن الدول النامية بحاجة لاستيراد الكثير من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى تقنيات حديثة تعينها على استخراج ما لديها من مواد خام، وثروات مذخورة في أرضها. جعل هذا الواقع المفاوضات المتعلقة بالشأن الاقتصادي تجري أحيانا على مستوى الدول في موضوعات تتعلق بالاستيراد والتصدير، وحرية العمل وحق المرور والإقامة، وتنشيط السياحة، ودعم التبادل الزراعي والصناعي[3].

يعتبر التفاوض الاقتصادي من أهم المجالات التفاوضية، وقد اكتسب الإنسان مهاراته وخبراته التفاوضية من خلال ممارسة عمليات البيع و الشراء وتبادل السلع والمنافع، وإبرام العقود التجارية المختلفة[4]. ومن الأمثلة الواضحة على التفاوض الاقتصادي، تلك المفاوضات التي تديرها منظمة التجارة العالمية التي تمثل المصالح الكبرى للدول الغربية فيما بينها وبين الدول الراغبة بالانضمام إليها[5].

---

[1] – المرجع السابق، ص22.

[2] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص63.

[3] – السمرة، زياد، **فن التفاوض**، مرجع سابق، ص26.

[4] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص63.

[5] – السمرة، زياد، **فن التفاوض**، مرجع سابق، ص26.

- **التفاوض التجاري**

تعتبر التجارة من أقدم النشاطات الإنسانية وأكثرها أهمية في توطيد العلاقات بين الأفراد والدول وتطويرها، كما أنها كانت في ذات الوقت من أسباب النزاع، حيث عملت الدول على تأمين طرق التجارة، وكان استقرارها يقاس بمقدار الأمن المتوفر في هذه الطرق[1].اتسعت العلاقات التجارية بين الأفراد والدول وتنوعت بأشكالها، فوضعت لها الدول القوانين المنظمة لعملياتها وأسس ممارساتها، كما نظمت طرق وآليات التفاوض وإجراءات التعاقد، وقننت القواعد والقوانين التجارية المطلوبة[2].

يعد التفاوض التجاري نوع آخر من التفاوض، له جانب اقتصادي، وهذا النوع من التفاوض نشأ بعد أن تطورت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وتشابكت المصالح المختلفة المتعددة ونشأت المشاكل بين أصحاب العمل والعمال وبين المسؤولين عن المؤسسات الصناعية فيها وبين الجمهور[3].

- **التفاوض على الحقوق والمطالب العمالية**

كان من نتائج الثورة الصناعية وما تلاها من تطورات تقنية، وقفزات اقتصادية غير مسبوقة أن تضخم حجم الأعمال، وتوسع نطاق التعاملات الإدارية والاقتصادية، وأدى اشتراك جهات عدة في عمليات الإنتاج والتسويق والبيع والإدارة، إلى ظهور حاجة لتنظيم العلاقة بين الأطراف ا لمختلفة، الأمر الذي استدعي إنشاء إدارة تعنى بالعلاقات العامة في المؤسسات الصناعية الكبرى كوسيلة من أجل إيجاد التفاهم بين أصحاب الأعمال والعمال، وبناء جسور من علاقات التفاهم بين المنشأة والجمهور[4].

- **التفاوض الاجتماعي**

هذا اللون من التفاوض يمارسه كل فرد منذ ولادته من أجل الحصول على احتياجاته، ويبدأ هذا التفاوض بمجرد أن يتعلم الطفل الصراخ ليحصل على طعامه، أو يعبر عن آلامه، ثم تتطور العملية التفاوضية من خلال إدخال أدوات جديدة على ممارستها من قبيل ا لابتسام أو تقطيب الحاجبين، وصولاً إلى استخدام الكلمة والقوة الجسدية في علاقاته مع أفراد الأسرة أو المجتمع، ويتطور شكل التفاوض بعد ذلك مع تقدم الفرد في العمر .فمثلا تحتاج قضايا اجتماعية كالزواج وحل الخلافات الزوجية وحتى الطلاق إلى عملية تفاوضية تتم بين الفريقين، سواء بشكل مباشر أو عبر وسيط يتولى إتمام العملية التفاوضية، كما أن العلاقة مع الزملاء والجيران والأقارب لا تخلو من السلوك التفاوضي بين هذه الأطراف جميعا[5].

منهجيات التفاوض:

تختلف منهجيات التفاوض المعتمدة وفقا للأهداف والنوايا المقصودة من قبل فريقي التفاوض، فالفريق التفاوضي الذي يتخذ من العملية التفاوضية مدخلاً لتحقيق أهداف أخرى سيسعى بكل تأكيد لاعتماد

---

[1] – السمرة، زياد، **فن التفاوض**، مرجع سابق، ص29.

[2] – العصفور ، صالح، **أساليب التفاوض التجاري الدولي**، مرجع سابق.

[3] – **تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض**، مرجع سابق.

[4] – العصفور ، صالح، **أساليب التفاوض التجاري الدولي**، مرجع سابق.

[5] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص64.

استراتيجية أو سياسة أو تكتيك تفاوضي ينسجم مع الهدف المقصود، الأمر الذي يتطلب من فرق التفاوض التنبه للمنهجيات التفاوضية المعتمدة من قبل الطرف الآخر، واستخلاص الدلالات المترتبة عليها لأن ذلك يسهم في فهم دوافع التفاوض للفريق الآخر، ويساعد على بناء المنهجية التفاوضية المناسبة على ضوء ذلك، كما أن أخذ ذلك في عين الاعتبار يختصر الكثير من الأزمان والجهود المبذولة في وقت تراوح فيه العملية التفاوضية مكانها بسبب الابتعاد عن مسوغاتها الحقيقة.

- **استراتيجيات التفاوض**

الاستراتيجية هي الإطار العام الذي يحدد المسار ويقنن القواعد ويرسم المنطلقات الأساسية للعمل والمهام التفاوضية، إنها تنصرف إلى عملية تعبئة وتجنيد وتوظيف كافة الأدوات والإمكانات المادية وغير المادية، بما فيها العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجية لتهيئة المسرح للقيام بالعملية التفاوضية بنجاح، بمعنى أن الاستراتيجية التفاوضية تتعلق بفن استخدام القوة الشاملة لتحقيق الهدف التفاوضي العام[1].

يمكن تصنيف الاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها المفاوض طبقا لأسس مختلفة، فمثلا لكل مفاوض هدف يسعى لتحقيقه، والهدف التفاوضي قد يختلف من مفاوض لآخر، وهنا ترتبط الاستراتيجية التفاوضية بطبيعة الهدف المراد تحقيقه، فالمفاوض الذي يُعنى بتوسيع قاعدة المنافع المشتركة، سيتبع استراتيجية تفاوضية تتلاءم مع الهدف وتسعى لتحقيقه، وفي حال كان الهدف التفاوضي يتعلق بالمكاسب الذاتية فقط دون فسح المجال للطرف الآخر أن يحقق مثلها، فإن الاستراتيجية التفاوضية في هذه الحالة ستكون تعبيراً عن الهدف التفاوضي أيضا، ووفقا للسلوك التفاوضي، فهناك استراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية، تماما كما أن هناك استراتيجيات التدرج واستراتيجيات الصفقة الواحدة[2].

هناك جملة متنوعة من استراتيجيات التفاوض يمكن الإشارة لبعضها بإيجاز وهي كالتالي:

- استراتيجية الإنهاك وتأخذ بعدين، الأول يتمثل بمحاولة استنزاف وقت الطرف الآخر عن طريق تطويل مدة التفاوض دون أن تصل المفاوضات إلا إلى نتائج محدودة لا قيمة لها، والثاني يتمثل باستنزاف جهده وطاقاته إلى أقصى حد ممكن من خلال إشغاله بالقضايا الشكلية والفنية المتصلة بالموضوع التفاوضي.
- استراتيجية التشتيت، وهي من أهم استراتيجيات التفاوض، حيث تعتمد عليها الأطراف المتصارعة بشكل كبير إذا جلست إلى مائدة التفاوض، وتقوم هذه الاستراتيجية بفحص وتشخيص أهم نقاط القوة والضعف لدى الطرف الآخر، من خلال تحديد انتماء فريق التفاوض وعقيدته ومستواه العلمي والفني والطبقي، وكل ما من شأنه أن يصبغه بصبغة الشرائح والطبقات، ومن ثم يتم رسم سياسة ماكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض الآخر، كخطوة أولى على طريق إضعافه وابتزازه، تمهيدا للانتصار عليه تفاوضيا.

---

[1] – الخضيري، محسن، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص74.

[2] – أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، مرجع سابق، ص215.

- استراتيجية إحكام السيطرة، (الإخضاع) وتعد العملية التفاوضية وفقاً لهذا المنهج معركة شرسة، أو مباراة ذهنية قاسية بين طرفين تتطلب حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض.
- استراتيجية الغزو المنظم (الدحر) وفقاً لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة بخطوة ليماثل عملية الغزو المنظم للطرف الآخر بحيث يتم استخدام جولات التفاوض التمهيدية لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الطرف الآخر، ثم معرفة المجالات التي يمتلك فيها أوراق قوة تفاوضية ثم مساومته على التخلي عنها مقابل أثماناً أقل بكثير مما تستحق.

- **سياسات التفاوض**

تتنوع سياسات التفاوض وتتعدد بما يتلاءم مع الأهداف التفاوضية للجهات المعنية وتبعاً لذلك فإنها تأخذ صوراً مختلفة، فمنها ما يقوم على سياسة الاختراق التفاوضية، أو سياسة الجدار الحديدي ومنها ما يعتمد سياسة التعميق التفاوضية (التأكيد) أو سياسة التعتيم التفاوضية (التشكيك) ومنها ما يقوم على سياسة التوسع والانتشار، أو سياسة التضييق والحصار، ومنها ما يقوم على سياسة إحداث التوتر التفاوضي أو سياسة الاسترخاء التفاوضي، ومنها ما يأخذ بسياسة الهجوم التفاوضي، أو سياسة الدفاع التفاوضي، وبعضها يعتمد سياسة التدرج، وبعضها الآخر يعتمد سياسة الصفقة الواحدة، ومنها ما يقوم على سياسة المواجهة المباشرة، أو سياسة المراوغة[1].

- **تكتيكات التفاوض**

تعرف التكتيكات بالخطط المرحلية، التي تستهدف تحقيق أهداف محددة في سياقات معينة، ويتم ذلك بالانسجام مع الأهداف الاستراتيجية لا بالخروج عن مقتضاها. ويرتبط التكتيك عادة بالعمليات التنفيذية والمناورات المستخدمة لتنفيذ الاستراتيجية، فهي إذا نشاط جزئي مقصود في إطار عام محدد سلفا هو الاستراتيجية[2].

عناصر التفاوض:

تتكون العملية التفاوضية من عدة عناصر وهي:

1. الهدف التفاوضي

من القضايا الهامة قبل الدخول في العملية التفاوضية تحديد الأهداف المتوخاة منها، لأن الفشل في تحديد هذه الأهداف يضع المفاوض في مركز سيء أثناء المفاوضات لأنه لا يعرف عندها كيف يتصرف إزاء التكتيكات التفاوضية للطرف الآخر، ينبغي للمفاوض أن يعلم ما هو هدفه التفاوضي وما هو الهدف التفاوضي للطرف الآخر لأن هذا سيساعده علي إيجاد أرضية مشتركة تتيح له التوفيق بين هذه الأهداف، وقد يتعسر على المفاوض أن يتعرف على الهدف التفاوضي للطرف الآخر قبل بدء العملية التفاوضية،

---

[1] – ديبو، محمود، "**المفاوضات أسسها ومهاراتها استراتيجياتها**"، مرجع سابق.

[2] – أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، مرجع سابق، ص215.

وهنا يبرز دور القدرة التفاوضية للمفاوض في استكشاف أهداف الطرف الآخر، من خلال تحليل سلوكه التفاوضي واستشراف منهجيته التفاوضية[1].

2. أطراف التفاوض

يكون التفاوض عادة بين فريقين أو أكثر، وقد تتدخل فيه أطراف أخرى متعددة لها علاقة أو مصلحة بالعملية التفاوضية، وتأخذ الأطراف التي تجلس وجهاً لوجه في العملية التفاوضية اسم الأطراف المباشرة، وهذا يعني أن هناك ثمة أطراف غير مباشرة وهي التي لها علاقات قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض، هذه الأطراف بإمكانها القيام بدور إيجابي أو سلبي تجاه عملية التفاوض بحكم ما تملكه من أوراق قوة يمكنها استخدامها في مواجهة أي من طرفي التفاوض وفقا لما تمليه مصالحها الخاصة، الأطراف غير المباشرة لا تجلس على مائدة المفاوضات بل تتوارى خلف الكواليس وتشرف على إدارة مسرح التفاوض[2].

3. القضية التفاوضية

مهما كان نوع التفاوض ومجاله، وأياً كان القائمون عليه فإنه لا بد أن يدور حول قضية معينة أو موضوع محدد يمثل الإطار العام الذي تتفاعل في نطاقه العملية التفاوضية[3].

فالقضية تمثل حجر الرحى الذي تدور من حوله العملية التفاوضية برمتها، فهي بمثابة المحرك والباعث لقيام هذا الجهد. والقضية التفاوضية قد تكون إنسانية عامة، أو شخصية خاصة، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية أو أخلاقية[4].

4. الموقف التفاوضي

التفاوض هو موقف ديناميكي يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل، إيجاباً وسلباً وتأثيراً، كما أنه يقوم على استخدام اللفظ والكلمة، والإشارة والجملة والعبارة، استخداما دقيقاً ذكياً بين أطراف راشدة، وتستخدم من خلاله كافة القدرات والمهارات العقلية والبشرية، وهو موقف مرن يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع المستمر وللمواءمة الكاملة مع التغيرات المحيطة، بالعملية التفاوضية، وإتاحة وتوفير القدرات التي تمكن من تجاوز المشاكل والعقبات التي تواجه العملية التفاوضية وتنشأ خلالها[5].

التفاوض والمفاوضات:

هناك تباين وتداخل بين تعبيري التفاوض والمفاوضات، التفاوض يفيد أن هناك موقفاً تفاوضياً يتحدد وفقاً لنوع العملية التفاوضية، وبتوازن المصالح والاتجاهات التفاوضية وبالقدرات البشرية المشاركة فيها بما تملكه من استعداد شخصي ومعلومات ومهارات وتدريب، كالقدرة الذهنية والأذواق والدوافع، والقدرة

---

[1] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص91 – 104.

[2] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص45.

[3] – المرجع السابق، ص45.

[4] – العلاق، بشير ،**إدارة التفاوض**، مرجع سابق، ص88.

[5] – حسن، محمد، **مبادئ التفاوض**، مرجع سابق، ص44.

على الابتكار والتلقائية، والاعتزاز بالنفس ومهارة الاتصال، لا يستطيع المفاوض أن يتفاوض بفاعلية إلا إذا فكر في طريقة صنع القرار عند الطرف الآخر كما أن الظروف التي تحيط بعملية التفاوض تؤثر بشكل أو بآخر على كل طرف من أطراف العملية التفاوضية وقد تؤدي إلي فشل هذه العملية[1].

أما المفاوضات فتتعلق بالمجالات التفاوضية المختلفة، القانونية، الدبلوماسية والاجتماعية والإدارية والتجارية حيث يترتب عليها عقد صفقات أو إبرام اتفاقيات أو بيع وشراء، وتهدف إلي تخطيط تدفق الأعمال والأنشطة بين الدول والمنظمات والإدارات وحل الصراعات والنزاعات بين هذه الجهات[2].

يؤثر كل من الموقف التفاوضي والقدرة التفاوضية والهدف من التفاوض على طريقة سير العملية التفاوضية، حيث يشكل كل ما سبق عاملاً ضاغطا لإنجاح العملية التفاوضية والتسريع بظهور النتائج، ويقال مثل ذلك في حق التوازن في مصالح طرفي التفاوض، ومن المهارات التي يمارسها طرفي التفاوض كيفية تسخين القضية التفاوضية إذا أصابها الجمود والتكلس[3].

البعد الثقافي للتفاوض:

يلعب البعد الثقافي دورا مهما في عملية التفاوض بين الدول، الأمر الذي يفرض على كل طرف التعرف على الخلفية الثقافية للطرف الذي يفاوضه، لأن اختلاف دلالات اللغة والسلوك الاجتماعي قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى سوء الفهم الذي يعزز من غياب الثقة، ويتسبب بالتالي في تدهور العلاقات وتعقيد فرص حل النزاع، وهذا يتطلب معرفة واسعة لعادات الشعوب وتقاليدها وسلوكها، حيث تلقي تلك العادات بظلالها على عملية الاتصال وتحد من فاعليتها[4].

نظراً لكون طرفي التفاوض ينتميان لبيئتين مختلفتين جغرافياً وسياسياً واجتماعياً فإن هذا ينعكس على شكل فجوة ثقافية بينهما الأمر الذي يفاقم نظرياً من فرص التوصل لاتفاق بينهما المطلوب من المفاوض أن يتفهم مثل هذه الفجوة، ويحسن التعامل معها بل ويسعى لتوظيفها لصالحه إن أمكن حتى لا تتحول إلى أداة ضاغطة أخرى تقلل من فرص التوصل لاتفاق بينهما غالباً ما تؤثر العوامل الثقافية على طرق التفاوض والاتصال، فالبيئة المحيطة بالمفاوضين هي التي تحدد طريقة تفكيرهم وكيفية رؤيتهم لأنفسهم وللناس، وكيفية رؤيتهم للنجاح، وتحديد ماهيته وتأثير ذلك على أنماط سلوكهم وردود أفعالهم، كما تساعد القيم الثقافية على تحديد الاتجاه والمفاهيم والمعتقدات والقيم السلوكية التي تؤثر على العملية التفاوضية، فإذا كانت هذه العوامل التي تخص طرفي التفاوض متشابهة إلى حد ما، فهذا يؤسس لوجود

---

[1] – حسن، محمد، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص59.

[2] – المرجع السابق، ص62 .

[3] – المرجع السابق، ص 69.

[4] – حزوري، بوليت، دليلة سعادة مترجما، "أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض"، ب ت، أنظر الرابط، http://www.peacebuildingacademy.org/ar/content/118

تقارب في أساليب الاتصال والتفاوض وستنعكس آثار ذلك إيجابياً باتجاه التوصل لحلول بين المتفاوضين[1].

الحديث عن الأبعاد الثقافية وتأثيرها على السلوك والنهج التفاوضي ليس جديداً حيث يُعتبر نكلسون (Nicholson) أول من أشار عام 1939 إلى وجود نمط تفاوضي خاص بكل دولة، يعكس بشكل كبير ظروف الثقافة السائدة فيها وقد ظهرت عدة دراسات أنثروبولجية واجتماعية وفلسفية ركزت اهتمامها على البحث في الفوارق بين الثقافات المختلفة انطلاقاً من التفاعل الكثيف الذي نجم عن تعدد الوحدات الدولية بعد حركة التحرر من الاستعمار وتقدم وسائل الاتصال والتنقل بين الدول[2].

إن أهم ما يحسم مسألة التباين الثقافي بين المتفاوضين هو الاتصال المباشر بينهما فهو الكفيل بإزالة الغموض الذي قد يكتنف العروض التفاوضية والإجابات عنها، بحكم التباين الثقافي بين أطراف التفاوض ومن الأمثلة الشائعة على مستوى التعامل الدولي الذي يؤكد أهمية الخبرة المشتركة في تحقيق التفاهم بين الأطراف وأهمية فهم الخلفية الثقافية التي ينطلق منها المفاوضون ما أورده عالم اللغويات الإيطالي أمبرتو إيكو (Umberto Eco) أنه عند تحليل الوثائق الخاصة بإلقاء القنبلة النووية على اليابان، قامت الولايات المتحدة، وقبل اتخاذ آخر الخطوات لتنفيذ عملية ضرب اليابان بمحاولة التأكد من إمكان استسلام اليابان دون الاضطرار لاستخدام القنبلة وهنا استعانت الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي ليقوم بجس نبض اليابان بخصوص الاستسلام الكامل والنهائي إلا أن رسالة اليابانيين التي نقلها السوفييت اتسمت بظاهرة حوارية يابانية حيث تضمنت استخدامًا متعددًا لأدوات النفي مع أفعال التوقع والاستنكار والاستثناء والتي فهم منها طرف الحوار الأمريكي رفض اليابان للاستسلام، بينما قصد الطرف الياباني من توظيف هذه الظاهرة الحوارية القبول بالاستسلام مع التفاوض وليس الرفض[3].

تظهر آثار البعد الثقافي في العملية التفاوضية عبر جوانب متعددة، وقد سعى الخبراء إلى دراستها انطلاقاً من بعض المؤشرات الأساسية التي تساعد على فهم الأسلوب التفاوضي للطرف الآخر ومنها[4]:

- مؤشر الترتيبية الذي يحدد مدى درجة التفاوت في امتلاك السلطة على اتخاذ القرار فكلما كان مركز الشخص الذي يترأس فريق التفاوض عالياً كان قادراً على اتخاذ القرار التفاوضي إيجاباً أو سلباً وبالتالي ترتبط عملية التفويض بالتوصل إلى حلول من خلال العملية التفاوضية بالرتبة الوظيفية التي يتقلدها المفاوض، إذ يترتب على معرفة المستوى القيادي للمفاوض، معرفة مدى التوافق الذي يمكن الوصول إليه عبر العملية التفاوضية.
- مؤشر الفردية الذي يحدد مدى قوة العلاقة الفردية–الجماعية ومتانتها. يقصد بهذا المؤشر فحص إمكانية وجود فرد أو أفراد في الفريق التفاوضي مستعدون للتعاون مع الفريق التفاوضي المضاد،

---

[1] – حسن، محمد، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص27.

[2] – حسن، محمد، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص27.

[3] – أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، موقع الملتقى التربوي، 2012/1/14، أنظر الرابط، http://www.sef.ps/vb/multka351382/#.UK38XuT55GY

[4] – حزوري، بوليت، "**أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض**"، مرجع سابق.

أو تقديم عروض أكثر جدوى مما يقدمه الفريق الرسمي، أو القبول بما لا يقبله، إن وقوف المفاوض على حقيقة هذا المؤشر وما يعنيه، يفسح له المجال لمحاولة فتح طرق تفاوض التفافية (من تحت الطاولة) مع الطرف الآخر، الأمر الذي يسهل عليه إنجاز أهدافه التفاوضية، وبالتالي فإن فحص هذا المؤشر يفيد فرق التفاوض في إمكانيات اختراق الفرق التفاوضية المضادة من الداخل.

- مؤشر الذكورة الذي يدل على السيطرة بين أطراف الفريق التفاوضي. ما تزال الكثير من ثقافات الشعوب ترى في الرجل رمزا للسطوة والقوة، ولما كان التفاوض يتطلب مثل هذه السمات، فإننا نجد أن كثيرا من الثقافات لا تنتدب النساء للمهام التفاوضية، وبالتالي فعند تدقيق النظر في فرق التفاوض، فإن التشكيلة التفاوضية تعطي مؤشراً واضحا على ثقافة الجهة المفاوضة.
- مؤشر التحكم بالشعور بالارتياب والتردد وعدم اليقين، والذي يفيد بطبيعة الشخصية المفاوضة ومزاياها الغالبة، فالشخصية الانفعالية التي لا تستطيع ضبط ردات أفعالها، أو تلك التي تتسم بالشك والتردد لن يكون من السهل التوصل معها إلى حلول تفاوضية.

الوسيط التفاوضي (الطرف الثالث):

يمكن للمفاوضات التي تنعقد بين طرفين أن تشهد تدخل طرف ثالث يسمى الوسيط التفاوضي وهو لا يمارس التفاوض نيابة عن أحد طرفي التفاوض بل يسعى لتقريب وجهات النظر فيما بينهما ومساعدتهما في التوصل لحل ينال رضاهما، يؤكد صائب عريقات أن الوساطة ليست كالمفاوضات، كما أنها ليست تحكيما، إذ التحكيم يعد مسألة أخرى، وحتى تنجح الوساطة لا بد أن تنال رضي وقبول طرفي التفاوض[1].

حافظ الوسيط الدولي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على حضوره الفعال منذ البدايات الأولى لانطلاق مسار التفاوض، فقد مثلت الولايات المتحدة دور الوسيط الأبرز في مجمل مراحل التفاوض، حيث اعتمدت سياسية الدبلوماسية المكوكية منذ وقت مبكر للتجوال على مختلف الأطراف في المنطقة العربية، من أجل إيجاد أرضية مشتركة ينطلق منها الجميع نحو إيجاد حل للصراع القائم في فلسطين والمنطقة عموماً.

وبعد عدد من الزيارات المكوكية لدول الصراع العربي الإسرائيلي التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر (الذي ارتبطت الدبلوماسية المكوكية باسمه أول الأمر) تم توجيه خطابات الدعوة لأطراف الصراع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر مدريد للسلام وفي عام 1991/10/31م، برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش، ورئيس الاتحاد السوفيتي(جورج باتشوف)[2].

---

[1] – عريقات، صائب، **الحياة مفاوضات**، مرجع سابق، ص47.

[2] – جاموس، عبد الرحيم، "**الإطار المرجعي السياسي والقانوني لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي**"، وكالة قدس نت للأنباء 2012/7/7م، أنظر الرابط: http://www.qudsnet.com/arabic/writers.php?maa=View&id

وفي ذلك إشارة تدل على محورية ا لدور الذي يلعبه الوسيط في العملية التفاوضية، حيث تفيد الوساطة الدولية بأن المشكلة محل التفاوض ليست شأنا محلياً فحسب، بل إنها تقع في صلب الحسابات والمصالح للدول الكبرى.

تم تعزيز جهود الدبلوماسية المكوكية بتعيين مبعوث خاص بشؤون السلام في الشرق الأوسط فقد دأبت الإدارة الأمريكية على تعيين مندوب لعملية السلام في المنطقة، حيث أعلنت كمبعوث لعملية السلام (Martin Indyk) الخارجية الأمريكية مؤخراً عن تعيين مارتين إنديك في المنطقة وهو تقليد دأبت عليه أطراف أخرى كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

الإطار التاريخي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

المبحث الأول: إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي

المبحث الثاني: ما بعد الخروج من بيروت ووضع منظمة التحرير قبل انتفاضة 87.

المبحث الثالث: التحولات ما قبل مؤتمر مدريد ووصلاً إلى مؤتمر مدريد للسلام

المبحث الأول

إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي

مقدمة:

تمثل مطلب الشعب الفلسطيني إثر تهجيره البشري من أرضه عام 1948 على يد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم باستعادة فلسطين وتحرير كل ما اغتصب منها وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة الذين استوطنوها وبسقوط ما تبقى منها بيد الاحتلال عام1967 أصبح الشعار المرفوع هو شعار تحرير فلسطين كل فلسطين من البحر إلى النهر .وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية القائمين على العمل الفلسطيني منذ عام 1968م[1].

فلم تكد تمر ثلاث سنين على قيام ثورة الشعب الفلسطيني التي أطلقتها حركة فتح ضد الاحتلال الصهيوني عام 1969م، حتى كانت هناك رؤى تتبلور وأصوات ترتفع وجهود تظهر، معبرة عن الاستعداد للتوجه لخيار التفاوض حلا للقضية الفلسطينية.

ليس المطلوب استكشاف فرص نجاح الحلول التفاوضية في حينه –فذلك ضرب من العبث وإنما الوقوف على الدلالات والمعاني التي يمكن استخلاصها على ضوء هذه التوجهات، ومحاولة التعرف على مكونات الخريطة التصورية والفكرية للمنهج السياسي.

تنطلق المحاولة لقراءة تلك الخريطة من أرضية تعتبر أن هذا الصراع ليس سحابة صيف عابرة سرعان ما تنقشع، أو مجرد نزاع بين شعبين ستطويه تطورات الحياة وتفاعلاتها السياسية، بل هو صراع ذو بعد تاريخي واضح، لا يخص جيلا واحدا من أبناء الشعب الفلسطيني، فضلا عن الأمة الكبيرة التي ينتمي إليها هذا الشعب، هذا يستلزم ضرورة الموازنة بين معطيات الصراع اللحظية وبين معطياته الكلية الكبرى، وبالتالي التفريق بين إمكانات المعطى اللحظي وهي ظرفية حاضرة، وبين الإمكانات الكلية وحقيقة غيابها لحظياً، هذا يدعو بالضرورة لأن تكون اجتهادات المرحلة لا تتعارض والبعد الكلاني للصراع، أو تصنع حاجزاً يحول دون تجنيد كل الطاقات على خط الصراع، والتي يتوقف حضورها بعد الغياب بعجلة دوران الزمن، التي ينبغي أن تظل حاضرة في ذهن من يقترح الحلول في لحظة تاريخية ما.

كما تستند أيضا إلى حقيقة كون الصراع في فلسطين يشكل تجسيدا لطبيعة وشكل توازنات القوى العالمية، وتعبيرا عن سياساتها النافذة، من هنا فإن الأبعاد الدولية لهذا الصراع هي في غاية الوضوح والتجلي، وهو ما يجعل من محاولات الوصول إلى حلول تفاوضية للقضية من خلال النظام العالمي وما يقرره من قوانين ويفرضه من حقائق، يبدو كالحرث بماء البحر، ذلك لأن الانخراط في عمل كهذا يحتمل معنيين، **الأول:** العمل على تغيير القواعد والأسس التي يسير عليها النظام الدولي الذي أفرز فيما أفرز

[1] – صالح، محسن، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ب ت، أنظر الرابط http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

المظلمة الفلسطينية، وهذا المعنى مستحيل ويقول باستحالته عجز القيادة الفلسطينية عن مواجهة التجسيد المحلي لهذا النظام والمزروع في فلسطين ذاتها، **الثاني:** وهو محاولات البحث عن حلول وفقاً للقواعد والمحددات والنظم السائدة، أي القبول بها والتسليم بما تقتضيه، وهو ما يتنافى مع حقيقة كون الثورة لا تخضع لقانون الأمر الواقع ولا تجاريه، بل تتمرد عليه وتسعى لتغييره، هذا فضلا عن أن القبول بتلك القواعد يتضمن قبولا بالاحتلال لأنه أحد إفرازاتها لذا ترى الباحثة أن التبكير في طرح خيارات التسوية وتطويرها وتكييفها مع حقيقة الأمر الواقع، الذي يفرضه الاحتلال والقوى الدولية المساندة يحتمل شكلاً من أشكال التيه السياسي الذي ظهر في صورة توجهات ومواقف تضر بالقضية أكثر مما تفيدها.

أسباب إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية:

الحديث عن حالة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية التي تدور اليوم قد لا يثير الكثير من التساؤلات حول الأسباب بالتوجهات والتوقعات، حيث أمسى هذا النهج التفاوضي يمثل التعبير الأكثر واقعية للتعاطي مع القضية، لكن الحديث عن ذات التفاوض والسعي له وإعلان القبول به في أوقات لم تزل فيها جذوة الحماس للعمل العسكري متقدة وتفيض بالثورة والاندفاع، بالإضافة لسيادة الشعارات الكبيرة حينها من قبيل الكفاح المسلح لتحرير فلسطين كل فلسطين، لهو أمر يدعو للكثير من التساؤل والأسباب.

عروض الحل الفلسطينية المبكرة:

تمثلت أولى المحاولات التي نشدت الحل السياسي التفاوضي للقضية الفلسطينية، فيما عرف بفكرة الدولة الديمقراطية العلمانية والتي ظهرت مع نهاية ستينيات القرن المنصرم وهي تمثل وفقاً لأصحابها وصفة قادرة على الاستجابة لتعقيدات الوضع الذي يلف القضية الفلسطينية خصوصا ما يتعلق بأبعادها الدولية، ومداراة الأسئلة الناتجة عن تلك التعقيدات وما تفرضه من تحديات كبيرة تعترض سبيل المنتظمين على خط الدفاع عن فلسطين وقضيتها.

فقد عرض أبو إياد صلاح خلف في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1968 هدف فتح الاستراتيجي وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة وتكافؤ تامين وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطرح في المجلس الوطني الخامس في فبراير 1969م، يعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يُصرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها[1]. وفي ذلك مخالفة واضحة لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي محاضرة للقيادي في منظمة التحرير – في حينه– محمود عباس ألقاها في تونس عام 1992م قال:" نذكر جميعا أننا في عام 1968 طرحنا فكرة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي يعيش فيها

[1] – صالح، محسن، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، مرجع سابق.

اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة على أرض الواقع".[1] يتضح أن فكرة الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة، والتي طرحتها منظمة التحرير كانت البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، وإن أردنا الدقة فإن هذه الفكرة تمثل تجسيداً لأول تنازل سياسي فلسطيني بعد حرب1967، وترجع جذور تلك الفكرة إلى حركة فتح أساسا مع نهاية عام 1967، ولكنها لم تخرج إلى العلن سوى في كانون الثاني/يناير 1968م[2].

ينبغي الإشارة إلى أن فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين لم تكن ابتكارا جاءت به حركة فتح، فقد كانت طرحته من قبل عصبة التحرير الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني فيما بعد) في عام 1946م أما أول نص مكتوب لحركة فتح يتضمن هذه الفكرة فقد جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للتنظيمات الفلسطينية، الذي انعقد في القاهرة ما بين 17 حتى 20 كانون الأول يناير 1968م وهو المؤتمر الذي دعت إليه وتزعمته حركة فتح[3].

وفي المؤتمر الذي انعقد في القاهرة أيضا عام 1969 تحت عنوان المؤتمر العالمي الثالث لنصرة الشعوب العربية، تم فيه المناداة بإقامة الدولة الديمقراطية على لسان نبيل شعت ممثل حركة فتح في المؤتمر بالقول:" إن فتح تقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم من مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي"[4].

وكان هاني الحسن أحد قياديي فتح قد صرح في محاضرته التي ألقاها في لندن عام 1989م، بقوله" :إنني من موقعي في مركز صنع السياسة الفلسطينية، أستطيع أن أقول لكم بدون خوف الوقوع في تناقض، بأننا كنا منهمكين في الجزء الأكبر من السنوات العشرين الماضية في صراع مصيري لتحضير الأرضية من جانبنا للوصول إلى حل سياسي عن طريق التفاوض مع إسرائيل، إن الحقيقة التاريخية الموضوعية هي أنه منذ عام 1968 أكرر1968 ، بدأ ياسر عرفات وأولئك الذين كانوا زملائه الأساسيين في فتح بدأوا يستوعبون الواقع، أي الحاجة إلى حل سياسي لنزاعنا مع إسرائيل، وقد مثل هذا التوجه نتاجا لمحادثاتنا السرية – والتي كانت مذهلة في بعض الأحيان –مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بعد

---

[1] – عباس، محمود، أبو مازن، **مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية**، ط2 ، رام الله، بيسان، 2011، ص7.

[2] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلي أوسلو**، ط1 ، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص167 ، كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص42، الصمادي، **تجربة منظمة التحرير**، ص**50**.

[3] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص165 ، **الكتاب السنوي لحركة فتح**، لعام1968 ، فتح :الإعلام المركزي، 1969/6/20م، ص127–130، الشريف، البحث عن الكيان، ص177.

[4] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص166.

حرب عام 1967 وخلال أسابيع تقدمنا بأول اقتراح لحل سياسي، دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، دولة يعيش فيها اليهود والعرب متساوين يستطيع فيها أن يصبح أي يهود أو عربي رئيساً لها"[1].

من الواضح أن الطرح السياسي القائم على فكر التسوية كان حاضرا بقوة في برنامج قادة فتح والمنظمة في وقت مبكر، والأغرب من ذلك أنهما تقدما بمبادرات للحل وهو ما يخالف المألوف والعرف السياسي. منطق الممارسة السياسية يقتضي قيام المعتدي الذي كسب جولة الصراع بأكملها بمبادرات التسوية، من باب أن الكرة باتت في ملعبه كما يقال، وأنه هو من يتعين عليه تقديم التنازلات من أجل السلام، لكنه لم يفعل بشكل رسمي وإن كان قد غض الطرف عن ما تقدم به وزير خارجيته آنذاك من مبادرة عرفت باسم (مشروع آلون) والتي حظيت بشهرة واسعة حيث تضمنت[2]:-

1. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.
2. ضم المناطق الغربية لغور الأردن حوالي 15 كيلومتر وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.
3. تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.
4. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.
5. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ال48 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.
6. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية.

على الرغم من أن هذه المبادرة لم تكن تعبر عن الموقف الرسمي لحكومة الاحتلال، إلا أنه من الواضح أنها تبغي تحقيق جملة من الأهداف، من قبيل تعليل العرب والفلسطينيين وإلهائهم، واستخدام العرض كآلية لجس النبض وقياس ردود الأفعال، بينما ينشط الاحتلال مستغلا الوقت لتغيير الوقائع على الأرض وتثبيت أقدامه عليها، في المقابل فإنه ليس بإمكان الطرف المهزوم، وهو صاحب الحق الذي خسر كل شيء إحراز تحقيق أهداف جوهرية من وراء العروض التي يتقدم بها، وإذا كان هناك من أهداف تكتيكية ثانوية يمكن تحقيقها فسيكون ذلك على حساب حقوق جوهرية.

ثمة فرق بين من يطرح المشروع السياسي وهو قادر على إنفاذه، وبين من يطرحه وهو لا يستطيع التحكم في مجرياته وتداعياته، بمعنى أن غياب القدرة على تحويل المقترح إلى واقع، سيفسح المجال لأن تكون السلبيات المترتبة عليه أكثر من الإيجابيات المتوخاة، ذلك لأن طرح المبادرات يكشف عن مستوى السقف المطلوب، فإذا كان صاحب المبادرة غير قادر على ترجمة مبادرته لواقع عبر حمل الآخرين على التعاطي معها، عندها سيلجأ الطرف الآخر لمساومته على التنازل خطوة عن السقف المطلبي السابق وهكذا دواليك.

---

[1] – الحسن، هاني، محاضرة مطبوعة بعنوان" **الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل** "ألقاها في لندن، 1989/12/11م، ص8-9.

[2] – صالح، محسن، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

من هنا يكون الصمت في أحيان كثيرة أكثر جدوى من الكلام وتقديم العروض إلى ذلك فإن الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها الطرح المذكور لا تستند إلى الحق التاريخي المجرد للشعب الفلسطيني على أرضه، وإنما تأخذ بالحسبان ما استجد من وقائع على الأرض الفلسطينية بعد طرد أهلها منها واستبدالهم بالغزاة المحتلين.

يرى عمرو ثابت أن الدراسات التجريبية فيما يتعلق بالرابحين والخاسرين في المفاوضات "قد دلت على أن الأطراف التي تتمتع بمستويات عليا من الطموح وحد أعلى من المطالب، كانت تحصل فعلا على قدر أكبر من المكاسب، وفي عمليات التفاوض القائمة على الصراع وعدم التعاون كانت الأمور تنتهي بالخصوم ذوي الطموحات العالية إلى الفوز في سائر الأحوال التي وقفوا فيها في مواجهة الذين يفتقرون إلى الطموح، وأوضحت كذلك أن المفاوضين الذين قدموا التسويات الأولى انتهى بهم الأمر إلى الخسارة في المحصلة النهائية"[1].

هذا التطور في التعاطي مع الواقع كما هو، جعل تفكير القيادة الفلسطينية يتجه نحو الحل التحويلي لا الاستبدالي، كما ورد في مجلة الآداب في رؤيتها حول مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية[2]. تأخذ فكرة الحل التحويلي في عين الاعتبار طبيعة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي لأرض فلسطين، المختلف جوهرياً عن الحالات الاستعمارية التي كانت من نصيب البلدان العربية الأخرى من حيث طابعة الإحلالي الذي يستهدف اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم ووطنهم، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، مستهدفا إقامة وطن قومي لليهود، يكون بمثابة وطن "أم "لليهود في العالم، وعدم توخيه مجرد تحقيق أغراض اقتصادية، بل تحقيق أغراض سياسية إستراتيجية أيضاً، واتخاذه من الدين (اليهودي)غطاء لجلب المستوطنين إلي فلسطين باعتبارها" أرض الميعاد "أو" أرض إسرائيل "التاريخية بالنسبة إليهم، ثم وقوف معظم الدول الغربية وراء إقامته لأسباب سياسية ودينية واستراتيجية وعملها على تأمين استقراره وتطوره وتفوقه على محيطه[3].

بدأ في الأثناء أن تحرير الأرض المغتصبة من المستعمر وهو ما يتم التعبير عنه بالاستبدال (استبدال قوى الاستعمار بقوى التحرر الوطني)، هو الحل المناسب لكل الحالات الاستعمارية غير الإحلالية، لكن لما كان الاستعمار الواقع على فلسطين من قبل الصهاينة هو استعمار إحلالي فإن ما هو متاح عمليا وفقا لأصحاب حل الدولة الواحدة هو الحل التحويلي، والذي يعني الخروج بتوليفة تتجاوز حقائق التاريخ والجغرافيا باتجاه الحلول الوسط التي تتضمن القبول ببقاء الغزاة القادمين لأرض فلسطين يعيشون عليها، في نطاق الدولة الديمقراطية لأن موازين القوة على الأرض لا تسمح بغير ذلك وبالتالي فإن المعنى الوحيد لمثل هكذا توجه هو الرضوخ لمنطق الواقع القائم.

---

[1] – ثابت، عمرو، مرجع سابق، ص19.

[2] – مجلة الآداب، الجزء1، العدد 2، "محاولة نقاشية بشأن أطروحة" الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية"، 2009م. http://www.adabmag.com/node/236

[3] – المرجع السابق.

ترى الباحثة أن التحايل على الحقائق الواضحة والحقوق المؤكدة تحت ضغط الأمر الواقع لن يسهم في إيجاد الحلول بل يعمق المشكلة، ويشجع المعتدي على المزيد من العناد والتجبر، كنتيجة يمليها سوء إدارة القيادة الفلسطينية لشأن القضية تتمثل مشكلة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال باستناده إلى ظرف موضوعي دولي داعم له بلا حدود، فضلاً عن نجاحه في القبض على قواعد القوة المادية اللازمة لإنفاذ أحلامه الاستيطانية، بين يدي هذه الحقائق نشب الصراع بينه وبين الشعب الفلسطيني، فإذا قامت القيادة الفلسطينية بالتعاطي مع مظاهر قوة الاحتلال كمسلمات نهائية لا يمكن تجاوزها، أو مواجهة ما تفرضه من وقائع على الأرض، عندها ينتفي الداعي للصراع أصلاً، ويضيع معنى التدافع بين أمة تسعى للظلم والعدوان وأخرى تسعى لحماية كينونتها منه.

مبررات الحلول التفاوضية الفلسطينية:

هناك جملة من المبررات التي تساق لتسويغ العروض المقدمة لحل القضية الفلسطينية منها:

يرى إبراهيم أبراش أنه لم يعد من الممكن ومن المقبول أن تماطل الثورة الفلسطينية كثيراً حول طبيعة فلسطين الغد، حيث كانت اليهودية العالمية تستغل هذا السكوت لمصلحة إسرائيل، وهو ما دعا الثورة للتداول في هذا الشأن، وقررت بشكل مسئول القيام بتحديد موقف تجاه المسألة، بتبنيها حل الدولة الديمقراطية الواحدة، وقد قامت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بتكليف أحد قادتها –أبو إياد – بطرحه رسمياً[1].

كان لاصطدام الثورة الفلسطينية بتعقيدات الواقع، خصوصا بعد أحداث الأردن وسلبية الموقف الرسمي العربي، بالغ الأثر في دفع حركة فتح أكبر فصائل الثورة الفلسطينية إلى وضع الهدف الوطني الاستراتيجي موضع التداول والممكن، ولكن من خلال صياغة جديدة لها اعتقدت فتح أنها ستجد استحسانا من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية، هذه الصياغة أو هذا الهدف هو فلسطين الواحدة الديمقراطية التي تمنح اليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي للعرب الفلسطينيين[2].

من الناحية المبدئية، فإنه ليس ثمة مشكلة في العمل لنيل استحسان الأطراف الدولية أو جهات بعينها، طالما بقي هذا العمل يدور في نطاقه الصحيح، وضمن حدوده المعقولة، ولكن المشكلة تظهر عندما تكون الأثمان المترتبة على هذه الأعمال أو المواقف أو العروض كبيرة وإذا كان نيل استحسان الآخرين لا يتم إلا بتمييع معاني القضية الكبرى – من قبيل القبول بمن هاجر من اليهود إلى فلسطين مواطنا شرعيا فيها –فنحن في غنى عن الحصول على استحسان كهذا، ثم إنه إذا كانت طبيعة المسألة التحررية الفلسطينية تختلف عن قضايا التحرر نظراً لاستثنائية الاحتلال الواقع على فلسطين الوصول إلى

---

[1] – أبراش، إبراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**، ط1، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص4.

[2] – أبراش، إبراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**، مرجع سابق، ص35 .

قناعات لعدم جدوى الخيارات العسكرية، لدرجة اعتماد الحل التحويلي المشار إليه، بحكم عدم القدرة على حسم القضية عسكرياً استناداً لموازين القوى التي تعمل لصالح إسرائيل.

وعلى افتراض صحة المنطق الذي ينبني عليه هذا التوجه، تعتقد الباحثة أن القدرة على مواجهة الحقائق كما هي تمثل أقصر الطرق للعثور على حلول للمشاكل القائمة، ومن هذه الحقائق أن الأطراف الدولية المقصودة تمثل جزءاً رئيسا من المشكلة التي ندفع نحن ثمنها، فهي إن لم تكن شريكاً مباشراً في صناعة المأساة، فهي شريك غير مباشر بسكوتها الدائم تجاهها ناحية أخرى فإن الرسائل التي يتم إطلاقها للتأثير في مواقف الغرب، لها مفعول وتأثير مضاد يصيب وعي الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة، تدفع باتجاه تدجينها– بقصد أو بغير قصد –على تقبل المحتل والشراكة معه وتقاسم الأراضي وإياه، كما أن المنطق الذي يستند إليه مقدمو التبريرات يتناقض مع منطق الثورة، فالمنطق الثوري لا يقبل التعايش والتعاطي مع القواعد القائمة، وإنما يسعى دوما لتغييرها والضغط عليها لتكيف نفسها مع منطق الثورة، وإلا فما معنى الثورة إذا؟

يرى بعضهم أن غياب موازين القوة العسكرية اللازمة للتحرير في الحال، يبرر البحث عن سبل التفاوض للحل، وبموازاة ذلك يقدم إبراهيم الدقاق رؤية تبدو أكثر وجاهة إذ يقو ل:" لا بد من التذكير كذلك بأن الصراع الفلسطيني العربي مع الصهيونية لا يدخل في دائرة الصراعات التي تحتمل حلاً مبكراً، فهو لا يستوي على سبيل المثال مع صراع فيتنام مع الفرنسيين والأمريكيين، ولا صراع كوبا مع الولايات المتحدة الأمريكية، و يكاد التطابق الجوهري بينه وبين صراعات أخرى يختفي من المشهد، ولأنه كذلك فهو صراع غير تقليدي وطويل الأجل وأكثر تعقيداً من الصراعات الأخرى، ولا يستجيب مثل هذا الصراع لأساليب الحل التقليدية كالمواجهة العسكرية على سبيل المثال وهي مفتقدة في الحالتين العربية والفلسطينية حالياً، من هنا يمكن النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي من مدخل الاشتباك والمشاغله مع الطرف المعادي تحيناً لقدوم الفرصة التي تتضمن ظروفاً أفضل لإدارة الصراع"[1].

يقترب الدقاق في مقاربته التي قدمها كثيراً من المقاربات التي روجت لحل الدولتين من جهة توصيف طبيعة الاحتلال لكنه نحى منحى مغايراً في تصوره لطريقة الحل، فإذا كان الاحتلال الصهيوني لفلسطين ذو طبيعة احتلالية خاصة، فلا بأس بتبني خطته لمقاومته تغاير الخطط التي تم اعتمادها لمواجهة أشكال الاحتلال الأخرى، لا تتمثل بالقبول بمنطق الأمر الواقع بل تجنح للمشاغلة حتى تتحسن شروط المواجهة.

ما تقدم يكشف عن حجم الخطورة التي تترتب على قيام أية حركة وطنية تفترض تأكيد العدالة والحقيقة والحرية واستعادة الحقوق، بالتنازل طواعية، وبمبادرة منها، عن روايتها دون أي مقابل أو تحول

---

[1] – الدقاق، إبراهيم، "**آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**"، في عبدالإله بلقزيز وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل**، ط1 ، ع36 ، تشرين أو ل/أكتوبر2004 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ص95-101.

من الطرف الأخر؛ فذلك قد يضر بتلك الحركة، ويشكك في صدقية مراميها، بلُ يضعف عدالة قضيتها[1].

لم تتوقف عروض التفاوض عند فكرة الدولة الديمقراطية، بل تعدتها باتجاه سقوف أدنى مما تضمنه حل الدولة الديمقراطية، وهذا ينفي الادعاء القائل بأن عرض حل الدولة الديمقراطية جاء في سياق التكتيك والمناورة السياسية ونيل استحسان بعض الجهات، حيث تتوالى العروض تباعاً وبطريقة ينخفض فيها السقف مرة بعد أخرى.

سادت حالة من الضبابية فيما يتعلق بالطرح السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في العام1970 ، فق د شهدت دورة المجل س التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيو من العام نفسه والتي شاركت فيها كل الفصائل الفلسطينية تراجعاً في الفكر السياسي الفلسطيني عن مطلب الدولة الديمقراطية الذي كان مطلبا واضحا، فتم استبداله بصيغة جديدة هي "مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين "مما يعني إمكانية تعايش العرب واليهود في مجتمع واحد[2].

غير أن العروض الفلسطينية المقدمة من أجل تحقيق تسوية سياسية للقضية لم تتوقف عند ذلك، حيث لم يمض كثير وقت حتى بدأت بعض فصائل المنظمة بالبحث هنا وهناك عن حل آخر، وإن شئنا الصواب البحث عن أنصاف حلول بعد أن فشل الحل الأول المتمثل بالدولة الديمقراطية، وتمثل الحل الأخير والذي بدأ الإعداد له منذ فترة لكنه رأى النور في منتصف العام 1974 في البرنامج المرحلي الذي عرف باسم النقاط العشر، والمتمثل بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض تم تحريرها، وكم كان البون شاسعا بين المشروعين، وكم هبط سقف المطالب والحقوق الفلسطينية من تحرير كامل فلسطين إلى قيام سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين[3].

وعلى إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر" البرنامج السياسي المرحلي في دورته الثانية عشرة في حزيران 1974م في القاهرة وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تُهيئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فقد نص ميثاق منظمة التحرير على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط العشر أن" منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة عن كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". فلم يعد الكفاح المسلح طريقًا وحيدًا للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة

---

[1] – مجلة الآداب، 2009، مرجع سابق.

[2] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص179.

[3] – المرجع السابق، ص13.

على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، والتخلي جزئياً عن المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل[1].

الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي:

لم تقتصر توجهات القيادة الفلسطينية في تلك الفترة على طرح المبادرات والأفكار السياسية فقط بل أقامت بالتوازي معها اتصالات مع قوى إسرائيلية ترفع شعار السلام، حيث أن فكرة التواصل مع هذه القوى كانت حاضرة لدى القيادة منذ انتهاء حرب عام 1973م، وقد صرح صلاح خلف الرجل الثاني في منظمة التحرير في حينه ما نصه:" ينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي ف (لا) التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوباً ولا (النعم) شكل من أشكال الخيانة ضرورة بل قد يكون الرفض على العكس طريقة الهروب من المشاكل والتزيي بزي النقاء العقائدي المنحول"[2]. وبذلك يكون جسر التواصل والاتصال المحتل يمثل البند التمهيدي الثاني بعد بند العروض لانطلاق مفاوضات حقيقية مع الاحتلال.

وكترجمة للرؤية التي قدمها أبو إياد كان أحد ممثلي المنظمة في أوروبا وهو سعيد حمامي المقيم في لندن في حينه يرسل إشارات إلى الدول الغربية وإلى إسرائيل نفسها عن رغبة الفلسطينيين في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، ففي مقالين وردا في الصحف البريطانية أولها في تشرين الثاني/نوفمبر 1973والآخر عشية افتتاح مؤتمر جنيف في ذات العام دعا حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك يعد أن أكد أن هدف قيام الدولة الديمقراطية بات بعيد المنال.

وفي محاولة لاسترجاع الماضي، كان بالإمكان تقسيم تلك الاتصالات السرية التي تمت بين منظمة التحرير والجانب الإسرائيلي إلى مرحلتين: الأولى اتسمت بالتمهيد للتآلف بين الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي وهي المرحلة الاستطلاعية، والتي اتصفت بالسرية التامة وترجع بداياتها إلي عام 1968م والتي لمُ يكشف عنها إلا في منتصف السبعينيات من القرن الماضي فقد كلف ياسر عرفات ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بفتح قناة سرية مع الإسرائيليين أتاحت لعرفات إرسال رسالة إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك.

وفي عام 1975 تمكن إدوارد مور تيمر(Edward Mortimer) الصحفي بصحافة التايمز (The Times) اللندنية في عقد لقاء جمع بين حمامي وأوري أفنيري (Uri Avnery) في لقاء تفاوضي لم يكشف عنه إلا بعد عشرة أعوام في كتاب العدو الصديق لأفنيري[3].

---

[1] – صالح، محسن، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] – خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص288.

[3] – أبو نحل، أسامة، وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص465.

قال إبراهيم إبراش:" في العام 1974 وبفعل ما أنتجته حرب تشرين الأول/أكتوبر1973، من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، نضجت فكرة التسوية من تحت الرماد، وزجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية بالحديث عن مشروع سلطة وطنية علي أي شبر من الأرض يمكن تحريره يعطى لنا، ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آن ذاك لم يعني التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني–فلسطين من البحر إلى النهر إلا أن هذا التوجه أدى لانقسام حاد في الساحة الفلسطينية وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تنظير"[1].

وفي سياق موازي قدم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني في 14 أيار/مايو 1982م مشروعاً سماه أفكاراً للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967م وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني. يقترب الحسن بطرحه هذا كثيرًا من المشاريع العربية التي رفضتها م.ت.ف دائمًا وبإصرار والتي تعترف ضمنًا بالكيان الصهيوني وتتنازل عما اغتصبه من أرض سنة 1948م يعكس طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص) حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية.

[1] – أبراش، إبراهيم، **المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**، مرجع سابق، ص26.

المبحث الثاني

ما بعد الخروج من بيروت ووضع منظمة التحرير قبل انتفاضة 87

يرى إبراش أن تيار التسوية السلمية عند بعض الفلسطينيين كان قد نضج وتقوى داخل المنظمة قبل الغزو الإسرائيلي للبنان، ولكن فقدان المنظمة لتواجدها على الأراضي اللبنانية، جعلها أضعف في مواجهة الضغوط العربية والدولية التي تطالبها بالاعتراف بإسرائيل وبالقرارات الدولية. وفي تلك المرحلة بدأ تيار التسوية الفلسطيني يتقوى .وعندما خرجت قوات منظمة التحرير من بيروت، لم تخرج لتقود الثورة من مكان آخر، بل لتقود حركة سياسية تؤمن بالتسوية السلمية ومستعدة للانفتاح على الشرعية الدولية[1].

وهو ما يؤكد على حجم التغيير في الرؤية لدى القيادة السياسية، أو بعبارة أخرى يؤكد عزم هذه القيادة على تحويل الأفكار التفاوضية المطروحة سابقا إلى برنامج عمل حقيقي.

اتضح أن من أهم تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان وإنهاء الوجود العسكري الفلسطيني فيه، طرح مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس في أيلول/سبتمبر1982 وإن المشروع العربي المذكور يعترف صراحة وللمرة الأولى رسميا بدولة إسرائيل كدولة من دول منطقة الشرق الأوسط، وإن العرب رسمياً ومنذ تبني ذلك المشروع ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين الانتدابية، وباتوا يأملون فقط بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967م[2].

وفي هذا السياق، أوضح الحسن أنه نتيجة لحرب1982 ، فقد دار حوار طويل داخل حركة فتح بين المدرسة التي تريد مواصلة الكفاح المسلح حتى النصر أو الاستشهاد، وبين المدرسة التي تريد الجنوح للحلول التفاوضية التي تبنت شعارا يقضي بضرورة القيام بالحصاد، فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، مع إن وضع مقولة الزرع والحصاد موضع التنفيذ أمر بالغ التعقيد في ظل افتقاد الأرض، والنصر العسكري الذي لا يستثمر لا يفرق عن الفشل.

وارتأت قيادة منظمة التحرير والتي هي في الأساس قيادة فتحاوية بعد خروجها من بيروت أن تغير من توجهها الثوري، إلى الولوج رسميا في عملية التسوية السلمية أو حسب ما ذكر هاني الحسن نفسه إلى بداية مرحلة الحصاد، ثم خروجها نهائياً من الأراضي اللبنانية فإن تلك العملية (الحصاد) سيترتب عليها مخاطر جسيمة؛ فالثمار ستكون غير ناضجة ولن يكون بوسع الزارع أن يحصل على أي ثمن مناسب يتلاءم والجهود الذي تم بذلها طيلة فترة طويلة من الزمن[3].

يبدو أن ما استجد من ظروف على وقع خروج المنظمة من لبنان قد عززت خيار المرحلة المقبلة لدى القيادة، ذلك الخيار الذي تم التمهيد له منذ سنين، وكان من الإشارات الدالة على ذلك قيام عرفات

---

[1] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص334.

[2] – المرجع السابق، ص364.

[3] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص338-389.

بزيارة مصر عام 1983م، التي كانت تمر بفترة مقاطعة عربية صارمة بسبب توقيعها اتفاق كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل عام 1978م.

وفما يتعلق بهذه النقطة تحديداً أفصح المفكر الفلسطيني غازي الصوراني عن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجه إلى مصر قائلاً:" أرى من المفيد العودة إلى الوراء قليلا لدراسة العلاقة بين عرفات وأنور السادات، فعلى الرغم من القطيعة الرسمية العربية مع السادات بمجرد توقيعه على كامب ديفيد خريف عام1987م، فإن عرفات حافظ على قنوات للاتصال بالسادات عبر القنوات السرية (الدبلوماسية والأمنية المصرية والفلسطينية)،وعبر عناصر فلسطينية ذات ارتباط معروف بأجهزة الأمن المصرية وفي هذا الجانب، أعتقد أن كلاً من النظام المصري وعرفات كانا حريصين على استمرار العلاقة فيما بينهما بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في مصر"[1].

يذهب أبراش للقول بأن ما دعا ياسر عرفات للتوجه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، يعود للاتصالات الأمريكية الفلسطينية التي جرت في نهاية الحرب الإسرائيلية علي لبنان عام 1982م من خلال المبعوث الأمريكي اللبناني الأصل فيليب حبيب، ففي هذه الاتصالات قدمت الإدارة الأمريكية وعوداً للفلسطينيين بأنه في حالة خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، فسوف تنظر واشنطن بالاعتراف بالمنظمة وبتحريك العملية السلمية، وكانت مصر البوابة المناسبة لذلك نظراً لتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل ولعلاقتها المتميزة مع واشنطن[2].

وضع منظمة التحرير ما قبل انتفاضة عام 1987:

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية ظروفاً قاسية بعد خروجها من بيروت عام 1982م وقد صحب ذلك تشتيت لقواتها وكوادرها باتجاه أماكن عديدة وبعيدة عن حدود الوطن المحتل، وقدُ توجت تلك المرحلة بحالة من الاستضعاف السياسي الذي ألم بها خلال عام 1986-1987م، وحالة متزايدة من محاولات التهميش[3]. يؤكد أبو نحل أن منظمة التحرير قد تعرضت للتجاهل من الجانب العربي، ولم يعد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرغوبا فيه في أي من الدول العربية لزيارتها[4].

ستصيب تداعيات هذا الحال قدرات المنظمة على مواجهة التحديات وتحمل الأعباء والاضطلاع بالمسؤوليات، فقد شكلت تلك الظروف عامل ضغط باتجاه إخراجها من دائرة اللعبة السياسية وفقا لقانون التدافع الذي يحكم العلاقة بين طرفين تمثل هي إحداهما. غني عن القول إن مقاومة تلك الظروف يشكل عبئاً آخر يضاف لسلسلة الأعباء الملقاة أصلاً على عاتق المنظمة التي تدافع عن حقوق الشعب هذا يفيد

---

[1] – المرجع السابق، ص374 .

[2] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص 374.

[3] – صالح، محسن، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، مرجع سابق.

[4] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص16.

أن ثمة تحديات أخرى ناشئة تواجه منظمة التحرير تتمثل في الاحتفاظ بقدرتها على البقاء طرفاً في الخريطة السياسية، وليس أمام المنظمة في مثل هذه الحالة سوى خيارين إما الاستجابة لمنطق التدافع والذي يقضي بخروجها من اللعبة، أو محاولة التبديل والتحوير في قواعد الصراع تكون هي شريكاً في إنتاجها وتنفيذها، وهي بذلك تضمن بقاءها في واجهة الحدث السياسي، الحديث عن قواعد جديدة للصراع لا يمثل إفراز المعطيات لحظية قسرية ولم يكن أمراً مستجداً بالنسبة لقيادة المنظمة التي تحدثت عن الحلول السلمية واستعدادها للتعاطي معها بشكل مبكر في مسيرتها.

المبحث الثالث

انتفاضة 87 والتحولات ما قبل مؤتمر مدريد ووصولاً إلى مؤتمر مدريد للسلام

مقدمة:

الانتفاضة هي حالة احتجاجية شعبية تعبر الجماهير من خلالها عن ردة فعلها تجاه استمرار العدوان من جهة، وشعورها بعدم نجاعة الحلول والمنهجيات المعتمدة لمواجهته من جهة أخرى يتعين على كل مركبات المشهد السياسي، بما فيها الجانب الفلسطيني مراجعة أدبياتها وضبط سياساتها وفقاً لإيقاع نبض الشارع، لأن مسببات الانتفاض لا تتوقف على ظلم العدو فقط، بل قد تشتمل أيضا على سوء إدارة المعركة التي تتولاها القيادة. يذهب كثير من الكتاب والمحللين لاعتبار أن الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987م، قد انطلقت بعفوية وتلقائية، حيث لم تكن الإدارة الأمريكية الطرف الوحيد الذي فاجأته تلك الانتفاضة، بل امتدت تلك المفاجأة لتشمل كل القوى الإقليمية والدولية المعنية بشؤون الصراع في المنطقة بما في ذلك قيادة منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها البحثية وقوات احتلالها فقد ظلت الإدارة الأمريكية تظن على مدار أسابيع قليلة، مثلها مثل الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية في الخارج أن الانتفاضة هي كأي هبة من الهبات العديدة التي قام بها أبناء الضفة والقطاع أواخر عام 1986م وفي الشهور الأولى من عام 1987م[1].

ترى الباحثة في هذا السياق أن ثمة ضرورة لتفكيك المعنى الذي يحمله مفهوم العفوية للوقوف على زاوية النظر التي تبدو فيها الانتفاضة عفوية حقاً وهذا يفيد بعدم تعميم المعنى على كل الزوايا التي يمكن من خلالها قراءة قيام الانتفاضة على مسرح الأحداث، إذا كان المقصود بالعفوية أنها لم يخطط لها أحد، ولم تكن تعبيرا عن فعل مقصود بشكل مسبق، أنتجه فاعل ما بإرادته القصدية فهذا صحيح قطعاً لكن عند تناول مفهوم العفوية بدلالته الفلسفية الواسعة وإسقاطه على الانتفاضة فإنها لا تبدو كذلك على هذا الأساس، لأنها كانت ردة فعل طبيعية تجاه أفعال وسياسات استهدفت الشعب الفلسطيني، ومحصلة أكيدة للظلم الواقع عليه من خلال استباحة أمنه وتهديد مستقبله وتعبيرا عن آليات التدافع غير المتناهية بين محتل ظالم وشعب يحاول دفع هذا العدوان عن نفسه لذلك فقد مثلت الانتفاضة استجابة لأسباب جوهرية ومقدمات موضوعية،يفيد بأن على القيادة السياسية أن تعي دلالات ومغزى التحرك الشعبي وأن توفر له سبل الديمومة والثبات، لا أن توظفه لتعزيز رؤيتها للحل التفاوضي.

---

[1] – نوفل، ممدوح، **الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي"مدريد–واشنطن"**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص17.

الانتفاضة في برنامج عمل المنظمة:

جسدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى دفعة كبيرة للقضية الفلسطينية على طريق التحرر من قيد المحتل، وأنعشت منظمة التحرير التي كانت تكابد عزلة إقليمية ودولية تماما كما أنعشت آمال الشعب الفلسطيني بإمكانية الخلاص من الاحتلال.

وعليه، فإن مسؤولية القيام بذلك تقع على كاهل الأطر الفصائلية لا سيما منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني. يثبت واقع الحال بالنسبة للمنظمة أنها فطنت للجانب الأول الذي يوفر المكاسب فاستثمرتها لجهة التأكيد على الحلول التفاوضية، حيث يؤكد قريع بقوله إنه أن نسعى لقطف ثمار الانتفاضة وتضحياتها وهي الحدث الذي هز العالم وسيكون مأساوياً لو تحولت الانتفاضة إلى فرصة ضائعة مثل العديد من الفرص الضائعة في تاريخنا العربي والفلسطيني[1]. وساهمت في إبراز صور الظلم الذي يمارسه الاحتلال على الشعب الفلسطيني من جهة، ومعاناة شعب يرزح تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما لديه من قو ة من جهة أخرى حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة، نجحت الانتفاضة في فرض واقع جديد، تصدرت من خلاله القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية .وقد حاولت المنظمة استثمار الفرصة لتقدم نفسها طرفًا مقبولاً لا يمكن تجاوزه لأية تسوية متعلقة بالقضية[2].

ويرى أبو نحل أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة عام 1987م عمل علي انتشال منظمة التحرير من كبوتها وعزلتها، لتعيد لها ألقها من جديد وبزخم لم تكن تحلم به من قبل، ولكن قيادة المنظمة لم تتمكن من استثمار الانتفاضة في إعلاء سقف المطالب الفلسطينية فوجدناها تنساق عن قصد أو دون قصد وراء وهم الحل السلمي للقضية الفلسطينية[3].

بدأت قيادة منظمة التحرير في النصف الأول من عام 1988 التقاط أنفاسها بعد الخروج من بيروت وما تلاه من انقسام داخلي وحروب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، فقد أعطتها الانتفاضة حقنة جديدة للحياة[4].

هنا يبرز التجسيد الحي والدور الطليعي للشعوب من خلال التأكيد على أنها الفاعل الحقيقي والمؤسس لجهد النضال الوطني، وأنها كانت وستبقى السباقة للميدان فيما تقوم الأطر السياسية باللحاق بها، ولكن الأمر لا يتوقف عند هذه الجزئية، بل يتعداها لتجيير هذا النضال لتحقيق تطلعات مغايرة لما تريده الشعوب، وحتى من غير أن يتم مشاورتها في ذلك.

---

[1] – قريع، أحمد، حوار مطبوع مع مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، **ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام**، 18– 1191/10/30–1999/10/30، ص17.

[2] – صالح، محسن، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق.

[3] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص16

[4] – نوفل، ممدوح، **الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي"مدريد–واشنطن**، مرجع سابق، ص20.

ووفقا لبلال الحسن، فقد كان حال المنظمة من التراجع ما جعل بعض قادتها يعتبرون مجيء الانتفاضة بمثابة خشبة خلاص لاحت وسط مياه البحر الهائجة التي انتشلتها من وهدتها وأطلقت مكانها من جديد على المستوى الدولي[1].وقد أثر ذلك على طريقة تعاطي المنظمة مع الانتفاضة، حيث شكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي، وصدرت عن بسام أبو شريف – المقرب من ياسر عرفات – إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران/يونيو 1988 ودعا فيها إلى السلام والتعايش مع إسرائيل[2].

كان من المأمول على ضوء الدور الريادي الذي قام به الشعب الفلسطيني عبر الانتفاضة، أن تقوم القيادة الفلسطينية بتطوير آليات الانتفاضة والمتراكمة على إنجازاتها للتأسيس لمسار آخر يتجاوز أطروحات التسوية والتفاوض، لكنها بدلاً من ذلك جعلت منها أداة تضغط بها لتعزيز فرص أطروحات السلام التي عرضتها من قبل، وهي بذلك تفرغ معاني التحول والقدرة على التغيير الذي جسدتها الانتفاضة من مضامينها، لجهة الاستمرار في التأكيد على مسارات التفاوض.

ذهب المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد ما بين 12-15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988م لوضع برنامج فلسطيني جديد بناءً على نصائح عربية وسوفيتية تتضمن تنازلات جديدة على أمل أن تجعل المنظمة طرفاً مقبولاً(أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أي تسوية سياسية " وقد تضمن هذا البرنامج التالي":

1. اعتراف المنظمة رسميًا لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م.
2. اعتراف منظمة التحرير رسميًا لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 وبالقرار رقم 338، الصادر في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973.
3. إعلان المجلس" استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفيًا" لم تتراءى بداياته الأولى بعد ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.
4. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة القوى الكبرى وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242، 338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.
5. انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967م.
6. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.
7. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

---

[1] – الحسن، بلال، **قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق**، ط1 ، بيرو ت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص69.

8. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

اتسم رد الفعل الأمريكي على مقررات المجلس الوطني المشار إليها بالحذر، حيث اعتبر البيت الأبيض أن ثمة تطوراً إيجابياً قد طرأ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، إلا أنها أفصح عن رغبته بدراسة المقررات التي اتخذت في الجزائر بانتباه[1].

وقد كان من أبرز التجليات التي ترتبت على برنامج المنظمة الجديد المشار إليه أن فتحت الإدارة الأمريكية حوارا معها عبر سفارتها في تونس حيث أدار السفير روبرت بلليترو جولات عديدة من الحوار مع قيادات في منظمة التحرير.

" فقد استمرت جولات الحوار بين الوفدين الأمريكي والفلسطيني منذ السادس عشر من كانون الأول /ديسمبر 1988م، وحتى الرابع عشر من آب/أغسطس 1989م، فطوال هذه الجولات لم يتقدم الموقف الأمريكي خطوة ملموسة واحدة وبقي عملياً يتلاعب بالصيغ الملتبسة"[2].

أمِلت المنظمة في إحداث تغيير في مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة للموقف الإسرائيلي دوماً، وقد استعانت بشخصيات أكاديمية وازنة تقيم في الولايات المتحدة وغيرها من أجل المساعدة في إذابة الجليد من حول علاقة الإدارة الامريكية بمنظمة التحرير، وعند تقييم الموقف إزاء ما حققه الحوار بعد مرور عام على انطلاقته تبين أنه لم يحقق إلا تقدما قليلاً، وذلك نظراً للدعم الكامل الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية[3].

الملاحظ أن قيادة المنظمة لم تسع لتطوير الخطاب السياسي والارتقاء بالسقف المطالبي بما ينسجم مع الأفق المتسع الذي صنعته الانتفاضة، وأن جل ما قامت به هو الاتكاء على قوة دفع الانتفاضة، من أجل تحسين ظروف تواجدها على المشهد السياسي من جهة، والعودة للتأكيد على القبول بالحلول السلمية من جهة أخرى.

وقد عبر الدجاني عن الموقف الذي تبنته منظمة التحرير تجاه الانتفاضة بالقول في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988م، بدا أن الجهاد الذي اعتبر أن النضال في هذه المرحلة هو تحرك سياسي تسانده الانتفاضة قد فاز على الاجتهاد الذي يرى أن النضال في هذه المرحلة هو متابعة الانتفاضة حتى تعم ويلتحم بها محيطها العربي، ويكون التحرك السياسي مسانداً لها حتى تنتصر بالتحرير[4].

---

[1] – حمدي، نبيل، "**رياح الرفض الأمريكي، باردة أم ساخنة**"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد181 كانون الأول/ديسمبر 1988، ص102

[2] – س.ش، "**ردود الفعل على نتائج مؤتمر فتح**"، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 198 أيلو ل/سبتمبر1989 ، ص111–113.

[3] – س.ش، "عناصر جديدة" **هجوم السلام"الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية**، العدد200 ، تشرين ثاني/نوفمبر 1989، ص124.

[4] – الدجاني، أحمد، **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**، مرجع سابق، ص5.

ويضيف بالقول إن السبيل الوحيد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي هو بإحداث تحول بنائي في توازن القوى من خلال استكمال التحول داخل الوضع الفلسطيني وفي الدائرة العربية بعامة[1].

و هو يعتبر بذلك أن الانتفاضة تمثل فرصة للانطلاق نحو أفق سياسي جديد وليس أداة لتسويق ما هو قائم منذ عقود.

يرى عبد الإله بلقزيز أن الانتفاضة تعبر عن النبض الحي للشعب الفلسطيني، وهي تأتي في سياق ما يسميه "الاشتغال الطبيعي" الذي ينبغي أن لا يتوقف، حيث اعتبر أن"المستقبل الوطني الفلسطيني لم يتعرض للتبديد والتصفية إلا حين كفت آلة الممانعة الوطنية عن الاشتغال الطبيعي، لتفسح المجال أمام خيارات سياسية أخرى تستبعد فعل المقاومة من المشهد، وتجنح إلى السير في سبيل التسوية والمساومة حتى دون أن يكون في رصيد حقائق التوازن في القوة ما يسمح بذلك، أو يسبغ الشرعية الاضطرارية عليه"[2].

كان المطلوب أن يظل الاشتغال الطبيعي الذي يجسده الفعل الشعبي هو العنوان الأول المتعين على القيادة السياسية الاستناد إليه، ورسم مسارات السياسة وفقاً لمقتضاه .في الوضع الطبيعي لا يوجد مجال لأن يكون هناك فواصل بين القيادة السياسية وبين النبض الشعبي حيث كان قادة منظمة التحرير يمثلون في الأساس قادة الثورة الشعبية، ولكن مع مرور الوقت وانخراط تلك القيادة بالعمل السياسي والتوسع فيه، وبسطه لمساحات تزيد كثيرا عن الحاجة التي يتطلبها الصراع، أدى ذلك لتطبع أولئك القادة بقواعد العمل السياسي وتعودهم على ألاعيبه ومصالحه ومتطلباته، ومن ثم الانتقال رويداً رويداً من الحالة الثورية الشعبية إلي الحالة السياسية الرسمية.

تبقى التداخلات بين المستويين قائمة، وتظل الخطوط الفاصلة بينهما غير واضحة، وطبقا لذلك يبقى سلوك القادة السياسي ين دائم التأرجح والانتقال فيما بين المساحتين؛ لكن عند نقطة ما، يظهر هناك افتراق بين المستويين الثوري الشعبي والسياسي الرسمي.

هذا وقد تطور الموقف المتعلق بالبحث عن حلول تفاوضية، إلى أن قبلت منظمة التحرير رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 1988م،حلاً للصراع مع الاحتلال يتضمن قيام دولتين، وتقضي شروط الحل الذي التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس الشرقية، وتوافق على أن تكون منزوعة السلاح عموماً، وتقبل وضع قوات دولية لحفظ السلام على طول حدودها مع إسرائيل، وتضع حداً لجميع أشكال الهجوم على إسرائيل انطلاقا من أراضيها، وتمتنع عن عقد تحالفات مع دول الرفض العربية، ومن المرجح أنها ستوافق على تسوية مشكلة اللاجئين على أساس

---

[1] – المرجع السابق، ص144

[2] – بلقزيز، عبدالإله، "**موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية**"، في عبدالإله بلقزيز وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل**، ط1 ، ع36 ، بيروت: (تشرين أول/أكتوبر، 2004) مركز دراسات الوحدة العربية، ص11.

عودة رمزية لإسرائيل مشفوعة بتعويض اقتصادي دولي واسع النقاط للاجئين وإعادة توطينهم في العالم العربي[1].

التحولات الدولية ما قبل مؤتمر مدريد:

يعتبر أحمد صدقي الدجاني أن المتغيرات الدولية التي تمت في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين لم تكن مفاجئة بل حصيلة لتفاعلات مستمرة، وقد تمت في محيط دولي تفاعلت فيه عوامل متعددة، وقد استخلص الدجاني عدة نتائج حول علاقة التحولات الدولية بالقضية الفلسطينية معتمدا على عدة تقارير وقراءات لخبراء بارزين وكان من هذه النتائج[2]:-

أولاً: إن أثر العامل الدولي في الصراع العربي الصهيوني سيتضاءل في هذه المرحلة في حين سيزداد أثر العامل المحلي فيه، ومن بين الشهادات التي اختارها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله دان دانير الأستاذ في جامعة تل أبيب، ونقلته جريدة البوست إن العالم يتغير بدرجة كبيرة اليوم، وإن إسرائيل التي ركبت موجة الصراع بين الشرق والغرب ستكون في خطر، وستصبح منطقة الشرق الأوسط بغياب الصراع بين القوتين العظميين مجرد منطقة نزاع أو خلاف عادية في نظرها، وستتضاءل قيمة إسرائيل الاستراتيجية، وإن ما يجب على قادة إسرائيل أن يخافوا منه ليس وجود ألمانيا موحدة جديدة، بل نظام عالمي جديد لا يعود لوجود إسرائيل فيه أهمية عالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق متصل فقد صرح جورجي آرباتوف المستشار الأعلى لبريجينيف للتلفزيون الأمريكي في 1989/11/14م، قائلاً: إن التغيرات العميقة في أوروبا الشرقية خلقت مشكلات في جميع البلدان، إن ما يجري الآن هو سقوط للحرب الباردة، وهذا سيخلق مشاكل عديدة للولايات المتحدة ويدعو لإحداث تغييرات عديدة في التفكير السياسي التقليدي .ويضيف الدجاني بأن أعظم المسؤوليات الملقاة على كاهلنا نحن العرب على ضوء هذه النتيجة تتمثل باكتشاف مدى أهمية دور الانتفاضة وضرورة دعمها وتصعيدها وتفعيل تأثيرها ضمن العامل المحلي.

ثانياً: إن قيمة الكيان الصهيوني كقاعدة استعمارية استيطانية استراتيجية ستتضاءل من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية، وأننا كأمة سنجعلها تتضاءل هي الأخرى لو أحسنا قراءة هذه التحولات .ومن بين الشهادات التي اختارها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله الأمريكي الصهيوني (مارتين إندرانيك) في جامعة تل أبيب ونشرته جريدة بوست في 1989/11/17م، إن التغيرات الجيوسياسية من المحتمل أن تلغي أهمية إسرائيل كحليف استراتيجي بمرور الزمن، وأن هناك شعورا لدى واشنطن بأنها قد كسبت الحرب الباردة، ولذا فإنه لا حاجة لها بحلفاء لمواجهة التأثير السوفييتي، لكن إسرائيل ستبقى ذات أهمية للسياسة الأمريكية في المنطقة في مواجهة التطرف والتعصب الديني.

---

[1] -جيروم سلينر، دراسات عالمية **انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية**، أين الخلل، ط1 ، ع45 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص 14.

[2] - الدجاني، أحمد، **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**، ط1 ، القاهرة :دار المستقبل العربي، 1990، ص266.

إذا كانت النتائج التي توصل إليها الدجاني تدور في دائرة الممكن والمحتمل، فإن استنتاجات فريق التفاوض المغايرة هي محتملة أيضا، وكان الأولى بهذا الفريق أن يبني على الرؤية القائمة على استنتاجات الدجاني، طالما أن النتيجتين محتملتان، ولأن الأخذ بهذا المذهب ينسجم مع المسار التاريخي في التعاطي مع الاحتلال ولا يناقضه وكان بالإمكان أن يترتب على هذا الأخذ فارق جوهري وحاسم باتجاه تحويل هذه النتيجة إلى حقيقة من خلال توظيف الإرادة والطاقات الكامنة للدفع بهذا الاتجاه.

إن سياسة النظام الرسمي العربي والفلسطيني، كانت تستجيب وما تزال لحركة التحولات الدولية، وتعمد بإخلاص للتكيف معها، بيد أنها كانت قادرة على المشاركة الفاعلة في صناعة تلك التحولات وتحديد مساراتها، والدفع بها للتواؤم مع مصالحها الخاصة.

وكان أحد أهم الم داخل المتاحة لذلك هو تطوير الانتفاضة وتعميمها على شعوب المنطقة العربية، لكن النظام الرسمي لا يرضى بذلك حقيقة لأنه سيكون أول الخاسرين عندما تتحرر إرادة الشعوب من قيودها.

وبذلك يتضح أن خطوط السياسة الرسمية العربية بما فيها الفلسطينية تبدو محكومة وتابعة، ولا تتوفر لديها الإرادة كي تكون مشاركة ومستقلة، إذ هناك انفصام مزمن ما بين إرادة الشعوب وتوجهاتها وآمالها، وما بين سياسات الجهات الرسمية. من هنا تستبعد الباحثة قيام الأنظمة بالاستثمار في طاقات الشعوب وتوظيفها في معركة التحرر كموقف ثابت وذلك لسببين: الأول يتعلق بكون المستوى السياسي لم يعد لديه وقت لانتظار النتائج المترتبة على استثمار كهذا، إذ بات يتطلع للحلول الآنية والسريعة؛ والثاني أن كل حراك شعبي يتضمن احتمالاً عالياً لإفراز قيادات بديلة تكون أكثر قربا لنبض الشعوب، وهو الأمر الذي لا يحبذه المستوى الرسمي، بل هو مستعد لدفع الأثمان الكبيرة كي لا تصبح إمكانية كهذه متاحة.

قراءة منظمة التحرير للتحولات الدولية وأثر ذلك على توجهاتها التفاوضية:

اعتبرت منظمة التحرير أن جملة المتغيرات الدولية التي حصلت في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين والتي أسفر عنها خسارة حلفاءها الدوليين، قد أسهمت في إضعاف موقفها النضالي ضد الاحتلال، يبدو أن ذلك يأتي في سياق محاولات تبرير ذهابها لخيار التفاوض، ينبغي أن تقوم العلاقة التي تجمع أصحاب القضية بمن يناصرهم على أساس أن صاحب القضية هو العنصر الأهم وقطب الرحى في المواجهة وليس المناصرين، من هنا فإن مسارات النضال يجب أن تتوقف في الدرجة الأولى على إمكانات صاحب القضية، لا على إمكانات الأنصار الذين لهم حساباتهم ومصالحهم، وعليه فالتذرع بضعف هؤلاء للولوج في مسارات التسوية هو تأكيد على فقدان أصحاب القضية للقوة الدافعة الذاتية التي تعين على الصمود على طريق البدايات الأولى، والنتيجة هي دخول المنظمة لمعترك التفاوض مستصحبة ضعفها، وهو الأمر الذي يخالف قواعد التفاوض الصحيح.

كان من الممكن تطوير الانتفاضة الشعبية لترقى من حالة الاحتجاج إلى حالات أكثر تقدما على طريق المواجهة مع الاحتلال، لتشكل رافعة مهمة باتجاه تحصيل الحقوق الفلسطينية، والاستفادة من حركة التحولات الدولية وتوظيفها لصالح الأهداف التي تدفع الانتفاضة من أجلها، كما كان بالإمكان الاتكاء

على قوة الدفع التي جسدتها الانتفاضة، والعمل باتجاه تعميمها لتصبح عنوانا للجماهير العربية للتعويض عن آثار خسارة الحلفاء الدوليين.

أشار سليمان صالح إلى الاهتمام الواسع الذي نالته الانتفاضة على المستوى الشعبي العربي، والدور الذي لعبته في زيادة ثقة الإنسان العربي بنفسه، وإحياء الآمال التي ماتت لديه، الأمر الذي يهيء الفرصة لتطويرها وتعميمها وجعلها حالة عربية يتم توظيفها في خدمة قضايا الأمة المصيرية لا سيما القضية الفلسطينية[1].

يؤكد بلقزيز أن الانتفاضة الفلسطينية تمثل بمعان كثيرة، واحدا من أهم العناصر التي يمكن اعتمادها من أجل استنهاض العمل الوطني في العالم العربي، فالانتفاضة تقدم أسلوباً مختلفا في مشاغلة الاحتلال الاسرائيلي، ولفت الأنظار إلى مظلمة الشعب الفلسطيني، وهو أسلوب يستند إلى الكتلة الشعبية العريضة التي تسعى لاستنزاف الحياة اليومية للعدو، كما تقدم حلا لأزمة الثورة الفلسطينية التي نشأت تاريخيا بسبب إشكالية المجال (مجال عمل الثورة الذي كان دائما في الخارج)، ناهيك عن أنها تضع شعار الوحدة الوطنية رهن شروط الإمكان، لأول مرة بهذا الحجم وهذه الأهمية. ويضيف أن قيمة الانتفاضة لا يمكن حصرها في مجالها الفلسطيني المتصل بقضية الصراع العربي الصهيوني، إنها تتعدى ذلك إلى كونها باتت تشكل عاملا حاسماً في تثوير الوضع العربي وإطلاق بعض تناقضاته، حيث تحولت الانتفاضة إلى نموذج نضالي لدى السواد الأعظم من الشبيبة العربية والأطفال العرب[2].

من هنا فإن الإساءة في استثمار طاقات الشعوب، والعجز عن إدراك دورها الحاسم في تقرير معادلات الصراع ينطوي على مخاطر كبيرة .مثلت الانتفاضة الفلسطينية فرصة جدية لفرض قواعد جديدة للصراع، وكان بالإمكان البناء عليها وتطويرها، وتعظيم المكاسب المترتبة عليها لأقصى درجة، لكن ذلك يتوقف على أمرين، الأول: إدراك قيمة تحول الإرادة الشعبية إلى أداة تعمل بقوة في الميدان؛ الثاني: الوقوف على حقيقة الأسباب التي تجعل شعبا ما ينتفض بعنفوان في وجه المحتل .لكن يبدو أن النتائج المتواضعة التي ترتبت عليها تشير إلى سوء تقديرات المستوى السياسي تجاهها.

مؤتمر مدريد للسلام:

واكب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الأول /أكتوبر 1991م، جملة من التحولات الدولية والتبدل في موازين القوة العالمية، ونتج عن ذلك تركيز لأسباب القوة والهيمنة والتأثير لدى جهة دولية واحدة بعد أن كانت تتقاسمها قوتان دوليتان من نافل القول، إن هذه التحولات كانت في غير صالح العرب والفلسطينيين، وإن استنتاجا كهذا لم يأت اعتباطا بحال، حيث تعكس النتائج مقدماتها بدقة.

---

[1] – صالح، سليمان، **الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية**، ط1 ، القاهرة :الزهراء للإعلام العربي، 1992، ص50.

[2] – بلقزيز، عبدالإله، "**مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 145، 1991م، ص14.

فقد مثلت محطة مدريد نهاية شوط مثخن بالجراح والتراجع والعثرات بالنسبة للطرف العربي بعد أن خسر الحرب، وليس المقصود بهذه الحرب معارك 67 أو 73، وكن ما حل بعد اتفاقيات كامب ديفيد، من مزيد من التفسخ وغياب التضامن العربي، ثم حرب الخليج من انهيار شامل ف ي الجبهة العربية ككل، وبالتالي من تخلي رسمي عن خيار المواجهة التاريخية العسكرية وغير العسكرية مع إسرائيل، وما يتضمنه ذلك من اعتراف بالعجز عن تحقيق الأهداف العربية وفي مقدمتها تحرير الأراضي المحتلة بالقوة، والقبول من ثم بمبدأ التفاوض من منطلق التسليم بالهزيمة والتخلي عن خيار الحرب[1].

وبناء على ما تقدم، فإنه من غير المعقول أن يفتح مؤتمر مدريد آفاقا للأطراف التي دخلته بوصفه تتويجا لمسيرتها العاثرة، حيث أن العمل والصراع السياسي لا يتضمن معاني العمل الخيري، حتى تقوم الأطراف الأخرى بإسداء معروف للعرب والفلسطينيين عبر فسح المجال ليحققوا مكاسب من وراء مسار التفاوض.

على ضوء تجربة الكفاح الفلسطيني التي تزامنت بالحديث عن الحل التفاوضي، ومع استصحاب حالة التراجع التدريجي التي واكبت هذه المسيرة، وبالوصول إلى مدريد، يتضح أن الجانب الآخر قد بنى على هذه المعطيات واعتبر أن مدريد تصلح للانطلاق نحو مرحلة جديدة يكرس فيها تفوقه وهيمنته ويمنحها شرعية ما برحت تفتقدها، ويسعى لتكريس وجوده في ظل النظام العالمي الجديد وفرض أمر واقع، ولم يكن معنيا بالوصول لحلول للصراع تقبلها الأطراف ذات العلاقة.

يذهب بكر عبد المنعم إلى القول إن فكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يأتي كجزء متمم لضرورات إنجاز ما يسمونه النظام العالمي الجديد، فقد كانت الولايات المتحدة هي المصمم الرئيس والمهندس والعراب لهذا المؤتمر .هذا معناه أنه لا يمكن توقع نتائج لصالح الشعب لفلسطيني[2].

التراجع في دور المنظمة وعلاقة ذلك بالقبول بمدريد:

مثل انعقاد مؤتمر مدريد تحديا لقيادة المنظمة التي تم استبعادها من الحضور والاستعاضة عنها بوفد من الداخل تحت مظلة الوفد الأردني، وهو أمر لا يمكن أن تقبل به أو تسكت عنه طويلا، حيث لن تعدم وسيلة للرجوع لصدارة المشهد من جديد، متحينة الفرصة المناسبة لذلك، يبدو أنها قررت أن تجعل من المسار التفاوضي تلك الفرصة السانحة، إن تحليل سلوكها التفاوضي في المراحل التفاوضية التالية يعزز بشكل كبير صحة هذا الافتراض.

بالإحالة إلى شهادة مروان كنفاني التي ورد فيها: إنه ما إن تم إخراج القوات العراقية من الكويت وبدأ تنفيذ العقوبات العربية الأمريكية والأوروبية التي تمثلت بتجفيف موارد منظمة التحرير وتقليص نفوذها، حتى تبين لعرفات أنه قد أصبح تقريبا خارج اللعبة السياسية تماما، الأمر الذي لم يكن مستعدا ولا

---

[1] – غليون، برهان، **نقد السياسة العملية – 1 –العرب ومعركة السلام**، ط1 الدار البيضاء :المركز الثقافي العربي، 1999، ص17.

[2] – بكر، عبد المنعم، **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1 ، إصدار أول، بيروت :دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994، ص8.

راغبا في قبوله بأي شكل من الأشكال، وبات رهان عرفات الوحيد في تلك الفترة يعتمد على حدسه وتوقعاته بأن الولايات المتحدة لا تستطيع نتيجة للتعقيدات التي أوجدتها حرب الخليج الثانية والتحالفات التي رافقتها إلا أن تقوم بمبادرة ما تجاه القضية الفلسطينية لموازنة الاختلال في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط[1].

[1] – أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، مرجع سابق، ص86.

الفصل الرابع

العملية السلمية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية بين مقارنتين متناقضتين

المبحث الأول: السياق الزمني للجولات التفاوضية في غير مصلحة تحقيق المقاربة الفلسطينية

المبحث الثاني: تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية على حساب المقاربة الفلسطينية

المبحث الثالث: الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

مقدمة:

يخوض الفلسطينيون منذ أكثر من عشرين عاماً غمار عملية سلمية وجولات تفاوضية لامتناهية، بعد أن قررت قيادة منظمة التحرير الممثلة عن الشعب الفلسطيني أن تستبدل طريق الكفاح المسلح والمقاومة بمسار سلمي تفاوضي في سبيل تحقيق الاستقلال .ولا تشير المعطيات العامة لهذه المفاوضات ونتائجها حتى اليوم، وابتداءً من السياق الزمني الذي قامت في إطاره جولات التفاوض، وانتهاء بما وصلت إليه المواقف التفاوضية تجاه قضايا الحل النهائي، والتي تعكسها تصريحات قيادتي الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، إلى إمكان تحقيق استقلال حقيقي للفلسطينيين.

وقد يكمن الخلل الرئيسي لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في أنها تقوم على أساس مقاربتين متناقضتين لطرفيها، كما أنها تأتي في سياق من عدم التوازن بين قوتي هذين الطرفين، وهو ما جعل النتائج العامة لهذه العملية تميل إلى مصلحة تحقيق مقاربة الطرف الأقوى في معادلة التوازن على حساب مقاربة الطرف الفلسطيني.

تقوم المقاربة الإسرائيلية لعملية السلام على أساس تخلي إسرائيل عن سيطرتها عن جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1976 ذات الكثافة السكانية العالية، في شكل حكم ذاتي للفلسطينيين، لكن دون التخلي عن السيادة الفعلية على الأرض .فإسرائيل تؤكد عدم انطباق قرار مجلس الأمن 242 على الضفة الغربية، كما ينطبق على سيناء والجولان(1). تسعى للتخلص من العبء القانوني والأخلاقي لاحتلال الأراضي الفلسطينية، لكن من دون أن تتنازل فعلياً عن سيطرتها السياسية والأمنية والاقتصادية.

في حين أن جوهر المقاربة الفلسطينية لتلك العملية السلمية يقوم على أساس تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحصيل الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي وعلى رأسها بنود اتفاقيات جنيف.

وعلى الرغم من أن المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية تقوم على أساس شرعي وقانوني، إلا أن ما وصلت إليه نتائج المفاوضات حتى الآن تعكس التطور في تحقيق مقاربة الجانب الإسرائيلي على حساب المقاربة الفلسطينية.

---

[1] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى :تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد**، مجلة المستقبل العربي، باب آراء ومناقشات، العدد 426، 2014، ص 116.

المبحث الأول

السياق الزمني للجولات التفاوضية في غير مصلحة تحقيق المقاربة الفلسطينية

منذ انطلاق العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية وجولاتها التفاوضية كان السياق الزمني يعمل في غير مصلحة الفلسطينيين وتحقيق مقاربتهم من العملية السلمية؛ بل على العكس، فقد استخدم ذلك السياق من قبل إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة للضغط عليهم لتقديم تنازلات تخدم المقاربة الإسرائيلية لهذه العملية.

افتتحت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية برمَّتها مع بداية العقد العاشر من القرن العشرين عندما تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية تتناسب مع الواقع الدولي الجديد الذي نتج من انهيار الاتحاد السوفياتي، القطب المنافس لها في معادلة القوة العالمية. وبعد أن باتت الولايات المتحدة القطب الأوحد في عالم أحُادي القطبية، توجهت إلى منطقة الشرق الأوسط باستراتيجية تقوم علي أساس ترتيب أوضاعها، بما يتناسب مع التغير العام في بيئة النظام الدولي، وبما يحقق أقصى درجة ممكنه من مصالحها .فشنت حربها على العراق، للقضاء على آخر الأقطاب السلبية تجاه مصالحها في منطقة الخليج العربي، ورتبت لعقد مؤتمر للسلام، لإعادة صوغ المعادلة السياسية في المنطقة، بين إسرائيل، الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة، وباقي البلدان العربية، للحد من حالة الصراع القائم، وتوفير حالة من الاستقرار فيها.

وبمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، عُقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، في سياق زمني حُكم بعدد من العوامل المحددة لمسار هذه العملية ومفاوضاتها.

تغير معادلة التوازن في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:

- رجحت كفة إسرائيل العسكرية في ميزان قوى منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح في تلك الفترة في إطار هزيمة العراق، ومبادرة بوش المعلنة في حزيران/يونيو عام 1991 بفرض الرقابة على المنافذ المتاحة للبلدان العربية لسوق السلاح المتطور[1].
- تراجعت مكانة البلدان العربية التي كانت تمتلك الرغبة والقدرة على مواصلة الصراع مع إسرائيل، والتي كانت تعتمد على مظلة الحماية والدعم والالتزام السوفياتي تجاهها، في حين تعززت مكانة البلدان العربية المؤيدة للتسوية السلمية مع إسرائيل، حلفاء الولايات المتحدة [2].

---

[1] – سليم، محمد، **العرب في ما بعد العصر السوفيتي**، ورقة قدمت إلى: **ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**، تحرير طه عبدالعليم، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993، ص215.

[2] – السعودي، هالة، **الوطن العربي والولايات المتحدة**، القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص 213.

الانقسام العربي:

- انقسم النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 للمرة الأولى بين معسكرين شبه متوازيين، فرفضت اثنتا عشرة دولة عربية الغزو العراقي للكويت، بينما رفضت تسع دول عربية التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العراق[1]. ويُعَدّ هذا الانقسام الأخطر في التاريخ العربي الحديث.
- فشلت آليات العمل العربي المشترك، حتى بين البلدان العربية التي شاركت في الحرب ضد العراق إلى جانب الولايات المتحدة، فاختلفت تلك البلدان في ما بينها حتى حول صيغ الأمن وهياكله على سبيل المثال، أعلنت السعودية والكويت عدم ترحيبها بوجود قوات كل من مصر وسورية في أراضيها، مفضلة ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة.
- أصبحت إسرائيل ضمنياً حليفة لبعض البلدان العربية وجزءاً من الشرق الأوسط خلال الحرب على العراق وبعدها، كما لم يجعلها حدث آخر خلال أربعين عاماً من تاريخها.

ضعف الوضع الفلسطيني:

- عانت منظمة التحرير الفلسطينية قبيل انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991 من أزمة خانقة كادت تعصف بمصيرها. فبعد الانتكاسة التي واجهتها بخروجها من لبنان عام 1982، واجهت القيادة الفلسطينية ضغوطاً سياسية وتكبيلاً لنشاطها وانحساره في تونس.
- وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988، تصاعدت مكانة الحركة الإسلامية داخل الأراضي المحتلة، كما برزت قيادات محلية فلسطينية حصدت تأييداً جماهيرياً وعربياً ودولياً، على حساب مكانة المنظمة.
- وازداد وضع منظمة التحرير تعقيداً بعد وقف الدعم السياسي والمالي العربي، نتيجة لموقفها من حرب الخليج المؤيد لصدام حسين.
- تفاقمت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، على مدار سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت عام 1987.

مالت معادلة التوازن في المنطقة بشكل صارخ إلى مصلحة إسرائيل، وخصوصاً بعد هزيمة العراق، وباتت مقاربة تحقيق السلام أقرب، وبالأخص بعدما تصاعدت مكانة الدول المؤيدة للسلام مع إسرائيل، وأصبحت جدلية فرض الحلول ممكنة في ظل ضعف عربي عكسه الانقسام بعد أزمة الخليج، وتفاقم أزمة منظمة التحرير .فشاركت البلدان العربية والفلسطينيون في عملية مدريد للسلام تحت وطأة الضغوط الأمريكية وقبلت بالشروط الأمريكية، بما فيها دول الخليج، التي لا تمتلك حدوداً مع إسرائيل، والمعسكر العربي الذي عارض الحرب ضد العراق.

---

[1] – قنديل، أمل، حرب الخليج وأثرها على الاقتصاد العراقي، بحث منشور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 1993، ص 29 –31.

قام مؤتمر السلام في مدريد ومفاوضاته بوساطة أمريكية بدل أن يكون برعاية الأمم المتحدة، وجاء على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن (242 و 338) بدل أن تقوم على أساس القرارات (181 و 194 و 242 و 338 و 225) التي دعا إليها قرار الجمعية (68/45) [1]عام 1990. وحُرمت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في المؤتمر وتمثيل الفلسطينيين، رغم أن قرار الجمعية العامة الذي سبقت الإشارة إليه، أوصى بضرورة تمثيل منظمة التحرير للفريق الفلسطيني في مؤتمر للسلام يعقد برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الفرقاء، والأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن.

وقامت المفاوضات على مسارين، الأول متعدد يهدف في الأساس إلي تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، والمسار الآخر ثنائي جمع بين إسرائيل من جهة مع كل من لبنان وسورية والأردن، وضم الوفد الأردني وفداً فلسطينياً في إطاره، في رفض حاسم لاستقلالية الوفد الفلسطينيي.

وفي سياق زمني لا ينفصل عن سياق مؤتمر مدريد، خرجت مفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1993 باتفاق مؤقت، أجَّل البحث في جميع المسائل الأساسية، من دون حصول الفلسطينيين على حق السيادة على الأرض، ولا على ضمانات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، ومن دون أن تكون القدس الشرقية جزءاً من مناطق الحكم الذاتي. ووافقت المنظمة على وقف الانتفاضة ونبذ العنف والإرهاب، وأعلنت أن الفقرات ذات العلاقة في الميثاق لم تعد سارية المفعول[2].

وفي نص بيان الاعتراف المتبادل اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل وبحقها في الوجود في سلام وأمن، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلة عن الشعب الفلسطيني فقط[3] بدل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في تكريس للمصلحة الذاتية للقيادة الفلسطينية، على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية وقد وصف دينس روس مواقف المنظمة تلك بالمرونة غير المعهودة[4].

جاءت الدعوة إلى مفاوضات كامب دايفيد الثانية (2000/1999)، كأول مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، من قبل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون في مسعى لتحقيق اختراق سياسي في نهاية ولايته الرئاسية الثانية، وتلبية لرغبة أبداها أيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل السابق[5] وبضغط علي ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني السابق، الذي اعترض على توقيتها، وأبدى عدم يقينه من نتائجها .فلم يكن السياق الزمني لانعقادها مناسباً للفلسطينيين، وخصوصاً في ظل صعوبات سياسية وإدارية وأمنية واجهت السلطة الفلسطينية، وسيادة حالة من عدم الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين .وكانت إسرائيل قد ماطلت في تنفيذ استحقاقات اتفاقيات أوسلو، وتأخرت في تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، بالانسحاب من

---

[1] – نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم (45/ 68)، الصادر عام 1990.

[2] – يوري، سافير، **المسيرة : حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل، 1998، ص 92–94.

[3] – جين كورين، **غزة أولاً : لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل و م.ت.ف**، ترجمة محمود برهوم، عمان، دار القدس للنشر، 1994، ص179.

[4] – دنيس، روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص70.

[5] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى :تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد** (2)، ص35.

(13%) من أراضي الضفة الغربية المحتلة[1]، التي أقرت ضمن لقاءات (واي ريفير) عام 1995، في عهد رئيس الوزراء نتنياهو ما أنتج تصاعداً لحدة التوتر بين الطرفين.

اعتقد باراك أنه يستطيع المساومة خلال لقاءات كامب دايفيد الثانية لإخراج اتفاق يضع نهاية لمطالب الفلسطينيين، ويجعل إعادة انتشار المرحلة الثالثة جزءاً منه[2]، بسقف مطالب فلسطينية منخفض، يتناسب مع الموقف الفلسطيني في مفاوضات أوسلو، ومع الواقع الفلسطيني على الأرض وعلى الرغم من فشل هذه المفاوضات فإنه تم انتزاع موافقة فلسطينية على مبدأ تبادلية الأرض، ودولة فلسطينية منزوعة السلاح[3]، باتت أساساً لأي مفاوضات تالية.

وفي سياق زمني شبيه بذلك الذي حكم أجواء مؤتمر مدريد، وفي خضم استعدادات الولايات المتحدة لحربها التالية على العراق، دعت واشنطن إلى خطة خارطة الطريق عام 2002 في ظل تبعات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، والحرب التي شنتها على الإرهاب، والتي بدأت بالحرب على أفغانستان. كما جاءت تلك الدعوة لهذه الخطة أثناء حرب شنتها إسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومحاولاتها تقويض قدرة السلطة الفلسطينية ومكانتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأعاد شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق احتلال مناطق عديدة من أراضي الضفة الغربية، عقب فشل مفاوضات كامب دايفيد الثانية.

وعكست دعوة الرئيس بوش الابن إلى المفاوضات حول خطة خارطة الطريق الأهداف الحقيقية التي وقفت وراءها، حيث أكد أنها تقوم على أساس مبادرة ولي العهد السعودي (الأمير/الملك عبدالله) خلال مؤتمر القمة العربية في بيروت في آذار/مارس 2002[4]، انطلاقاً من إقامة سلام عادل وشامل، وانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، مقابل تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل بما لا ينفصل عن ترتيباتها للمنطقة قبيل حربها على العراق، وهو ما تم تأكيده أيضاً في قمة شرم الشيخ اللاحقة. وأكد بوش استعداد إسرائيل إقامة دولة فلسطينية، لكن بالتشديد على ضرورة التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات. وارتكزت خطة خارطة الطريق عموماً على محاربة الإرهاب سواء على المستوى العربي أو الفلسطيني واشترطت وجود قيادة فلسطينية ديمقراطية قادرة على ذلك.

وعكست مراحل تنفيذ تلك الخطة الهدف منها، حيث اشترطت في مرحلتيها الأولى والثانية قيام السلطة الفلسطينية بإصلاحات أمنية وإدارية، وإجراء تعديلات دستورية باتجاه تكبيل صلاحيات الرئيس لمصلحة رئيس الوزراء في النظام السياسي الفلسطيني، في جانبها الإداري. وحسب الخطة، يمكن للفلسطينيين الانتقال إلى المرحلة الثالثة، الخاصة بمفاوضات الحل النهائي، بعد أن يتم الحكم على أدائهم

---

[1] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو ادنى**، مرجع سابق، ص 24.

[2] – المرجع السابق، ص 25.

[3] – المرجع السابق، ص 201.

[4] – تفاصيل خطة خارطة الطريق 2002 في: النص الحرفي للمسودة الجديدة لخطة خارطة الطريق التي تم تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية 2002/12/22. http://www.alburayj. com/p%20road%20map.htm

من قبل الطرف الأمريكي[1]. وبينما طرحت الخطة قضايا الحل النهائي بشكل شديد العمومية، بما لا يدع مجالاً للشك في أنها لم تكن الهدف الرئيس من وراء هذه الخطة.

ووافقت السلطة الفلسطينية على خطة خارطة الطريق بلا تحفظات، ونفذت البند الخاص بالأمن وأجرت التعديلات الدستورية المطلوبة، بينما رفضت إسرائيل مسودتَي الخطة الأولى والثانية وسجلت أربعة عشر تحفظاً عن المسودة الثالثة.

أهم التحفظات التي وضعتها إسرائيل على الخطة[2]:

- اشترطت إسرائيل أن تبادر السلطة الفلسطينية بتفكيك المقاومة قبل أن تبدأ إسرائيل بتجميد الاستيطان وتفكيك ما أقيم منه منذ عام 2001.
- واشترطت أن تكون الولايات المتحدة وحدها الحَكم على أداء الطرفين في تطبيق التزامات خطة خارطة الطريق، وذلك بدل اللجنة الرباعية كما أشارت الخطة.
- كما اشترطت تحرير الخطة من الإطار الزمني الذي فرضته لتطبيق كل مرحلة من مراحلها الثلاث وجاء ذلك مضافاً إلى رفض إسرائيل الإقرار بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو الإقرار بالسيادة الفلسطينية على الأراضي وعادت الولايات المتحدة وأكدت ما جاء في خطة خارطة الطريق فلسطينياً في قمة العقبة التالية.

في سياق زمني مثير للجدل، وعلى مشارف نهاية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس جورج بوش الابن، عادت السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات مع إسرائيل حول قضايا الوضع النهائي، من خلال مفاوضات أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عقب أحداث الانقسام الفلسطيني، الذي أضفى مزيداً من الضعف والإحراج لمكانة السلطة الفلسطينية .فدخل الفلسطينيون إلي المفاوضات من دون التمسك بشرطهم الخاص بضرورة تجميد إسرائيل للاستيطان. وفي ظل تصاعد حدة الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة العربية بأسرها، في إثر انطلاق حالة من الثورة والثورة المضادة فيها، وعلى الرغم من أن الانقسام الفلسطيني لم ينته بعد، وافق الفلسطينيون على الانخراط في مفاوضات جديدة حول قضايا الحل النهائي مع إسرائيل، أطلقها جون كيري وزير الخارجية الأمريكي الحالي في تشرين الأول/أكتوبر 2013 لمدة تسعة أشهر .قبلت السلطة الفلسطينية الانخراط في هذه الجولة ما المفاوضات دون إقرار إسرائيلي بأنها على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 إضافة إلى تمسكها برفض تجميد الاستيطان خلال فترة المفاوضات. وقدّم كيري خطة إطار، بعد أن شارفت المدة المفترضة للمفاوضات على الانتهاء(نيسان/أبريل 2014) من غير أن تحرز أي نتائج تذكر.

ومن دون أي تلميحات بتجميد الاستيطان، وبالمواقف الإسرائيلية نفسها التي دخلت المفاوضات الحالية على أساسها، وبإصرار إسرائيلي على ضرورة تمديد المفاوضات الحالية، تضمنت خطة كيري، الحدود الموجهة لاستمرار المفاوضات، والمبادئ التفصيلية التي سيتم التفاوض على أساسها، وفي إطار

---

[1] – تفاصيل خارطة الطريق، مرجع سابق.

[2] – تحفظات إسرائيل على خطة خارطة الطريق، 2002.

تسلسل محدد، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة حتى نهاية عام 2014[1] وهو ما جعلها تختلف عن خطة خارطة الطريق التي طرحها جورج بوش الابن الشديدة العمومية.

ويبدو أن ترتيب كيري للقضايا في إطار الخطة، التزم بما أصرت عليه إسرائيل في بدء جولات التفاوض الحالية التي انطلقت في (تشرين الأول/أكتوبر 2013)، حيث التزمت الخطة بحل قضايا الأمن والحدود أولاً، بما فيها قضية الاستيطان وأبدى كيري في خطته تلك اهتماماً خاصاً للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، دون مواربة، في حين عرض صيغاً غامضة في قضايا القدس والحدود واللاجئين.

لم يساعد السياق الزمني، الذي انطلقت خلاله الجولات التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الفلسطينيين على تحقيق مقاربتهم حول عملية السلام، لأنها جاءت في إطار تحديات واجهتها القيادة الفلسطينية المفاوضة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً، الأمر الذي قوّض قدرة المفاوض الفلسطيني على المناورة السياسية المطلوبة خلال المفاوضات.

فجاء مؤتمر مدريد ومفاوضاته وكذلك مفاوضات أوسلو في إطار ضعف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وقدرتها، بينما انعقدت مفاوضات كامب دايفيد الثانية في ظل انتقادات واجهت السلطة الفلسطينية إدارياً ومالياً وسياسياً، وتأزم علاقاتها مع إسرائيل.

وما بين حرب الولايات المتحدة علي الإرهاب وحرب شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي كادت تعصف بالسلطة الفلسطينية، جاءت مفاوضات خطة خارطة الطريق، ولم يختلف السياق الزمني الذي صاحب مفاوضات أنابوليس ومفاوضات كيري الحالية عن جولات المفاوضات السابقة، فجاءت مفاوضات أنابوليس عقب الانقسام الفلسطيني، وانطلقت المفاوضات على خلفية أحداث الثورات العربية، ودون إغفالٍ لواقع القوة على الأرض الذي يميل بقوة إلي مصلحة إسرائيل، والدعم المطلق لها من قبل الولايات المتحدة، تصبح عوامل المعادلة السياسية للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين محددة لنتائجها التي مالت بإجحاف ضد تحقيق المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية.

---

[1] – ستالوف، روبرت، **تقييم الاستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية:** تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط، معهد واشنطن، 2014.

http://www.washingtoninstitute.orgar/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israeli-palestinian-talks-a-trip-report

المبحث الثاني

تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية على حساب المقاربة الفلسطينية

خلال العملية السلمية، وعلى مدار عملية تفاوضية أدارها الطرف الإسرائيلي باقتدار، واستمرت أكثر من عقدين من الزمان، استطاعت إسرائيل أن تقترب كثيراً من تحقيق مقاربتها السياسية مع الفلسطينيين، في حين تراجع الفلسطينيون عن تحقيقها إلى حدٍ كبير.

المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية:

بدأت تتبلور المقاربة الإسرائيلية باتجاه الحل مع الفلسطينيين بعد حرب عام 1973، حيث توصل اليسار في إسرائيل إلى عدم جدوى استمرار احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها خلال حرب عام 1967، وبدأت في عهد حكومة غولدا مائير ترتفع أصوات تدعو إلى التفاوض مع أي جهة فلسطينية تعترف بدولة إسرائيل وبالقرار 242 وتتحفظ عن استخدام القوة ضدها، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مقبولة كشريك للحوار بعد.

وفي عامي 1978 و 1979 طرحت إسرائيل خلال مفاوضات كامب دايفيد الأولى إمكان منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة لإدارتها، لكن من دون انسحابها من المستوطنات أو تخلّيها عن السيادة عليها. وفي عام 1985 سن الكنيست الإسرائيلي قانوناً يمنع الاتصال بالمنظمة، في استمرار لاستبعادها من الحوار. ورغم مصادقة المنظمة على إعلان الجزائر عام 1988 الذي اعترفت فيه بإسرائيل وقبلت بقراري مجلس الأمن (242 و 338) وحل الدولتين[1]، فإن إسرائيل لم تتراجع عن رفضها التعامل معها.

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988 لترسخ لدى إسرائيل مفهوم التخلص من عبء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصاً بعد تصاعد حدة الانتقادات ضد ممارساتها الاحتلالية .وصرح شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الذي شارك في مفاوضات مدريد على غير إرادته، أن مشاركته جاءت لجرّ الفلسطينيين في محادثات طويلة والاستمرار في مفاوضات حكم ذاتي لمدة عشر سنوات، بينما تقوم إسرائيل بإحداث التغيير المطلوب على الأرض[2].

ومن الواضح أن رؤية شامير للمفاوضات مع الفلسطينيين تقوم على أساس ما عرضته إسرائيل في اتفاقية كامب دايفيد الأولى، التي بقيت الأساس الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو ولا تزال تحكم العملية السلمية ومفاوضتها حتى اليوم.

---

[1] – إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 في الجزائر، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، http:// ar.wikipedia.org

[2] – أبو عامود، محمد، **الانتفاضة الفلسطينية 1987–1990، والانتفاضة الثانية**، السياسة الدولية، السنة 37، العدد 143، 2001، ص13.

المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية:

تقوم المقاربة السياسية الفلسطينية على أساس تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحصيل الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في جميع أمكنة وجوده، عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي في ما يخص القضية الفلسطينية.

وباختيار مسار المفاوضات طريقاً لتحقيق المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية، يؤكد الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير، بإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود عام ١٩٦٧، وسيطرة الدولة الفلسطينية بشكل تام على حدودها، وأن تكون مدينة القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية .كما تشترط المقاربة الفلسطينية تواصلاً جغرافياً واقتصادياً كاملاً، بما يضمن وجود دولة قابلة للحياة، تسيطر على مواردها الطبيعية بما فيها المصادر المائية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين[1].

التطورات التفاوضية لصالح المقاربة الإسرائيلية:

جاءت تطورات العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، طوال سنوات عمرها، لتقويض المقاربة الفلسطينية لعملية السلام، لمصلحة تحقيق المقاربة الإسرائيلية، مترافقةً مع تجسيد المقاربة الإسرائيلية فعلياً على الأرض، اعتماداً على قوة إسرائيل وتباين موازين القوة لمصلحتها بامتياز، وضمان إسرائيل الحماية والدعم الأمريكيين المطلقين لممارساتها.

جاءت اتفاقية أوسلو لتتخطى بعيداً ما رسمته قرارات الشرعية الدولية من حقوق للفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية المحتلة .وتقر قرارات الشرعية الدولية مبدأ عدم جواز حيازة دولة لأرض دولة أخرى بالقوة، كما تجيز مقاومة الاحتلال، إلا أن وثيقة إعلان المبادئ فرضت على الفلسطينيين القبول بالاحتلال إلى أن يتم تسويته عبر المفاوضات وحدها، الأمر الذي سمح لإسرائيل اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة أراضي متنازعاً عليها .كما نفت اتفاقيات أوسلو عن الفلسطينيين الحق القانوني بمقاومة الاحتلال، عبر إقرار منظمة التحرير نبذ العنف الذي عادت وأكدته السلطة الفلسطينية مرة أخرى بالتزامها بمحاربة الإرهاب في خطة خارطة الطريق.

إن من شأن ذلك الإقرار والالتزام الفلسطيني إقصاء أحد الخيارات الفلسطينية المتاحة لتحقيق الاستقلال، التي كفلتها للفلسطينيين أحكام القانون الدولي، بل إن حصر تحقيق المقاربة الفلسطينية عبر المفاوضات وحدها، يخفض سقف مطالب الفلسطينيين، ويتيح فرص القبول الفلسطيني بحدود ما تريده أو تسمح به إسرائيل، في ظل اختلال موازين القوى لمصلحتها، والدعم الأمريكي المطلق لها.

- **السيادة**

حصلت إسرائيل على تنازلات حول الأمن في وثيقة إعلان المبادئ وملاحقها، الأمر الذي أفقد السلطة الفلسطينية السيادة الفعلية على الأراضي التي انسحبت منها إسرائيل. فإضافة إلى السيطرة

[1] – الموقف التفاوضي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات،2001.

الإسرائيلية المطلقة على المعابر الحدودية البرية والبحرية، وعلى المجال الجوي جاء في نص إعلان المبادئ المتفق عليه: "إن اعادة الانتشار العسكري لن يمنع إسرائيل من ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس"[1].

فبينما تمسَّك المفاوض الفلسطيني بصلاحيات السلطة الإدارية (التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة) في وثيقة إعلان المبادئ في ظل عدم سيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية على الموارد الطبيعة بما فيها مصادر المياه، تمسّك المفاوض الإسرائيلي بالسيطرة الأمنية على المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل، وهو ما جسَّد السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

واستُخدم الهاجس الأمني الإسرائيلي بعد ذلك في المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، لتقويض مبدأ السيادة عن الدولة الفلسطينية المفترضة؛ فبعد فشل مفاوضات كامب دايفيد الثانية، التي افتتحت المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، سعى الإسرائيليون لفرض مقاربتهم للسلام عبر التركيز على الجانب الأمني ومحاربة الإرهاب كأولوية على أي قضايا تفاوضية أخرى. ومنذ ذلك الوقت باتت القضية الأمنية ومحاربة الارهاب جوهر ما تركز عليه المفاوضات.

انتزعت إسرائيل موافقة فلسطينية على دولة منزوعة السلاح، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[2]، رغم أن الفلسطينيين كانوا يحاولون الاحتفاظ بدولة محدودة التسلح، فتحت الطريق واسعاً أمام مطالبات أمنية متصاعدة، تُفقد الدولة الفلسطينية السيادة الفعلية على الأرض.

وطالبت إسرائيل في مفاوضات كامب دايفيد الثانية، باستمرار سيطرتها على المجال الجوي للدولة الفلسطينية المتوقعة، مع إمكان استخدامه فلسطينياً، وزرع محطات إنذار مبكر فيها، وإبقاء وحدة طوارئ لردع الأخطار المتوقعة، وتوفير مخازن سلاح لخدمتها[3]، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بمواقعها العسكرية في أراضي الدولة الفلسطينية، كما طالبت بوجود مراقبين غير مرئيين على معابرها الحدودية . وبقيت تلك المطالبات حاضرة خلال جولات المفاوضات التالية.

وهي تأتي بحجة حماية أمن إسرائيل، وخصوصاً المستوطنات التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك المناطق الاستراتيجية المطلة على إسرائيل من الدولة الفلسطينية.

كذلك طالبت إسرائيل بالاحتفاظ بغور الأردن، والسيطرة على المناطق الحدودية فيه لمدة اثني عشر عاماً خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[4]، ووافق أولمرت على استقدام طرف ثالث للمرابطة في غور الأردن بعد انتهاء تلك المرحلة الانتقالية، خلال لقاءات أنابوليس[5]، في حين يشترط نتنياهو خلال المفاوضات الحالية، عدم تحديد مواعيد أو جداول زمنية تقيّد مدة وجود إسرائيل فيها، ويرفض أي وجود

---

[1] – الملحق الثاني من إعلان المبادئ، الملحق الذي تناول فيه غزة – أريحا اولاً.

[2] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى، تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد 2**، مرجع سابق، ص201.

[3] – هنية، أكرم، **أوراق كامب دايفيد**، ط2 (رام الله :دار الأيام للطباعة والنشر، 2001)، ص4.

[4] – روس، **السلام المفقود :خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، د.ت، ص9.

[5] – لقاء الرئيس أبو مازن مع الصحافة الإسرائيلية في رام الله بتاريخ 2010/6/29.

لقوات طرف ثالث في المستقبل، وأن تكون الوحدة التي تقوم بدوريات على طول نهر الأردن مقاربة للوحدة الموجودة حالياً، كما يطالب بوجود منطقة عازلة، على أساس أن منطقة غور الأردن تشكل خط الدفاع الأول ضد التهديدات من الشرق، وخصوصاً في ظل الواقع الاستراتيجي القائم[1].

يسعى الفلسطينيون لتحصيل دولة فلسطينية ذات سيادة، إلا أن ما تشير إليه تصريحات القيادة الفلسطينية، بأنها ستكون دولة منزوعة السلاح، وأنه سيسمح ببقاء قوات طرف ثالث للمرابطة على الحدود مع الأردن، ونية إسرائيل إبقاء محطات مراقبة، ووحدات طوارئ ومخازن سلاح، وسيطرة على المجال الجوي، إضافة إلى السيطرة على الحدود البرية ومراقبتها، ينفي عن الدولة الفلسطينية أي صفة سيادية، مع العلم أن السيادة أحد الشروط الثلاثة لوجود الدولة.

•الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

نجحت إسرائيل في عدم تكبيل سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فلم يرد نص صريح في اتفاقيات أوسلو يقيّدها، رغم عدم شرعيتها القانونية، ورغم سعي الفلسطينيين، خلال مفاوضات أوسلو، لتحصيل نص صريح يقيّد الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية من الاتفاق[2]، غير أنهم لم ينجحوا إلا في تحصيل صيغة غامضة، سمحت للإسرائيليين بالتلاعب في تفسيرها .وجاء النص الخاص بقضية الاستيطان في اتفاقية أوسلو: بعدم جواز قيام أي طرف بإجراءات أحُادية الجانب من شأنها أن تجحف وتؤثر في قضايا الحل النهائي[3]، اعتبرته إسرائيل لا ينطبق على الاستيطان.

استمرت إسرائيل على مدار العملية السلمية الممتدة مع الفلسطينيين في تصعيد سياسة الاستيطان داخل الأراضي المحتلة، حيث تضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين خلالها أكثر من ثلاث مرات. وتؤكد إسرائيل عدم نيتها التنازل عن الكتل الاستيطانية الكبرى التي باتت تقتطع أكثر من 13 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، بينما تؤكد الولايات المتحدة عدم إمكان إغفال الواقع الاستيطاني على الأرض في المفاوضات، حسب ما جاء على لسان بوش الابن، ثم أعاد تأكيده كيري خلال المفاوضات الحالية.

وانتزعت موافقة فلسطينية خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية على مبدأ التبادلية كأساس يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بجزء من تلك المستوطنات ضمن سيادتها، ورغم أن الحديث كان يدور حول تعديلات متبادلة لا تزيد على 1.9 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وبنسبة 1:1 وبالقيمة والمثل نفسيها، إلا أنه، ومنذ ذلك الوقت[4]، تركزت المفاوضات حول الاستيطان بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول نسبة مساحة المستوطنات التي تنوي

---

[1] – أيزنشتات، مايكل، ساتلوف، روبرت، توضيح النقاش حول الترتيبات الأمنية :القوات الإسرائيلية في وادي الأردن، معهد واشنطن، 2014.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/clarifying-the-security-arrangements-debate-israeli-forces-in-the-jordan-va

[2] – مقابلة شخصية مع حسن عصفور، أحد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض خلال لقاءات أوسلو، عام 2008.

[3] – نص إعلان المبادئ عام 1993.

[4] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى، تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب دايفيد(2)**، مرجع سابق، ص202.

إسرائيل الاحتفاظ بها من المساحة الكلية، وعرض باراك خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية احتفاظ إسرائيل بما يراوح من 10 بالمئة إلى 5.13 بالمئة من أراضي الضفة الغربية لإبقاء تلك المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة، بينما انخفضت في عهد أولمرت نسبتها إلي بالمئة وعادت النسبة وارتفعت في إطار المفاوضات الحالية إلى الحديث عن أكثر من 13 بالمئة من دون أن تحدد إسرائيل الأراضي التي تنوي مبادلتها في أي من تلك الجولات[1].

كما تطالب إسرائيل بإبقاء سيطرتها على منطقة غور الأردن التي احتلتها عام 1967 بحجة الاعتبارات الأمنية، وتشكل منطقة غور الأردن حوالي 25 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، ووصل عدد المستوطنات التي أقيمت فيها منذ احتلالها إلى إحدى وعشرين مستوطنة، ويسعى الكنيست الإسرائيلي لإقرار قانون يضمها إلى إسرائيل كالقدس الشرقية.

وتعتبر مطالبة إسرائيل بالاحتفاظ بالمستوطنات ومنطقة غور الأردن غير شرعية أو قانونية، لأن هذه الأراضي احتلت عام 1967 ويدعو قرار مجلس الأمن 242 الصادر عام 1967 إلي "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتُلت خلال النزاع الأخير"[2]، ويتجاوز مبدأ تبادلية الأراضي الذي أقرّت به السلطة الفلسطينية حدود شرعيته، كما يتخطى حدود شرعية قرار مجلس الأمن 446 الذي يدعو إسرائيل صراحة إلى الانسحاب من جميع المستوطنات التي أقُيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتعدى حدود مقاربة الفلسطينيين للعملية السلمية، وخصوصاً أن القرار الأممي 242 طبِّق فعلياً قبل ذلك على الحالة المصرية، وتم الانسحاب من سيناء وتفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية فيها.

•قضية القدس

يصرّ نتنياهو في تصريحاته حول مدينة القدس على ضرورة بقائها موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ورفض التفاوض حولها خلال المفاوضات الجارية[3]، وتحدث عنها كيري بشكل غامض خلال مبادرته الحالية لخطة الإطار، وتضم مدينة القدس الشرقية مئتي ألف مستوطن يسكنون في ثلاث عشرة مستوطنة بُنيت بعد احتلال المدينة عام 1967 تمتد شمالاً لتفصل مدينة القدس عن مدينة رام الله، وجنوباً لتفصلها عن مدينة بيت لحم، وفي الوقت نفسه تتصل تلك المستوطنات مع أحياء القدس الغربية، في عملية تطويق مبرمجة لمدينة القدس الشرقية.

وأبقت جميع الأطروحات الإسرائيلية التفاوضية السابقة حول مدينة القدس، السيادة الفعلية لإسرائيل، والإصرار على بقائها موحدة[4]، فوافقت إسرائيل في كامب دايفيد الثانية على تقسيم المدينة، بالسماح لسيطرة إدارية فلسطينية على الأحياء الخارجية الفلسطينية منها، على أن تبقى السيطرة الإسرائيلية كاملة

---

[1] – ستالوف، روبرت، **تقييم الاستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية**، تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط، د.ت.

[2] – نص قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر عام 1967.

[3] – أولمرت يكشف عن موافقة عباس على عمدة يهودي لبلدية القدس بعد تقسيمها، **القدس العربي**، 2014/2/28.

[4] – شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى :تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب دايفيد(2)**، مرجع سابق، ص113.

داخل أسوار القدس، مع إعطاء مكانة خاصة للمسجد الأقصى، مع رفض السيطرة الفلسطينية على منطقة الحرم واستعد أولمرت لتقسيمها بين الفلسطينيين والإسرائيليين حسب الأحياء، مع بقاء عمدة يهودي للمدينة بحجة أن اليهود يشكلون أغلبية سكانها، على أن يتم تدويل المدينة القديمة تحت إشراف خمس دول هي إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية والأردن وفلسطين.

تمحورت المفاوضات حول مدينة القدس الشرقية على تقسيمها بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية[1]، إلا أن تقسيمها يمكن أن ينفذ فقط على الخرائط، بينما عملياً في ظل وضع القدس القائم والتداخل الكبير الذي خلقته إسرائيل على أحياء المدينة، واختلال التوازن على الأرض لمصلحة إسرائيل، يجعل تطبيق التقسيم مستحيلاً .إضافة إلى أن تقسيم المدينة بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية يتناقض مع المقاربة الفلسطينية حول مدينة القدس الشرقية، التي تسعى لتحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة على المدينة القديمة والمناطق المجاورة لها التي احتلت عام 1967، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن (1967/242، 1968/252، 1980/476)، ولا تمتلك إسرائيل الحق القانوني في أي جزء من أجزائها، وتعتبر جميع إجراءات التهويد فيها باطلة قانونياً.

- **قضية اللاجئين**

يُعَد عدم الإقرار بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، العامل المشترك بين جميع الحكومات التي تفاوضت مع الفلسطينيين حول هذه القضية، إلا أن حكومة باراك استعدت لإبداء الأسف لما حصل للاجئين الفلسطينيين، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية.

ومن بين أربعة ملايين لاجئ فلسطيني ينتشرون في أصقاع الأرض، قبلت إسرائيل أن تستوعب أعداداً ضئيلة على أساس إنساني (لم الشَمل) راوحت ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف لاجئ على مدار عشر سنوات، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[2]، ووصلوا إلى ألف لاجئ على مدار خمس سنوات، خلال مفاوضات أنابوليس، في حين تنصَّل نتنياهو من أي التزامات خلال المفاوضات الحالية، وهو ما حدا بكيري على تقديم صيغة غامضة في اقتراحاته لخطة الإطار بخصوص قضية اللاجئين .ويُذكر أن الكنيست سن مؤخراً قانوناً يمنع رئيس الوزراء من التفاوض حول قضيتي القدس واللاجئين دون نيل موافقة الأغلبية البرلمانية، وأي مفاوضات حول هذين الملفين من دون إقرارها يعد غير ملزم.

إن كل ما عرضته إسرائيل حول قضية اللاجئين، يفرغ قرارات الشرعية الدولية حول هذه القضية من مضمونها القانوني، ولا يلبي الحدود الدنيا لمقاربة الفلسطينيين لحلها .وضمن القانون الدولي حقوق اللاجئين الفلسطينيين، سواء كان ذلك في القرار الصادر عن الجمعية العامة (194) عام 1947 أو في المادة (1/13) من نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1948، أو في

---

[1] – مقابلة شخصية مع حسن عصفور، أحد أعضاء الوفد المفاوض في مفاوضات كامب دايفيد الثاني، 2008، ومقابلة شخصية مع صائب عريقات، رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في مفاوضات أنابوليس، ومفاوضات كيري الحالية.

[2] – شير، جلعاد **قاب قوسين أو أدنى، تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب دايفيد**(2)، مرجع سابق، ص112.

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (4/12)، أو قراري اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المادتين 110 و 310، كما تشير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري في المادة 5 والمادة 18 إلى هذا الحق.

ورغم أن المقاربة الفلسطينية تقوم على أساس الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، واعتراف إسرائيل بمسؤولياتها عن خلق هذه المشكلة وإقرارها بالمبادئ والحقوق المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها حقهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم التي رحلوا عنها بالقوة، والحق باستعادة الأراضي والممتلكات التي انتهكت وسلبت، والحق بالتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية، فإن الموقف التفاوضي يؤكد أنه في ظل حرية الاختيار للاجئين، لن يختار أغلبيتهم العودة إلى بلادهم الأصلية، كما صرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتنازله عن حقه بالعودة إلى صفد، وإنما قد يختار أغلبية اللاجئين الفلسطينيين التوطين في البلد المضيف أو في الدولة الفلسطينية المستقبلية أو في دولة ثالثة، كما يعرض الموقف التفاوضي الفلسطيني تطبيق حق العودة على مراحل، من أجل معالجة مخاوف إسرائيل الديمغرافية[1] ودون مطالبة إسرائيل بتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية بحق اللاجئين.

إن حل هذه القضية يبدأ بإقرار إسرائيل بالمسؤولية تجاهها، ثم بالتزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة (194) وبالتالي تتحول صلاحيات تحديد أعداد اللاجئين العائدين إلى اللاجئين أنفسهم، لا إلي إسرائيل، كما أن ذلك الإقرار يلغي عملياً مطالبة إسرائيل الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، التي تضعها شرطاً تعجيزياً لإتمام أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

يلاحَظ مما سبق أن ما طرحته إسرائيل، عبر سنوات التفاوض الطويلة مع الفلسطينيين، في ما يخص قضايا الاستيطان والحدود والأمن والقدس، وما نفذته عملياً على الأرض، يتعارض مع ما جاء في القرار (242) حول الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كما ينفي إمكان تحصيل الفلسطينيين للسيادة المفترضة على الأراضي الفلسطينية التي تنوي إسرائيل الانسحاب منها، بما يضمن تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية التي أعلنت عنها منذ عقود، ودون تغيير أو تبديل في جوهرها. في حين أنتجت تطورات الجولات التفاوضية تنازلات فلسطينية متصاعدة، بدأت بمبدأ التبادلية، فدولة منزوعة السلاح، ثم الأخذ بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، في تقويض للمقاربة الفلسطينية للعملية السلمية . والراجح أن تلك العملية السلمية قوّضت تلك المقاربة تدريجاً، ورسخت واقعاً احتلالياً دون رفض أو مقاومة، لعقدين من الزمان، واستمرار الانخراط الفلسطيني ضمن هذه العملية، يرجح تمديداً لاحتلال مسكوت عنه لعقود أخرى.

---

[1] – ماذا حدث في كامب دايفيد :أسئلة متكررة، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، د.ت.
http://www.nad-plo.org/a_print.php?id

المبحث الثالث

الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

مقدمة

يجسد التفاوض نشاطا يمارسه الناس للوصول إلى حلول أو قواسم مشتركة حول قضايا شائكة تهم أكثر من طرف، وهذا يستلزم لانعقاده وجود جهتين اثنتين على الأقل بوصفه فعلا تبادليا .يتم اللجوء إلى التفاوض عادة، في محاولة للبحث عن حل لصراع يتعذر تسويته بطرق ووسائل غير تفاوضية، ذلك يعني أن التفاوض هو خيار تستدعيه الحاجة في ظرف له محدداته الخاصة وتفرض طبيعة الصراع وجوهره.

من هنا، فإن التفاوض يكتسب معناه من زاويتين، الأولى: أنه يمثل مخرجا لحالة تنعدم فيها قدرة أحد طرفي الصراع على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر بالوسائل غير التفاوضية، وهذا يفيد أن توازن القوى المفترض بين طرفي التفاوض هو القرينة التي تجعل من العملية التفاوضية ذات معنى، وبغياب القرينة يصبح التفاوض عبثا لا طائل منه؛ أما الثانية :فتتعلق بكون التفاوض أداة أو آلية يمكن استخدامها لحل الصراعات، بوصفه خيارا أو بديلا يمكن الأخذ به متى ما تحققت شروطه اللازمة.

يكتمل معنى التفاوض من خلال زاويتي النظر هاتين، وبذلك تتضح حدوده ونهاياته، وبغياب أحدهما أو كليهما، تصبح العملية التفاوضية مجرد نشاط مقطوع عن مقدماته الصحيحة ومعزول عن جملة البدائل المطلوب توفرها عندما تستدعيها الحاجة، وبذلك يصبح للعملية (التفاوضية)معنى آخر يغاير المفهوم التفاوضي المتعارف عليه.

الحديث عن شروط التفاوض أو مقوماته اللازمة، هو حديث عن وضع النقاط على خريطة الطريق الواجب سلوكها لتحقيق النجاح التفاوضي، وعليه، ستكون العملية التفاوضية جهدا يتيما، إذا تم الدفع بها إلى الميدان بمعزل عن رديف قوي يسندها ويعلي من فرص تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ذلك أن التفاوض من جهة كونه خيارا متاحا لا يستلزم أن يكون المسار الوحيد للتعاطي مع الحالة المتسارعة مع الآخر، وأن التدافع السياسي بصورته التفاوضية لا يشترط تحييد ما يمكن استخدامه من أدوات أخرى في الصراع، بل التوازي معها في الفعل كاستجابة تفرضها طبيعة الصراع، ويقتضيها منطق التدافع بين الناس، وتمليها الرغبة بتحقيق النجاح التفاوضي، ذلك لأن التفاوض لا يصنع حقائق جديدة بقدر ما يعكس الحقائق الموجودة على الأرض. يرى أحمد صدقي الدجاني أن التفاوض إنما يثبت في الغالب خطوط الأمر الواقع، وهو أمر يستدعي تفعيل النضال بكافة أشكاله، وبخاصة الكفاح المسلح أثناء عملية التفاوض لأنه من الخطورة بمكان أن يفاوض صاحب الحق ويده معزولة عن امتلاك أسباب القوة المادية التي يواجه بها العدو، إذ من السهل أن يصبح عندها ضحية للقوة التي يمليها الواقع القائم.[1]

---

[1] الدجاني، أحمد، **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**، مرجع سابق، ص15.

التوازن في القوة وتفعيل البديل:

إن التفاوض يمثل عملية جزئية تتم في سياق متكامل، يبدأ بالأساس الصحيح (التوازن في القوة) بين طرفي التفاوض، وينتهي بالقدرة على تفعيل الخيار البديل عن التفاوض والأخذ به في أية لحظة، وبغير هذا التكامل ستكون العملية التفاوضية غير ذات جدوى، حيث أن التفاوض لا يتم في فراغ أو بمعزل عن جملة من المعطيات الوازنة المطلوبة، لهذا السبب يؤكد إدوارد سعيد أنه لا يمكن للعملية التفاوضية أن تقوم إلا على أساس من التكافؤ والندية بين طرفين[1].

يذهب ناصر القدوة إلى القول:" إن أية استراتيجية تفاوضية ناجحة تتطلب أمرين أولا: تحديد موقف واضح من بديل المفاوضات (المقاومة) وهو أمر غير متوفر فلسطينياً الآن ثانياً: وضع فلسطيني متماسك يمتلك عناصر القوة وأوراق الضغط وهو غير قائم كما نعلم جميعاً"[2].

أما نصير عاروري فيؤكد أنه" يجب الإقرار أن جوهر الصراع يتمحور حول غياب المساواة، واللا توازن الجسيم في القوة والحقوق، لقد كانت أوسلو علاوة على الخلل الأساسي في اتفاقياتها الأولية واللاحقة محكوما عليها بالإخفاق بسبب عدم التوازن والتماثل في القوة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهو ما فاقمه الاصطفاف الأمريكي لجانب إسرائيل".[3]

فحص دلالة معنيي التفاوض:

انطلاقا من اكتساب التفاوض لمعناه على ضوء الركيزتين المشار إليهما أعلاه، فإنه بات من الضروري فحص إمكانية تحقق كل منهما في الحالة التفاوضية محل الدراسة:-

حالة التوازن في القوة:

من ناحية نظرية، فإن مسألة توازن القوى بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي تحتمل صورتي النفي والإثبات، لذا سيتم مناقشة هذا البند من خلال صورتيه المحتملتين.

غياب التوازن في القوة:

وهو الأمر الذي سنتناوله تفصيلاً في الصفحات القادمة، لكن مع افتراض هذا الغياب، لماذا يقبل الطرف الإسرائيلي التعاطي مع خيار التفاوض طالما أنه غير مضطر لذلك بفعل فقدان توازن القوى؟ تفيد

---

[1] إدوارد سعيد، **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، مرجع سابق، ص52.

[2] ناصر القدوة، "**نحو استراتيجية تفاوضية بديلة**"، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، **المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة**، البيرة :المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات –بدائل، 2008، ص67.

[3] نصير عاروري، "**هل ما زالت تسوية الدولتين ممكنة تقييم عام للوضع الراهن**"، في أسعد غانم وآخرون، **حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه**، إعداد وتحرير هاني فارس، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون ثاني/ يناير2012 ، ص111 –129.

الكثير من الإشارات أن قبول الطرف الإسرائيلي للتفاوض جاء استجابة لضغوط مارستها عليه جهات خارجية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكد عليه قريع بالقول: "أريد أن أعيد إلى الذاكرة حقيقة أن هذه المفاوضات التي تهربت إسرائيل من مجرد الحديث عنها وتذرعت وراوغت كثيرا من أجل إحباط كل جهد لإعادة إطلاقها، لم يكن في واقع الأمر خيارا إسرائيليا ذاتيا خالصا".[1]

وإنه مما يؤكد على صحة ما ذكر به قريع، ذلك التصريح الواضح الذي أدلى به شامير في مذكراته، إذ أكد أنه لم يكن يريد التفاوض الجدي، لا في مدريد ولا في واشنطن، وأنه كان يهدف لإطالة أمد المفاوضات عشر سنوات يقوم خلالها بتهويد الأرض وتغيير الحقائق عليها حتى لا يكون هناك شيء قابل للتفاوض[2].

ولو كان هناك قدر من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض، لما فكر شامير أو سواه أن يتعاطى مع المسألة التفاوضية بهذه الطريقة، إنه الاختلال الواضح في شروط التفاوض الصحيح، ما سبق، يعني بوضوح غياب الرغبة التفاوضية لدى الطرف الإسرائيلي.

من المعلوم أن الرغبة التفاوضية المشتركة لدى طرفي التفاوض تمثل واحدة من شروط التفاوض الناجح، وبغياب الرغبة الإسرائيلية في التفاوض يتضح أن هناك خللا في أحد أركان وشروط التفاوض، وهو أمر يفسح المجال للوقوف أمام واحدة من أسباب إخفاق هذا الخيار، كما يؤكد أن انخراط الطرف الإسرائيلي الفعلي في المفاوضات له أهداف وغايات بعيدة عن الرغبة في التوصل للسلام مع أطراف التفاوض الأخرى، حيث لم يكن مسار التفاوض بالنسبة له سوى مدخلا لتحقيق تلك الأهداف والغايات.

يبدو أنه قد نجح إلى حد بعيد في تحقيق ما ابتغاه من وراء ذلك، وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لو أنه توفر للطرف الفلسطيني شيء من القوة المطلوبة ليوازن بها قوة الطرف الإسرائيلي. لقد انعكس الخلل في ميزان القوة بين طرفي التفاوض على شكل خلل واضح في نتائج ومخرجات العملية التفاوضية، وهو تعبير يكشف عن ارتباط النتائج بمقدماتها، والنهايات ببداياتها، الأمر الذي أبان عن فجوة، بل لنقل مشكلة تتصل بالعملية التفاوضية، وقد عبر أحمد قريع عن هذه المشكلة مبينا أنها" تتكون من شقين، الشق الأول :يتمثل بعدم الالتزام الإسرائيلي بتنفيذ ما نتفق عليه؛ والشق الثاني، هو قبول الطرف الفلسطيني التفاوض حول ما تم الوصول لاتفاقات بشأنه[3].

ترى الباحثة أن المشكلة التي عبر عنها قريع هي مشكلة بنيوية تفاوضية وليست إجرائية أو شكلية، لأنها ذات صلة بالأسس والمقومات التي ينطلق منها التفاوض، من الواضح أن السبب الذي يجعل الطرف الإسرائيلي يمتنع عن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه هو ذات السبب الذي يجعل الطرف الفلسطيني يقبل التفاوض مرة أخرى حول ما تم الاتفاق عليه سابقا، وهو قوة الطرف الأول وضعف الثاني.

---

[1] قريع، أحمد، المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، **المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة**، مطبوع، المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات –بدائل، 2008، ص34.

[2] مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، **ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام**، ص5.

[3] قريع، أحمد، المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، **المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة**، مرجع سابق، ص20.

أو بعبارة أخرى، غياب توازن القوى بين الطرفين والذي من شأنه أن يمنع أحدهما من التهرب من استحقاقات ما يتم الاتفاق حوله، كما يجعل الطرف الآخر في غنى عن القبول بهذا التهرب، عندها يصبح التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض هو الضابط الذي يمنع العلمية التفاوضية من الانحراف عن مسارها الصحيح، أو أحد طرفي التفاوض من التهرب من استحقاقاتها الطبيعية.

وجود التوازن في القوة:

عند تناول مسألة التوازن في القوة من خلال السياق العام الذي ينبغي أن يتم فيه التفاوض، نجد أن أبرز قرينة على وجوده بين طرفي التفاوض تتمثل بشدة وضوح الجدول الزمني لإنهاء عمليات التفاوض، أو بعبارة أخرى غياب المماطلة في الالتزام بالمواعيد المتفق عليها، أو عدم اضطرار أحد فريقي التفاوض للقبول بفكرة إعادة التفاوض مرة أخرى على ما تم الاتفاق حوله سابقاً، لكن مع امتداد جدول التفاوض لفترات زمنية مفتوحة وغير معلومة النهايات، مع حقيقة وجود المماطلة والتسويف من قبل الطرف الإسرائيلي، والرضوخ لمنطقهما من قبل الطرف الفلسطيني، كل ذلك مصحوبا بعدم تحقيق إنجازات من خلال التفاوض، ليدل دلالة قاطعة على غياب حالة التوازن في القوة بينهما. يذهب بلال الحسن إلى أنه من الضروري تحديد خطوط حمر، وسقف زمني واضح يحكم العملية التفاوضية، وبغياب الخطوط الحمر يمكن مثلا مواصلة التفاوض حتى تبدو المفاوضات عبثية، وهو ما يستحيل حدوثه لو وجدت خطوط حمر واضحة ومعلنة[1].

ويتساءل ممدوح العكر مستشكلاً غياب السقف الزمني الواضح للتفاوض قائلاً: هل من خصائص المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أنها مفاوضات ممتدة مرحلة وراء أخرى، وكأنها لا نهاية لها ولا أفق، وكأنها أصبحت عملية بحد ذاتها أي،(process) حالها مثل حال عملية السلام التي أصبحت عملية بدون سلام، المهم فيها المحافظة على استمراريتها بغض النظر عن مضمونها أو عن نتائجه"[2].

في إشارة إلى أن المفاوضات المحكومة بقاعدة توازن القوة ستكون ذات سقف زمني محدد، وإلا خرجت عن معناها الصحيح،حيث أن التفاوض بشروطه الصحيحة وبظروفه المواتية يمثل إحدى أدوات النضال المشروعة، وعندما يحتكم طرفان لهذه الأداة، فإنهما يتصارعان بها ومن حولها في حقيقة الأمر، ومن المتوقع والحال هكذا أن يسعى كل طرف لتعظيم مكاسبه على حساب مكاسب الطرف الآخر، غير أن الرغبة بالإنجاز لدى كل طرف يقابلها قوة تناقضها لدى الطرف الآخر وتضع حدودا لها، والعكس صحيح، هكذا يسفر التفاوض عن نتائج متوازنة، أما في تلك الحالة التفاوضية التي يكسب فيها أحد الطرفين، بينما يحصي الطرف الآخر خيباته –كما هو الحال في التجربة محل الدراسة –فإنها حالة تفتقر للقواعد السليمة التي تشكل الضامن للتوازن في مخرجات العملية التفاوضية.

---

[1] الحسن، بلال، **قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق**، ط1 بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص28.

[2] العكر، ممدوح، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني بعنوان، **المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة**، مرجع سابق، ص25.

التفاوض بوصفه خياراً:

يكتسب التفاوض قوته المنطقية، وتزداد فاعليته كأداة من خلال كونه خيارا متاحا ضمن جملة من البدائل الممكنة، فتوفر البديل عن التفاوض مع القدرة على استخدامه، هو الذي يمنح الخيار التفاوضي القوة المطلوبة، ويحول دون فشله، ما يعني أن قوة التفاوض وفاعليته تكمن في كونه خيارا، فإذا كان الخيار كله، ذهبت فاعليته، لذلك فإن إحدى أسباب الفشل التفاوضي ترتبط بحقيقة غياب البديل عن التفاوض، وفي حال فقدان القدرة على التعاطي مع البديل يفقد التفاوض صفته كخيار ممكن في سياق جملة من البدائل، ويصبح أقرب لكونه هدفا بذاته لا وسيلة لتحقيق أهداف محددة، عندها تكون العملية التفاوضية شكلية بلا مضمون.

هذا يفيد أن العملية التفاوضية ليست عملية عفوية تقتضيها ظروف طارئة، بل هي خيار مخطط ينطلق بملء الإرادة عندما تدفع كل المعطيات لذلك، وهي ليست حالة يتم الهروب تجاهها، أو التشبث بها لتفادي ما تفرضه التحولات السياسية من استحقاقات، بل هي محكومة بقواعد سابقة لا برغبات لحظية أو تقديرات انفعالية، ونتائجها تتوقف على مقدار السلامة في الأسس التي تنطلق منها، والتي تتمثل بتوازن القوى، لذلك فإن ما سيترتب عليها من نتائج سيكون الحكم على صحة الأسس إجمالا، لأن وجود الأساس الصحيح سيفضي إلى نتائج صحيحة، فإن لم تتحقق، وكان الأساس صحيحا، عندها تكون الفرصة مواتية لإبراز البديل عن التفاوض، ذلك الذي توفره موازين القوى المتحققة ابتداء.

تقوم فكرة التفاوض على جدلية مكتملة الأركان، تبدأ بالشروط والمقدمات وتمر بالإدارة الصحيحة وتنتهي بالنتائج التي تتماهى وروح تلك المقدمات والشروط، تمهد الجدلية المذكورة الظروف لأن يكون التفاوض خيارا ممكنا، وبغيابها يفقد التفاوض صفته تلك، وعند هذه النقطة تحديدا تبدأ إشكالية التفاوض، وما من داع لانتظار عشرين سنة من التفاوض كي ندرك أن ثمة مشكلة ستسفر عنها العملية التفاوضية الفاقدة لشروطها الصحيحة .يمثل التفاوض غير مستوفي الشروط حالة من الهروب إلى الأمام تحت طائلة شح البدائل وضغط الواقع، لذا فقد أصبح خياراً لا بديل عنه بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، وهو ما عبر عنه غليون عندما أشار إلى" أن الفلسطينيين يفاوضون مع إدراكهم العميق بأنهم لا خيار لهم سوى التفاهم مع الإسرائيليين، وعلى أساس ميزان القوى الداخلي".[1]

وهي حالة من المفروض أن تستنهض كل أشكال النضال سوى التفاوض الذي سيكون مدخلا مواتياً لقتل المعاني وإضاعة الحقوق التي يتم التفاوض من أجلها.

من الواضح أن المفاوض الفلسطيني والعربي عموما، قد تعاطى مع موضوع التفاوض بوصفه إستراتيجية لا غنى عنها، متجاوزين حقيقة كون التفاوض يمثل تكتيكا ضمن إستراتيجية شاملة، وقد نضجت هذه الحالة" في ظل انهيار الموازين والتوازنات الدولية والإقليمية، وانهيار قوة الردع العسكري

[1] غليون، برهان، **العرب ومعركة السلام**، مرجع سابق، ص110.

العربي في أكثر من قطر، وقد اكتسب فكر التسوية كل يوم أرضا جديدة ومروجين ودعاة جددا ورموزا فكرية ووطنية"[1].

حتى باتت فكرة التسوية تمثل نهجا سياسيا لها منظروها، لا بل أصبح حديث" السلام "ثقافة يتبناها الكثيرون ويتجندون في خدمتها، وقد أنتج كل ذلك حالة مشبعة (بقيم السلام الزائفة)،من قبيل استيعاب وجود الطرف الآخر، ومحاولة تطبيع وعي الشعوب على ذلك، وهو المحتل للأرض والمهجر للناس، وتفهم مصالحه ومراعاتها، وتقبل مطالبه والسعي لتنفيذها والأدهى أن يكون حضور هذه الثقافة هو الغالب في ظل حالة لم يتوقف فيها الغريم التفاوضي عن محاولاته المحمومة للسيطرة على الأرض كلها، وتسديد ضربة قاضية لأهلها، وبموازاتها غدت ثقافة الرفض القاطع للاحتلال وما يفرزه من حقائق على ا لأرض، والتشبث بالحقوق مهما طال الزمن، ورفض المساومة على الأرض مهما كثرت الضغوط والتحديات ثقافة خجولة وغريبة في ظل إشاعة ثقافة السلام المزعومة، كانت تلك أبرز إسقاطات التعاطي مع التفاوض كنهج لا كخيار يقتضيه ظرف ما.

ميزان القوى لطرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي:

مفهوم القوة

يشتمل مفهوم القوة على العديد من المعاني والمدلولات، حيث تتنوع أشكال القوة والفضاءات التي يمكن أن تتمثلها، فالقوة لها جوانب مادية وأخرى معنوية، ومقدار التنوع الذي يمكن أن تمثله، هو ما يمنحها المزيد من الأهمية، يرى ماكس فيبر أن القوة تعني" احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه الاحتمال".[2]

أما كارل فريدريك (Karl Friedrich) فيذهب إلى أن أفضل تعريف للقوة يتمثل في" القدرة على إنشاء علاقة تبعية فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضًا القدرة على الاستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب)يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة".[3]

أشكال القوة

فيما يأتي سيتم استعراض جانبي القوة المادي والمعنوي وما يتصل بهما من أبعاد وأشكال:

القوة في بعدها المادي

---

[1] عبد الفضيل، محمود، **اتفاق غزة – أريحا التحديات المخاطر التداعيات**، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1994.

[2] سعد، إسماعيل، **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي**، ب م :دار المعرفة الجامعية، 2000، ص78.

[3] شبكة المشكاة الإسلامية، "مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي:.6\6\2008، أنظر الرابط http://meshkat.net/node/23195

أن الحديث في موازين القوة للأطراف المعنية خصوصا في جانبها المادي، لا يستدعي استقدام نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية المعروفة، وتطبيقها على الحالة مدار الدراسة للوصول لنتيجة علمية تقف على الفروق الدقيقة لتلك الموازين بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن التفاوض في الحالة محل الدراسة لا يتم بين دولتين، بل بين دولة قائمة مستوفية الشروط والأركان وبين حركة تحرر وطني (منظمة التحرير)، التي تفتقد لغالب مقومات الدولة، من هنا فإنه لا يوجد أساس يتم الاستناد إليه من أجل إجراء عملية مقارنة كهذه.

ثانياً: إن الكيان الإسرائيلي الذي يمثل دولة قائمة، يمارس احتلال الأرض الفلسطينية بالكامل ويصر على إدامة هذا الاحتلال، في الوقت الذي يعلن فيه المفاوض الفلسطيني قبوله خيار التفاوض الذي يعني العجز عن إزاحة الاحتلال بوسائل أخرى، كل ذلك يؤكد على عمق الفارق في القوة بين طرفي التفاوض.

ثالثاً: إن كبريات الدول العربية لم تصل لمرحلة توازن القوى مع دولة الكيان الإسرائيلي، سابقا ولاحقا وحتى اللحظة وفقا لوسائل قياس قوة الدول التي تعتمدها نظريات توازن القوى المشار إليها، فكيف سيكون هناك توازن في القوة بين منظمة التحرير والكيان الإسرائيلي بعدئذ؟ وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأت الباحثة أن تشير إلى أهم نقاط تفوق القوة الإسرائيلية في صورتيها العسكرية والاقتصادية.

يؤكد هايل طشطوش على أن القوة العسكرية للدولة تمثل الأساس في تقدير قوتها وإبراز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وهي تشكل بذلك رافعة كبيرة لها تعينها على تحقيق أهدافها الكبرى وبرامجها السياسية[1].

أما القوة الاقتصادية فتمثل أهم عناصر قوة الدولة إذ لا تقل في أهميتها عن أهمية القوة العسكرية، حيث تعزز كلاً من القوتين فرض حضور القوة الأخرى ويشكلان معاً المقوم الأساسي للقوة السياسية للدولة[2].

نقل فايز سارة تأكيد إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الراحل في اجتماع عقده مع قادة سلاح الجو على ضرورة استمرار تدعيم قوة الجيش الإسرائيلي وتطوير قوته الضاربة، وذلك من أجل تمكينه من الاستمرار في القيام بواجباته المطلوبة، وذلك بالرغم من استمرار مسيرة التسوية والمفاوضات، معتبراً أن حفاظ إسرائيل على جيشها قويا يمثل ضماناً لاستمرار مسيرة السلام[3].

هنا يتضح الاختلاف في الرؤية التفاوضية لكلا طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ففي حين تقوم الرؤية التفاوضية الإسرائيلية على أساس تعزيز عوامل القوة المادية لديها، ليشكل ذلك ضمانا

---

[1] طشطوش، هايل، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص82.

[2] المرجع السابق، ص94.

[3] فايز، سارة، **الجيش الإسرائيلي الخلفية الواقع المستقبل**، دراسات استراتيجية، ط1، العدد28 ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص37.

لاستمرار المسيرة السلمية من وجهة نظرها، فقد اعتاد الفريق التفاوضي الفلسطيني على التذكير بخسارته لحلفائه الدوليين والإقليميين لتبرير ذهابه للخيار التفاوضي، ويكشف هذا الاختلاف عن أحد أسباب تعثر الوصول لحلول تفاوضية للقضية الفلسطينية، لأنه يتضمن اختراقا للشروط التفاوضية المطلوبة وأن قدرة الدولة على حشد القوة الاقتصادية والعسكرية يمثل أهم تجليات القوة في سبيل الوصول إلى المستوى الأعلى وهو الحشد القومي للقوة في بعديه الداخلي والخارجي، والذي يتمثل في تحالفات الدولة الثنائية والمتعددة على المستويين العسكري والاقتصادي، حيث تشكل التحالفات أحد أنماط القوة التي تحتاجها الدولة [1].

وهي الحالة التي نجحت فيها إسرائيل بشكل واضح، إذ تمكنت من إبرام التحالف الاستراتيجي مع القوة العظمى الأولى وغيرها من القوى الأخرى معززة بذلك من مصادر القوة التي تحتاجها كي تبقى متقدمة ومهيمنة في المنطقة.في المحصلة فإن مسألة انتفاء توازن القوى بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي هي قضية محسومة ولا خلاف حولها، خصوصاً أن المفاوض الفلسطيني يقر بهذه الحقيقة.

لذا ينبغي التنويه إلى أن الفرق في القوة بين طرفي التفاوض سينعكس على شكل قوة تفاوضية يمتلكها أحد طرفي التفاوض بخلاف الآخر، الأمر الذي يعني الاختلال في نتائج التفاوض نظراً للاختلال في شروطه المطلوبة.

القوة في بعدها المعنوي

تعرف القوة على أنها القدرة على أن تعاقب أو تكافئ أو تؤثر على الآخرين للعمل أو الامتناع عن فعل شيء ما، والقوة قد تكون حقيقة بقدر إدراكها والإدراك قابل للتغيير، يجب أن يقيم المفاوضون مصادر ومدى ما يتمتعون به من قوة مقارنة بالطرف الآخر .يوجد عدة مظاهر للقوة التفاوضية وهي ذات بعد معنوي في غالبها ومنها[2].

- الصورة الذهنية الصحيحة قوة
- المعرفة قوة
- الشرعية قوة
- البدائل تزيد القوة
- إدراك قيمة الوقت قوة
- الفهم قوة

إن الاختلال في ميزان القوة لصالح أحد طرفي التفاوض من خلال امتلاكه قوة حقيقية على الأرض، أو توقع أن تكون له قوة أكبر من الطرف الآخر، فإن هذا الطرف ستكون لديه رغبة في استخدام منهج المساومة والابتزاز، إذ من الأسهل والأسرع استخدام هذا المنهج بالاستناد إلى القوة بدلاً من الاهتمام بحاجات الطرف الآخر، وعندما يتضح أن كلا الطرفين يتمتعان بقوة متساوية تقريباً فستكون النية

[1] سعدون، شوكت، **عناصر قوة الدولة الاستراتيجي النظري التطبيقي**، ط1 ، عمان دار ورد الأردنية للنشر و التوزيع2007، ص27

[2] السمرة، زياد، **فن التفاوض**، مرجع سابق، ص83-84.

متجهة أكثر نحو تبني الجهد المشترك لحل المشكلات، هذا يفيد أن تبني شعار المصالح المشتركة لن يكون مفيداً طالما كان هناك تفاوت صارخ في ميزان القوى بين طرفي التفاوض[1].

ما يعني أن توازن القوة هو الذي يفرض معادلة البحث في المصالح المشتركة، وطالما تنكر الجانب الإسرائيلي للمصالح الخاصة بالطرف الفلسطيني فمرد ذلك يعود لغياب التوازن في القوة.

الجانب المادي للقوة

يقصد بالجانب المادي من القوة مجموعة العوامل التي تشكل الأساس المادي والمؤسسي لقوة الدولة، والتي لا غنى لها عنها بأي صورة من الصور .وتتمثل هذه العوامل في الموارد التي تمتلكها الدولة سواء أكانت متاحة للاستثمار أم كامنة، وقد تكون متاحة بعد ذلك، وتشمل هذه العوامل أربعة عناصر رئيسة وهي مرتبة وفقا لنتيجة التحكيم العلمي كالتالي:[2]

- القدرة الاقتصادية.
- القدرة العسكرية.
- القدرة الاتصالية.
- القدرة الحيوية

نظراً للصفة التي تمثلها منظمة التحرير، كونها حركة تحرر وطني وليست دولة قائمة، فمن المتوقع والحال هكذا أن تفتقد المنظمة لكامل عوامل القوة التي تمتلكها الدول عادة، غير أن بعض تلك العوامل كان متاحا لمنظمة التحرير بصورة من الصور، وكان أبرزها القوة العسكرية، صحيح أنه لا مجال للمقارنة بين القوة العسكرية التي حازتها المنظمة وتلك التي يمتلكها الاحتلال الإسرائيلي، ما يعني عدم توفر مقدمات موضوعية تساعد على عقد مقارنة عنوانها مقدار التوازن أو الاختلال في ميزان القوة العسكرية بين الطرفين.

غير أن الباحث جلين سنايدر (Jelin Snyder) يؤكد أن القوة غير الكافية لا تكون في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها أهم محددات النتائج، وهو يقصد بذلك أن هناك ما يمكن استخدامه لتجاوز حالة الضعف ويضيف أن" التصميم وصدق العزيمة يؤديان دوراً في غاية الأهمية أيضاً، إذ قد يكون من الممكن تعويض الضعف العسكري لأحد الأطراف بإيلاء مصالحه الكبرى أهمية بالغة، وبالتالي إيجاد مستوى متماثل من العزيمة لدى الطرفين، وقد يكون الطرف الأقوى عسكريا أقل تصميما في الأزمة من خصمه إذا كان لا يولي قيمة كبرى لمصالحه كما يفعل الخصم بمصالحه، لقد تفاقم الضعف العسكري الذي يعانيه الطرف العربي بترجمته إلى افتقار للعزيمة والتصميم، وأدى ذلك بالتالي إلي أن بدأت المفاوضات بصورة معكوسة، وذلك بتنازل العرب عن مطالبهم وحقوقهم منذ البداية، ذلك أن الاعتراف

---

[1] أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، مرجع سابق، ص95.

[2] زهران، جمال، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، ط1 ، بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص76.

بإسرائيل كان معناه اعترافا بحق إسرائيل في طرد الفلسطينيين من أرضهم وتجريدهم من ممتلكاتهم واحتلال الأرض العربية دفاعاً عن ذلك الطرد وذلك التجريد".[1]

على أية حال، فإن تناول هذا الجانب لن يتم على أساس استعراض إمكانات القوة العسكرية المجردة للمنظمة، وما توفر لها من السلاح والعتاد، بل سيقوم على تناول الفرص التي كان من الممكن للقوة العسكرية أن تقدمها خدمة لمسار التفاوض على أساس القاعدة المثبتة فيما سبق بخصوص ضرورة حضور القوة عند التفاوض، كما لا يخلو الأمر من إشارات ودلالات تتصل بطريقة إدارة الإمكانات المتاحة.

مفهوم توازن القوى

يفيد توازن القوى غياب تلك الحالة التي تطغى فيها دولة ما أو طرف دولي على الدول الأخرى، بحيث تصبح السياسات العامة للدول، والتكتلات العالمية محكومة بقواعد التوازن التي تعني القدرات المتبادلة لدى هذه الدول في التأثير على الآخرين.

عرف القاموس السياسي توازن القوة الدولية بأنه" نظرية سياسية يقصد بها المحافظة علي ميزان القوة بين دول العالم بحيث لا يسمح لدولة أو لدولة مع حليفاتها بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي حتى تفرض سيطرتها علي الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانات اقتصادية كبيرة ووسائل إعلام متقدمة" [2].

يعد تعبير توازن القوى من أكثر التعبيرات استخداما وانتشارا في مختلف العصور، وفقا لاختلاف وتطور الفكر والنظريات في كل عصر، وهو يتميز بعدة خصائص: [3]

- تكافؤ مجموعة من المتغيرات، فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلبا أو إيجابا سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.
- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها السعي لتحقيق التوازن أو التأثير فيه من خلال التكتلات الإقليمية أو الدولية.

من الواضح أن البند الثالث هو ما يتناسب وموضوع الدراسة، إذ يشير إلى مدخل كان يمكن للمفاوض الفلسطيني النفاذ منه، للتأثير في موازين القوى في الوقت الذي يقر فيه الجميع بغياب حالة التوازن في القوة المنشودة بين طرفي التفاوض، وذلك من خلال السعي لترميم الجبهة الداخلية ورسم مسارات العمل على أساس التنسيق والتكامل معها محليا وإقليمياً، وهي أعمال مطلوبة من جهة وممكنة التنفيذ من جهة أخرى، ومع ذلك فقد زهد المفاوض الفلسطيني في العمل بهذا الاتجاه.

---

[1] ثابت، عمرو، **مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربـي الإسرائيلي**، ط1، عدد43، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002، ص10.

[2] نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع المقاتل، ب ت، أنظر الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec02.doc_cvt.htm

[3] المرجع السابق.

كان مطلوباً من القيادة أن تسعى لتجميع الطاقات الوطنية والدفع بها في بوتقة الصراع، على ضوء تواضع القدرات الذاتية على الوقوف بندية في مواجهة الظروف الموضوعية الجارفة، لذا كان بإمكان قيادة المنظمة التعويض عن هذا الفارق في القوة باعتماد خيار رص الصف الوطني والسعي لتجنيد كل الطاقات والدفع بها في ساحة المواجهة، وهي بذلك تقوم بردم جزء كبير من الخلل في ميزان القوة المائل بين طرفي الصراع.

سياسة التجميع يقتضيتها أمران: المصلحة الوطنية، والحصافة السياسية، وكان ينبغي أن يتم هذا التجميع على مستويين، المستوى الوطني والمستوى الإقليمي(القومي)، ولكن قيادة المنظمة فرطت في كلا الفرصتين، وبعد أن جنت العلقم أخذت تلوم إسرائيل بأنها لا تلتزم في تعهداتها تجاه السلام، كان هناك خلل يعتري العلاقة الداخلية الفلسطينية إبان انطلاق مسار التفاوض، ولم يكن هناك مسوغ يمنع قيام تفاهمات تعمل على التئام الصف الداخلي للإمساك بإحدى وسائل القوة المطلوبة لإنجاح الجهد التفاوضي، لذا قام حيدر عبد الشافي بتوجيه نداء أوضح فيه أنه لا بد" أن يكون هناك إستراتيجية لترتيب أوضاع البيت الفلسطيني، لأنه لا يمكن أن نخوض صراعا من أجل حقوقنا الوطنية من دون أن نكون أهلا لرفع هذا المطلب العادل، والخطوة التالية هي أن نرص صفوفنا كمجموع أخلاقي لنقف إزاء إسرائيل ومؤيديها"[1].

كان يمكن للقيادة الفلسطينية أن تقلص فارق القوة بينها وبين ندها التفاوضي من خلال التوظيف الجيد لظهور قوى فلسطينية جديدة وفاعلة، وكان بالإمكان التمهيد لذلك من خلال عدم استعداء هذه القوى، ومن ثم تنسيق الخطوات الكفاحية بأشكالها معها، بحيث يتم تنظيم جهود الجميع وترتيب فعالياتها على قاعدة التكامل في الأدوار، الأمر الذي يعزز من عناصر القوة للقضية الوطنية.

لكن اعتماد سياسة كهذه كان يتطلب أن يكون المفاوض الفلسطيني قويا حتى يستطيع مواجهة الضغوط، ومقاومة رغبات الطرف الآخر الذي تقوم سياساته أصلا على التفريق بين الفرقاء لإضعافهم وليسهل عليه تحقيق ما يصبو إليه في نهاية الأمر.

وهذا يؤكد مرة أخرى على أن الأساس الصحيح الذي ينبغي بناء مسار التفاوض عليه يتمثل بالقوة، فيما كانت تجربة المفاوض الفلسطيني تقوم على النقيض من ذلك، مثل ذلك يقال في حق التنسيق الإقليمي(العربي)، فقد سبق المفاوض الفلسطيني نظراءه العرب إلى التوقيع على اتفاق منفرد مع إسرائيل التي تتمتع بقدر كبير من الدهاء والمكر، يضاف إليها إمكانات مادية وإعلامية كبرى، وإسناد دولي واسع النطاق.

وعليه فقد شجع ذهابه إلى هذه المعركة، منفردا وحيدا، ودون تنسيق الخطوات مع بقية العرب سواء المفاوضين الذين نحوا ذات المنحى، أو أولئك غير المفاوضين، المفاوض الإسرائيلي على الانفراد به، وإخضاعه للمزيد من الابتزاز والضغوط التي لا يقوى عليها بحكم ضعفه ودقة الحالة التي يمر بها.

---

[1] إدوارد، سعيد، **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، مرجع سابق، ص149-150.

الأساس الفلسفي لمسألة التوازن في القوة

يقوم مبدأ التوازن في القوى الدولي على قبول كل الأطراف بعضها ببعض، وهي بذلك تحاول رسم معادلات وعلاقات فيما بينها تعبيرا عن هذا المعنى، فالتوازن والسعي للوصول إليه لا يقوم على فلسفة نفي الآخر وبذل الجهد لإخراجه من المعادلة، بل يقوم على فكرة التعايش والرضا والقبول به.

ما هو مطلوب وفقاً لمعادلة توازن القوى الوصول إلى حالة من التساوي والتماثل بين مركبات المشهد حتى لا يطغى طرف أو أطراف على طرف أو أطراف أخرى، تكتسب قاعدة التوازن في القوة دلالتها في ظل حالة التصارع على المكاسب، لا على إلغاء الآخر ومحاولات الحلول محله، فالتنازع على المكاسب لا يعني القطيعة بين طرفين يتصارعان عليها بل يحتمل ذلك الالتقاء مع الغريم التفاوضي في منتصف الطريق استجابة لنداء المصالح المشتركة، وفي حالة كهذه فإن مبدأ التوازن في القوة بين الغريمين سيلعب دوراً حاسما في تحديد شكل المصالح وحدودها وطبيعتها ومقدار ما سيحققه كل طرف من مكاسب مرغوبة، وأين ستكون نقاط الالتقاء بالضبط بين الفريقين.

لكن هل يبقى لمبدأ التوازن في القوة المطلوب حضورها في حالة الصراع الذي يقوم على المكاسب أي معنى إزاء حالة الصراع الصفري الذي يقوم على فكرة نفي الآخر وإخراجه من المشهد نهائيا، كما هي حالة الصراع في فلسطين مثلا؟ حيث لا تقوم فكرة الصراع على حدود أو موارد، أو مكاسب تتعلق بالأرض، بل على الأرض ذاتها كجغرافيا وتاريخ وقيمة حضارية.

هل يصح أن توضع فلسطين بهذا الاعتبار أو بعضها على طاولة التفاوض بوصفها مكاسب متنازع عليها؟ يجيب إلياس شوفاني بالقول" إن الخصائص الجوهرية التي يتميز بها الكيان الصهيوني كونه استيطانا عنصريا، ومرتبطا عضوياً بالاستراتيجية الكونية للمركز الإمبريالي الذي يشكل المركز الأم بالنسبة إليه، تجعله في تناقض تناحري مع الأمة العربية بشكل عام، ومع الشعب الفلسطيني بشكل خاص، فلكي يجسد هذه الكيان ذاته لا بد له من تغييب الشعب الفلسطيني واستبعاده، ومن تطويع الأمة العربية بفرض الهيمنة عليها، وهذا يشكل الأساس الموضوعي للتناقض بين الشعب الفلسطيني والمحتلين"[1].

أما صلاح الدين حافظ، فيؤكد من ناحيته على ذات الفكرة مبينا أن" جوهر الصراع في فلسطين هو الصدام القوي بين مشروعين يبغي كل منهما سيادة المنطقة وقيادتها، المشروع القومي العربي بعمقه الإسلامي الواسع، والمشروع الديني الصهيوني بعمقه الغربي الممتد جغرافيا وثقافيا وتاريخياً، ثمة تناقض قائم لا يزال محتدما، لم تستطع أن تخفيه معاهدة السلام الأهم بين إسرائيل ومصر أكبر دولة عربية فاعلة ومؤثرة، ولن تستطيع اتفاقيات السلام ومفاوضات التسوية اللاحقة، طالما ظلت موازين القوى مختلة والمصالح والأهداف متناقضة، وطالما ظلت الملفات الساخنة مفتوحة"[2]. وعليه، فإن محاولات البحث عن الحلول الوسط، والالتقاء في منتصف الطريق لا يتماهى مع طبيعة الصراع في فلسطين، وسيكون من

---

[1] شوفاني، إلياس، **دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] صلاح الدين، حافظ، **تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1998، ص7.

السخافة الركون إلى المنطق الذي تقوم عليه الحلول التفاوضية المطروحة خصوصاً أن الطرف المعتدي لم يثبت حتى اللحظة أنه مؤمن بفكرة الحلول الوسط، أو الاستعداد للنظر في مصالح الشعب الفلسطيني كمقومات لازمة تقتضيها فكرة البحث عن الحلول التفاوضية، والنتيجة هي تهافت فكرة البحث عن حلول وسط بين نقيضين صفريين.

الفصل الخامس

الاستراتيجية التفاوضية

المبحث الأول: مناهج واستراتيجيات التفاوض

المبحث الثاني: الاستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض

المبحث الثالث: الاستراتيجية الفلسطينية في التفاوض

مقدمة:

يتناول هذا الفصل التعرف على مكونات الرؤية والمقارنة السياسية لكل من طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي وماهية الاستراتيجيات المستخدمة، وقد تم تعريف الاستراتيجية "بأنها رواية بعيدة المدى لتحقيق أهداف سياسية معينة بآليات محددة"[1].

حيث أن هدف إسرائيل هو قيام إسرائيل الكبرى والاعتراف بها كدولة يهودية، والفلسطينيون هدفهم إنهاء الاحتلال وقيام دولتهم وهو ما يعني أن هدف إسرائيل يقوم على عدم السماح لتحقيق هدف الفلسطينيين من المفاوضات ولذلك حاول كل طرف انتهاج استراتيجياته التي تخدم أهدافه بالاعتماد على عناصر القوة المتاحة والممكنة له، وقبل استعراض هذه الاستراتيجيات يجدر بنا تحديد مكونات كل مقاربة: تقوم المقاربة الإسرائيلية على رفض كامل لفكرة الدولة الفلسطينية وهذا ما يتوافق مع الايدلوجية الصهيونية وتتبع هذه الرؤية من واقع عدم قدرتها على تجاهل العنصر السكاني الفلسطيني الذي خرج عن نطاق سيطرتها وقدرتها على التحكم فيه لذلك هي ترى التخلي عن جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م وهي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بشكل حكم قد يكون أقل من دولة وأكبر من حكم ذاتي لكن دون التخلي الفعلي عن كل الأراضي الفلسطينية[2].

لقد نجحت إسرائيل في توظيف المفاوضات للاقتراب من تحقيق أهدافها السياسية حيث أن هذه الرؤية الإسرائيلية بدأت بالتبلور بعد حرب عام 1973م حتى توصلت في عهد اليسار الفلسطيني إلى عدم جدوى استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وبدأت ترتفع أصوات للتفاوض على ان الفلسطينيين يجب أن يعترفوا بدولة إسرائيل بالقرار رقم 242 وتتحفظ من استخدام القوة ضدها وهذا ما تحقق لها بالنهاية باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية وتعديل الميثاق الفلسطيني ونبذ القوة المسلحة.

[1] – شراب، ناجي، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مذكرات غير منشورة، جامعة الأزهر، 2009م، ص11.

[2] – شراب، ناجي، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مذكرات غير منشورة، جامعة الأزهر 2009م، ص13.

المبحث الأول

مناهج واستراتيجيات التفاوض

استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

يقوم هذا المنهج على علاقة تعاون بين طرفين أو أكثر يعمل كل طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون وإثماره لمصلحة كافة الأطراف. واستراتيجيات هذا المنهج هي:

1. استراتيجية التكامل

هو تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملا للآخر في كل شيء بل قد يصل الأمر إلى أنهما يصبحان شخصاً واحداً مندمج المصالح والفوائد والكيان القانوني أحياناً وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما. ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:

- التكامل الخلفي.
- التكامل الأمامي.
- التكامل الأفقي.

2. استراتيجية تطوير التعاون الحالي

وتقوم هذه الاستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق أوجه التعاون بينهما ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:

- توسيع مجالات التعاون: وتتم هذه الاستراتيجية عن طريق إقناع الطرفين المتفاوضين بمد مجال التعاون إلى مجالات جديدة لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل.
- الارتقاء بدرجة التعاون: وتقوم هذه الاستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفي التفاوض خاصة أن التعاون يمر بعدة مراحل أهمها المراحل الآتية:
  1. مرحلة التفهم المشترك أو التعرف على مصالح كل الأطراف.
  2. مرحلة الاتفاق في الرأي أو لقضاء المصالح.
  3. مرحلة العمل على تنفيذه أو مرحلة تنفيذ المنفعة المشتركة.
  4. مرحلة اقتسام عائده أو دخله أو مرحلة تنفيذ المنفعة المشتركة.

وفي كل هذه المراحل يقوم العمل التفاوضي بدور هام في تطوير التعاون بين الأطراف المتفاوضة والارتقاء بالمرحلة التي يمر بها.

3. استراتيجية تعميق العلاقة القائمة

تقوم هذه الاستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بي طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة ما.

4. استراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة

تعتمد هذه الاستراتيجية أساسا على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله وتعدد مراحله وفقا للظرف والمتغيرات التي مر بها وفقا لقدرات وطاقات كل منهما .وهناك أسلوبين لهذه الاستراتيجية هما:

- **توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال زمني جديد:** ويقوم هذا الأسلوب على الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على فترة زمنية جديدة مستقبلة،أو تكثيف وزيادة التعاون وجني التعاون خلال هذه الفترة المقبلة.
- **توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجال مكاني جديد:** ويتم هذا الأسلوب عن طريق الاتفاق على الانتقال بالتعاون إلى مكان جغرافي آخر جديد.

استراتيجيات منهج الصراع:

على الرغم من أن جميع من يمارسون استراتيجيات الصراع في مفاوضاتهم سواء على المستوى الفردي للأشخاص أو على المستوى الجماعي، وتبنيهم لها واعتمادهم عليها إلا أنهم يمارسونها دائما سراً وفي الخفاء بل أنهم في ممارستهم للتفاوض بمنهج الصراع يعلنون أنهم يرغبون في تعميق المصالح المشتركة إذ أن جزء كبير من مكونات هذه الاستراتيجيات يعتمد على الخداع والتمويه.

الاستراتيجية الأولى: استراتيجية (الإنهاك)

تقوم هذه الاستراتيجية على الآتي:

1. استنزاف وقت الطرف الآخر ويتم ذلك عن طريق تطويل فترة التفاوض لتغطي أطول وقت ممكن دون أن تصل المفاوضات إلى نتائج محدودة لا قيمة لها ويستخدم الأسلوب الآتي لتحقيق ذلك:

- التفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه واستعداد الطرف الآخر للتعامل به ومدى إمكانية تنفيذه لتعهداته التي يمكن الوصول إليها.
- التفاوض في جولة أو جولات أخرى حول التوقيت والميعاد المناسب للقيام بالجولات التفاوضية التي تم الاتفاق أو جاري الاتفاق عليها.
- التفاوض في جولة أو جولات جديدة حول مكان التفاوض أو أماكن التفاوض المحتملة والأماكن البديلة.
- التفاوض في جولات جديدة حول الموضوعات التي سوف يتم التفاوض عليها.
- التفاوض حول كل موضوع من الموضوعات التي حددت لها أولويات وفي ضوء كل موضوع من الموضوعات التي يمكن تقسيمه إلى عناصر وأفرع متفرعة يتم كل منها في جلسة أو أكثر من جلسات التفاوض.

2. استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته واستنفار كافة خبراته وتخصصاته وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي لا قيمة لها عن طريق:

- إثارة العقبات القانونية المفتعلة حول كل عنصر من العناصر القضايا المتفاوض عليها وحول مسميات كل موضوع والتعبيرات والجمل والكلمات والألفاظ التي تصاغ بها عبارات واسم كل موضوع التفاوض.
- وضع برنامج حافل للاستقبالات والحفلات والمؤتمرات الصحفية وحفلات التعارف وزيارة الأماكن التاريخية.
- زيادة الاهتمام بالنواحي الفنية شديدة التشعب كالنواحي الهندسية والجغرافية والتجارية والاقتصادية والبيئية والعسكرية ...الخ، وإرجاء البت فيها إلى حين يصل رأي الخبراء والفنيين الذين سيتم مخاطبتهم واستشاراتهم فيها ومن ثم تنتهي جلسات التفاوض دون نتيجة حاسمة بل وهناك أمور كثيرة معلقة لم يبت فيها وهي أمور شكلية في اغلب الأحيان وترتبط بها وتعلق عليها الأمور الجوهرية الأخرى بل والشكلية الأخرى أحيانا.

3. استنزاف أموال الطرف الآخر وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وأتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية فضلا عن ما يمثله ذلك من تضييع باقي الفرص المالية والاقتصادية البديلة التي كان يمكن له أن يحصل عليها لو لم يجلس معنا إلى مائدة التفاوض وينشغل بها.

الاستراتيجية الثانية: استراتيجية التشتيت (التفتيت)

وهي من أهم استراتيجيات منهج الصراع التفاوضية حيث تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المتصارعة إذا ما جلست إلى مائدة التفاوض وتقوم هذه الاستراتيجية على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة في طريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض وتحديد انتماءاتهم وعقائدهم ومستواهم العلمي والفني والطبقي وكل ما من شأنه أن يصبغهم إلى شرائح وطبقات ذات خصائص محددة مقدماً. وبناءاً على هذه الخصائص يتم رسم سياسة ماكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض معنا والقضاء على وحدته وائتلافه وتماسكه وعلى الاحترام ليصبح فريق مفت متعارض تدب بين أعضائه الخلافات والصراعات ومن ثم يصبح جهدهم غير منسجما. وتمتاز هذه الاستراتيجية بأنها من ضمن استراتيجيات الدفاع المنظم في حالة التعرض لضغط تفاوضي عنيف أو مبادرة تفاوضية جديدة لم نكن نتوقعها ولم نحسب حساب لها.

الاستراتيجية الثالثة: استراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع)

تعد العملية التفاوضية وفقا لمنهج الصراع معركة شرسة أو مباراة ذهنية ذكية بين طرفين لذا تقوم هذه الاستراتيجية على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض عن طريق:

- القدرة على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي يتم طرحها على مائدة المفاوضات بحيث يكون لنا سبق التعامل مع الطرف الآخر وسبق البدء في الحركة فضلاً عن

إجبار الطرف الآخر على أن يتعامل مع مبادرة من صنعنا نعرف كل شيء عنها ومن ثم فان عليه أن يسير وفقا للطريق الذي رسمناه له والذي يسهل علينا السيطرة عليه فيه.

- القدرة على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الآخر بإبداء رغبته في ذلك لتفويت الفرصة عليه في أخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.
- الحرص على إبقاء الطرف الآخر في مركز التابع والذي عليه أن يقبع ساكنا انتظاراً للإشارة التي نعطيها له أو أن تكون حركته في نطاق الإطار الذي تم وضعه ليحيطه.

الاستراتيجية الرابعة: استراتيجية الدحر (الغزو المنظم)

وهي استراتيجية يتم استخدامها بغض النظر عن ندرة أو قلة المعلومات عن الطرف الآخر الذي يتم معه الصراع التفاوضي وفقاً لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة خطوة ليصبح عملية غزو منظم للطرف الآخر حيث تبدأ العملية باختراق حاجز الصمت أو ندرة المعلومات بتجميع كافة البيانات والمعلومات الممكنة من خلال التفاوض التمهيدي مع هذا الطرف. ثم معرفة أهم المجالات التي يمتلك فيها ميزات تنافسية خطيرة تهدد منتجاتها والتفاوض معه على أن يترك لنا المجال فيها وان يتجه إلى مجالات أخرى تستغرق وتستنزف قدراته وإمكانياته. وفي الوقت نفسه جعله ينحسر تدريجيا عن الأسواق التقليدية التي كان يتعامل معها إلى أن يفقد أسواقه الخارجية بشكل كامل وينحصر عمله فقط في داخل بلاده. وفي المرحلة التالية يتم اختراق السوق ببلده عن طريق عقود التصنيع المشتركة التي تتضمن توريد كافة المكونات الخاصة بالسلعة المصنعة أو المجمعة عن طريقنا ويقتصر عمله هو فقط على إقامة بعض خطوط التجميع. وفي مرحلة لاحقة يصرف نظره عن هذه الخطوط ليقتصر عمله هو فقط على التوزيع ثم في مرحلة لاحقه نقوم نحن بالتوزيع. ويتطلب التفاوض وفقا لهذه الاستراتيجية قدرات غير عادية من فريق المفاوضين.

الاستراتيجية الخامسة: استراتيجية التدمير الذاتي (الانتحار)

لكل طرف من أطراف التفاوض: أهداف، آمال وأحلام وتطلعات وهي جميعا تواجهها: محددات، عقبات، ومشاكل، وصعاب، وكلما كانت هذه العقبات شديدة كلما ازداد يأس هذا الطرف وإحساسه باستحالة الوصول إليها وأنه مهما بذل من جهد فانه لن يصل إليها. وهنا عليه أن يختار بين بديلين هما:

- صرف النظر عن هذه الطموحات والأهداف وارتضاء ما يمكن تحقيقه منها واعتباره الهدف النهائي له.
- البحث عن وسائل أخرى جديدة غير مرئية أو منظورة حاليا تمكنه من تحقيق هذه الأهداف في المستقبل.

سادسا: استراتيجية الاختراق

تعتمد هذه الاستراتيجية على عدم المواجهة المباشرة مع الخصم، بل على عكس ذلك يجب ان يشعر الخصم انه شريك، وان يتم العمل على تشجيعه على تطبيق الاقتراحات التي يكون قد اقترحها ولكن بطريقة غير مباشرة حيث انهم يصلون اليه بأنفسهم وما عليك الا التشجيع وفتح الخيارات امامهم[1].

سابعا: استراتيجية التدرج / سلامي (SALAMI)

إن تسمية هذه الاستراتيجية أخذت من معنى قطع اللحوم الرقيقة، ويمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية اسم (التدرج خطوة خطوة)،حيث انها تقضي بالتحرك التدريجي من الجانب المفاوض في التعامل مع اهدافه التفاوضية، وذلك من خلال فترة زمنية طويلة، وبالطبع سيكون هناك مقاومة من الطرف الاخر، ولكنها تكون بدرجة أقل بسبب التدرج وتتميز هذه الاستراتيجية بانها لا تسعى الى التوصل لحل الصراع دفعة واحدة وبسرعة، ولكنها تحتاج الى وقت طويل، وتهدف الى التوصل للحل عن طريق عزل القضايا عن بعضها ومناقشتها تدريجيا، ومن ثم الوصول الى اتفاقيات مبدئية بشأنها، في ظاهرها تحرص هذه الاستراتيجية على وجود الترابط بين اجزاء القضية، وفي باطنها تتبع مبدأ الفصل في مناقشة القضايا وتفصيلاتها كل على حده. فلقد اتبع (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الامريكي الاسبق هذه الاستراتيجية في غالبية المفاوضات التي أدراها، خصوصا في المنطقة العربية[2].ويضيف (كيفن كين) قائلا:" ان عملية التفاوض التي تشبه تقطيع اللحم الى شرائح رفيعة، هي عملية قد يلجأ اليها المفاوض عندما يفشل في الحصول على كل شيء دفعة واحدة فهو يريدك ان تعطيه الامور شيئا صغيرا فشيئا اخر دون ان تشعر وان توافق على الامور بنفس الطريقة، وان التفاوض حول كل بند او قضية منفصل قد يجعلك مجبرا على تقديم التنازلات في كل نقطة وموضوع، وفي المراحل النهائية لا يتبقى لك ما تساوم عليه، وفي هذه المرحلة لا يكون امامك فعليا الا التنازلات ،وتلقي النقد من زملائك ومن فوّضك للتفاوض"[3].

---

[1] – دروس في علم التفاوض.

[2] – العطار، محمد، استراتيجية التدرج والربط، موقع المدربون المحترفون، 2010/11/4، http://forum.illaftrain.co.uk/t7492

[3] – استراتيجية التفاوض خطوة خطوة، موقع مفكرة السلام، http://www.islammemo.cc/2009/12/3/91846.html

المبحث الثاني

الاستراتيجية الاسرائيلية في التفاوض

لقد عمل الاسرائيليون طوال فترة المفاوضات على ادارة الصراع وليس لحله، وذلك خلال استغلال وجود نظام ديمقراطي مؤسسي، وحيث استفاد الاسرائيليون من المؤسسات العلمية و مراكز الدراسات والابحاث، ومن الخبرات الاستراتيجية والسياسية التي اكتسبت من خلال المراحل التفاوضية المختلفة التي خاضها القادة الاسرائيليون على مدار العقود الماضية، مما راكم لديهم بنية تحتية فكرية استطاعوا من خلالها ادارة العملية التفاوضية باحتراف كبير، مستفيدين من عناصر القوة التي لديهم ومن الفرص المتاحة موظفين غياب التكافؤ، مستثمرين النفوذ اليهودي وتأثيره على قرار الراعي الامريكي لعملية السلام، وايضاً حالة العجز والانقسام العربيين بالإضافة الى ضعف التنظيم ونقص الخبرة الفلسطينية وغياب الرؤية السياسية والاستراتيجية لدى المفاوض الفلسطيني، وخاصة في بداية التسعينات[1].

وسوف نحاول في المبحث التالي الوقوف على اهم الملامح التي ميزت الاستراتيجية الاسرائيلية العامة والركائز الاساسية للنظرية التفاوضية الاسرائيلية، وايضا اسلوب المفاوض الاسرائيلي وتكتيكاته التي ماسها على مدار سنين التفاوض الماضية، وذلك لمحاولة فهم هذه الاستراتيجية بكافة جوانبها كما هي على ارض الواقع، ومن ثم معالجة الاستراتيجية الفلسطينية.

الاستراتيجية والنظرية التفاوضية الاسرائيلية وركائزها الاستراتيجية:

تتميز الاستراتيجية الإسرائيلية العامة بانها تقوم على احتلال و التوسع ومراكمة الانجازات[2]، فمنذ مؤتمر بال (سويسرا) وحتى يومنا هذا على خلاف حركات التحرر تقوم اسرائيل بنقل جماعات من مختلف بقاع العالم وتعمل على توطينهم في ارض فلسطين، وهذا التوطين بارض ليست ارضهم، لذلك فانه يحتاج الى تأسيس امر واقع جديد متجدد، وعلى هذا الاساس ما تزال اسرائيل حتى اليوم تعمل على ترسيخ الوقائع الجديدة لتحويلها الى الحق ومراكمتها انجازا، وبشكل عام يعمل الإسرائيليون على تطبيق استراتيجيتهم وتحقيق اهدافها من خلال التركيز على عوامل رئيسية مؤثرة[3]:

أ. الحفاظ علي الوجود الاسرائيلي: حيث ان الهدف النهائي للاستراتيجية الاسرائيلية هو ترسيخ اسرائيل كيانا اصيلا في المنطقة العربية، قادرا علي مجابهة دول المنطقة والسيطرة عليها اقتصاديا وتكنولوجيا وعلميا والارتباط سياسيا وامنيا وعسكريا بمصالح الغرب وعلي وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية.

---

[1] – محسن، صالح، **الاستراتيجيات الاسرائيلية العشر**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.
www.alzaytouna.net/arabic

[2] – قيس، عبدالكريم وآخرون، **اتفاق اسلو في عامه الخامس**، دمشق: التقدم الطباعي للطباعة والنشر، 2011، ص15.

[3] – نصير، عاروري، **أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام والمناورات واشنطن منذ 1967**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص33-36.

ب. السياسات والمواقف والقرارات المعلنة: فلقد حددت اسرائيل مواقفها من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ورفضت قرارات مجلس الامن باستثناء القرار[242] والذى تملك له تفسيرا خاصا بها يفرغه من محتواه ويفقده قيمته، كما اعلنت بصورة متكررة علي انها لا تقبل الا بالمفاوضات طريقا لحل الصراع، ففي مؤتمر مدريد عام 1991 حددت لها استراتيجية ثابتة في السلام،فهي بذلك تلجأ الي الاعلان عن استراتيجيتها لتضمن تقبل الاطراف المسبق لها، مستخدمة بذلك جميع اوراق القوة المتاحة والممكنة.

ت. الخطوط التفاوضية المقررة سلفا في حدودها الدنيا والعليا:فقبل الدخول في اية مفاوضات مع أي طرف تقوم اسرائيل بتحديد الحدود الدنيا والعليا لاستراتيجيتها، وعند مواجهة اي ظروف محيطة يكون التغير فقط في بعض المظاهر والتكتيكات التي تمس جوهر العملية التفاوضية، وبذلك تعمل علي اقتناص الفرص كما فعلت في اتفاقية (أسلو) في العام 1993.

تقوم الفلسفة التفاوضية الاسرائيلية بشكل اساسي علي مبدأ الأمر الواقع الذي تستطيع من خلاله أن تنشأ حقاً، فتكون الانجازات بقدر ما تعمل علي تكريس الامر الواقع وصيانته، بمعنى أن الاستراتيجية الاسرائيلية تستند في التفاوض إلي مبدأ الأمر الواقع الذي تعمل من خلاله علي رفع الحد الأقصى من المطالب الاسرائيلية أو تخفيض الحد الأدنى منها في إطار ما هو ممكن[1].

كما سيطر مفهوم الأمن علي النظرية التفاوضية الاسرائيلية بصورة كبيرة فتجاوزت بذلك القانون الدولي، وإدارة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة، متذرعة بالأمن، وأنها لا تمال تحت تهديد المحيط الذي تعيش فه، فلقد قامت إسرائيل باستخدام مفهوم الأمن تعسفياً وعشوائياً للوصول إلي أهدافها، فمثلاً قامت بتفسير عبارة الحدود الآمنة في القرار (242) بطريقة تسمح لها بضم أراض احتلها عام 1967[2] وأيضا تحديد حدود تقع خارج حدودها الجغرافية تراها تحقق لها الأمن.

بشكل عام فإن الهدف الذي تسعي له جميع القيادات والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هو محاولة تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر والتنازلات وبذلك تتحدد ملامح الاستراتيجية الإسرائيلية علي المدى القصير والمدي الطويل بالآتي:

أولاً: منذ بداية جهود التسوية السلمية للصراع وطبيعة السلام الذي ستنتجه المفاوضات كانت هي الركيزة الأهم في الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية حيث وجه الإسرائيليون جل اهتمامهم إلي خلق الظروف التي تتيح لهم الإمساك بزمام المبادرة والسيطرة علي مجريات العملية التفاوضية، لذا فإن الاستراتيجية الإسرائيلية صممت لإحداث تغيير جذري في الاتجاهات العربية، وذلك بدفع العملية السلمية باتجاه

---

[1] – الاستراتيجيات الاسرائيلية العشر، مرجع سابق.

[2] – قريع، أحمد، **المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2008، ص109-113.

التطبيع مع الدول العربية، وإشعالهم بطول المفاوضات وتعقيداتها لزيادة الدفاعية والهجومية الإسرائيلية والمحافظة علي قوة الردع والهيبة العسكرية في المنطقة[1].

ثانيا: التقدم البطيء الذي يتم بشكل تديجي نحو السلام يتم من خلال إجراءات طويلة وانجازات هامشية لتشجيع الأطراف علي الاستمرار وذلك لكسب لمزيد من الوقت لإضعاف الطرف الفلسطيني وفرض أمر واقع جديد خاصة فيما يخص الاستيطان فقد عبر رئيس وزراء إسرائيل السابق (اسحاق شامير) عن ذلك بقوله: "كنت سأجعل مفاوضات الحكم الذاتي تستمر عشر سنوات، حيث يصل خلالها عدد اليهود إلى نصف مليون"، هذا وقد أكد (سميحا دينتس) رئيس الوكالة اليهودية جانب من هذا التوجه بقوله" عن استيعاب مليون مهاجر سيجعل اسرائيل دولة علي مستوى عالي من التقدم، مما يلزم الدول العربية بالتوصل معها إلي اتفاق سلام ليس من منطلق التفاوض علي أساس القوة التي تملكها إسرائيل فحسب بل لأنها تصبح دولة يعرف جيرانها العرب أنه يصعب بل يستحيل إزالتها"[2]

ثالثاً: الاتجاه إلي التفاوض الثنائي بدون إطار دولي لإضعاف الطرف الفلسطيني الذي لا يملك الكثير من أوراق القوة، فطوال عملية التفاوض رفضت اسرائيل أن يكون التفاوض تحت أي مظلة لها القدرة في التأثير في المفاوضات ونتائجها[3].

أسلوب المفاوض الإسرائيلي وتكتيكاته:

بما أن المفاوض الاسرائيلي يرتكز إلي بعد مؤسسي ونظرية تفاوضية، فقد بنى أسلوبه وتكتيكاته علي أساس علمي مدروس، آخذ بعين الاعتبار البيئة التفاوضية والعوامل النفسية والثقافية في عملية التفاوض، إضافة إلي التزامه بالاستراتيجية العامة وعدم الخروج عنها لهذا فقد ارتكز أسلوبه التفاوضي علي عدة ركائز كان من أهمها[4]:

أ. العمل علي اكتشاف السقف التفاوضي للمفاوضين الفلسطينيين وطبيعة مفهومهم للسلام.

ب. الحصول علي تنازلات متتالية تحت مسميات عديدة، مثل بناء الثقة وتوفير المصداقية وتهيئة الأجواء وخطوات حسن النية وما إلي ذلك من مصطلحات ابتدعها العقلية التفاوضية الاسرائيلية.

ت. العمل علي تحييد دور الوسيط الذي هو الولايات المتحدة الامريكية، وعدم إعطائه الفرصة للتأثير علي مسار العملية التفاوضية إلا فيما تقتضيه المصلحة الاسرائيلية.

---

[1] – الحمد، جواد وآخرون، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 9– 11.

[2] – مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948– 2000، مؤسسة شهيد فلسطين، 2011/2/7، http//www.shahidpalestine.org/index.php

[3] – دليل عملية السلام، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/2/16.

[4] – الكيلاني هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، ص25، مرجع سبق ذكره.

ث. الابتعاد عن أي مرجعية دولية في التفاوض وتحريرها من أية مرجعيات قانونية ومن قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة، حتى عندما قبلت اسرائيل القرار (242) قبلته ضمن تفسيرها الخاص[1].

ج. تحجيم ورفض المشاركة الفعلية للأمم المتحدة في المفاوضات وذلك لاعتبارها منحازة للطرف الفلسطيني[2].

كما يتصف المفاوض الاسرائيلي بمركزية قراره، حيث أن هذا القرار يستند إلي بعد مؤسسي فهو مرتبط بمجموعة من المؤسسات والأجهزة الفاعلة والتي تربطها علاقة مباشرة في الملف التفاوضين ولكن عندما يلزم اتخاذ قرار يمثل مصلحة عليا لإسرائيل فإنه يتم بسرعة كبيرة وخاصة عند توافر فرصة سائحة لا تحتمل التأجيل. هذا الاسلوب يفيد المفاوض من ناحيتين **الاولي:** أنه يؤدي إلي إبطال عملية التفاوض وهو ما ينشد إليه الإسرائيليون، **والثانية:** تمثل ورقة ضغط علي الطرف الفلسطيني الذي يريد أن يتوصل لاتفاق بسرعة[3].

يقول (أوري سبير) كبير المفاوضين الاسرائيليين في (أوسلو): إن المفاوضين الرئيسيين في النرويج أظهروا مرونة غير عادية ومفاجآت خلال الحوارات قياسا بالمفاوضات التي كانت تجرى في واشنطن في جينه[4]. وحسب ما روى سفي فإن المفاوضين الفلسطينيين في (أوسلو) قدموا مبدأين نالا إعجاب الاسرائيلي الذين لم يكونوا يتوقعوا هذه المرونة وهذه العروض السخية؛ المبدأ الأول: التقدم بصوة عملية من القضايا الصعبة والمبدأ الثاني: هو تعاون وشراكه فلسطينية إسرائيلية بصورة خاصة في المجال الاقتصادي وعزى سفي ذلك إلي أن الفلسطينيين كانوا يريدون أن يتوصلوا لاتفاق مع الإسرائيليين باستغلال هذه الفرصة وهم متفقون أن هذه العروض تفوق توقعاتهم وطموحاتهم حيث يروى (يوال زينجر) أن (بيرس) سأله عن نتيجة الاجتماع الذي عقده مع الوفد المفاوض لطرح أسئلة عن الصلاحيات والأمن فقال له" إذا لم نتوصل لاتفاق مع هؤلاء الاشخاص سنكون حميراً"[5]

البيئة التفاوضية الاسرائيلية:

لقد شهدت الساحة الإسرائيلية تطورات علي المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والامني شكلت ملامح المشهد الإسرائيلي الذي تأثر بشكل و بآخر بالتطورات المتلاحقة علي الساحة الاسرائيلية وأخذت هذه التطورات محورين رئيسيين: الاول علي الساحة السياسية واتجاهات المجتمع الاسرائيلي، والثاني علي

---

[1] – إبراش، إبراهيم، **لماذا ترفض إسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام**، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2011/2/12.
http://palnation.org/vb/showthread.php?t=163

[2] – المرجع السابق.

[3] – الكيلاني هيثم، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، مرجع سبق ذكره، ص22.

[4] – أروى، سبير، **المسيرة حكاية أسلو من الألف إلى الياء**، ترجمة: بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1998، ص10.

[5] – المرجع السابق، ص45.

الساحة الاقتصادية والعسكرية والتي لعبت دوراً في دعم القرار السياسي الاسرائيلي، لذا فسوف نتناول هذين المحورين لمحاولة ربطها بالاستراتيجية في التفاوض.

المحور الاول: الساحة السياسية الاسرائيلية

منذ حوالي عقدين من الزمان أشارت العديد من الأبحاث والدراسات إلي أن المجتمع الإسرائيلي يسير باتجاه اليمين، وأن هذا الاتجاه غير متعلق بذرائع آنيه وإنما يحال لبنية المجتمع الاسرائيلي نفسه المشدودة إلي صيرورة الحركة الصهيونية ومن أهم العوامل التي أدت إلي ذلك العامل الديمغرافي، إذ إن الأشخاص الذين يصوتون لليسار ينجب كل منهم ولدين تقريباً، في حين أن الاشخاص الذين يصوتون لليمين هم متدينون وينجب كل منهم عددا أكبر من الأولاد، كما أن المهاجرين القادمين لإسرائيل من الاتحاد السوفيتي السابق بلغ عددهم قرابة مليون ونصف خلال العشرين عاما الماضية. أما العامل الثاني فيتمثل في انهيار عملية السلام عام 2000م والحرب مع حزب الله والتي أدت بمجملها إلي دفع المجتمع الاسرائيلي نحو التطرف والتصويت لليمين المتطرف[1].

إن سيطرة الأحزاب اليمينية علي المشهد السياسي الإسرائيلي وذلك نتيجة انهيار الأحزاب اليسارية (العمل وميرتس) وكذلك اتجاه الأحزاب الدينية بما فيه حزب (شاس) نحو المزيد من التطرف، مما أدى إلي زيادة سطوة المستوطنين علي القرار السياسي، وايضاً نشأت أحزاب شديدة التطرف والعنصرية مثل حزب (لبيرمان) والذي أصبح ثالث أكبر حزب اسرائيلي واتجهت الاحزاب نحو المزيد من الضغط لتكثيف الاستيطان[2].

في الداخل اسرائيلي انقسمت المواقف من عملية السلام إلي موقفين يقودان إلي نفس النتيجة وهي كسب المزيد من الوقت لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية، **الموقف الأول:** يرى أنصاره أن إسرائيل ما زالت قوية علي الصعيد الإقليمي، ولكنهم يخشون من العامل الديمغرافي ومن زيادة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والذي مؤداها إلي زيادة العزلة الدولية لإسرائيل أقلها علي المستوى الشعبي، وايضاً يرى أنصار هذا الموقف أن علي إسرائيل أن تستغل حالة الضعف والانقسام التي أصابت حركة التحرير الوطني، وهم يتبنون خيار إقامة الدولة الفلسطينية علي أقل من نصف الضفة الغربية – هذه الدولة لم يحدد أحد لغاية الآن شكلها ولا طبيعتها ولا حدودها– وذلك في مقابل التنازل عن حق العودة والقدس وضرورة الاعتراف بيهودية الدولة التي ستعمل علي إنهاء حقوق الفلسطينيين داخل أراضي 1948 أما **الموقف الثاني** والذي يتسم أنصاره بالتشديد يعتقدون أن اسرائيل ليس في حاجة إلي أي اتفاقيات مع

---

[1] – مقابلة أجراها بلال الظاهر مع المرشح الخامس في قائمة ميرتس موسى راز، **النتيجة الأسوأ للانتخابات العامة هي فوز اليمين،** مجلة قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد 33، 2009، ص 45.

[2] – البرغوثي، مصطفى، **مفهوم الحل لدى الجانب الفلسطيني**، المبادرة الوطنية الفلسطينية، 2011/4/2.

الفلسطينيين، ولكنها بحاجة إلي عملية سلام مستمر تقوم علي ترتيبات انتقالية تمنح الإسرائيليين المزيد من الوقت لتوسع الاستيطان وفرض حقائق جديد علي الأرض[1].

المحور الثاني: الساحة الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية

لقد عملت إسرائيل علي تقوية اقتصادها بشكل غير مسبوق فقد استطاعت أن تضاعف من دخلها القومي أكثر من ثلاث مرات وزادت إنفاقها علي الاسلحة والمنظومات الأمنية بشكل كبير، وقامت بإنشاء الشركات الأمنية الخاصة و التي جاءت امتدادا للموساد الإسرائيلي وأيضا ازدهرت في اسرائيل صناعة وتصدير السلاح بشكل كبر، حيث تعتبر إسرائيل في الوقت الحاضر ثالث أكبر تصدر سلاح علي المستوى العالمي، حيث وصل حجم مبيعاتها إلي ما يقارب السبع مليارات دولارا متجاوز بذلك فرنسا وبريطانيا في تصدير السلاح[2].

وبهذا التطور تكاد تتجاوز روسيا لتصبح أكبر مصدر للسلاخ علي مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، ولم تصل إسرائيل إلي هذه المرحلة إلا بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية ولم تصل إسرائيل إلي هذه المرحلة إلا بمساعدة الولايات المتحدة بالدرجة الأولي، وذلك بحصولها علي تسهيلات وامتيازات لاستخدام التكنولوجيا الأمريكية، وبذلك وسعت نفوذها وطورت علاقاتها مع بلدان كانت تاريخياً مساندة للعرب والفلسطينيين مثل الهند والصين والبرازيل وأيضاً استفادت إسرائيل من أحدث 11 سبتمبر/ أيلول لتوسيع منظومتها الأمنية والدفاعية لصد أي هجوم متوقع كل ذلك في مقابل اقتصاد فلسطين تابع يعتمد بشكل كبير علي المساعدات الخارجية والتسهيلات الاسرائيلية إن وجدت.

---

[1] – يوسف، أيمن وآخرون، **تقرير مدار الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي 2007**، تحرير: أنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009، ص 33-35.

[2] – مشاريع القرارات، موقع الأمم المتحدة الالكتروني، 2011/3/7، http://www.un.org/ar

المبحث الثالث

الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية

ارتأت الباحثة تقسيم الاستراتيجية الفلسطينية إلي مرحلتين أساسيتين من أجل الوقوف علي جزئيات هذه الاستراتيجية ودراسة السلوك التفاوضي الفلسطيني حيث تمتد المرحلة الأولي من عام 1991 م إلي عام 2007 أما المرحلة الثانية فتمتد من عام 2007 إلي عام 2011 حيث يعود سبب هذا التقسيم إلي ما يلي:

أولاً: النواحي المنهجية، فالمرحلة الأولي والتي تمثلت باتفاقيات (أوسلو) خيمت عليها العموميات في المفاوضات وضبابية الموقف الفلسطيني وبالتالي فإن دراسة المفاوضات في تلك المرحلة ومخرجاتها تتطلب من الباحثة تحليل المخرجات بشكل أكبر من الوقوف علي الاستراتيجيات والسلوك التفاوضي، ولكن نظراً لأهمية السلوك التفاوضي فقد تم الوقوف علي ملامحة وركائزه الرئيسة في هذه المرحلة عن طريق تحليل مخرجات العملية التفاوضية والتي تمثلت في اتفاقيات أوسلو أما **المرحلة الثانية:** فهي من الناحية المنهجية شهدت تحولات في تحديد الموقف التفاوضي وتم بناء عليها صياغة الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني، وبالتالي فمن هذه الناحية بات مهماً دراسة مدى تناغم وتناسق الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مع السلوك التفاوضي والموقف التفاوضي وقدرتها علي تحقيق الهدف التفاوضي العام.

ثانيا: المتغيرات في البيئة التفاوضية حيث جرت هناك تغيرات علي صعيد البيئة التفاوضية الفلسطينية ميزت هذه المرحلة كان من أبرزها التغيير في عملية السلام والانقسام الفلسطيني.

ثالثا: المتغيرات في الواقع التفاوضي وخاصة فيما يخص موضوع الاستيطان.

رابعا: المتغيرات الدولية والتي تمثلت في التالي:

- موضوع الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية
- عدم وجود بديل يلاقي الدولي سوى حل الدولتين.
- الاستثمارات الكونية في عملية السلام ومخاطرة البديل في حال فشهلا.

هذه المتغيرات جميعها جعلت من الاهمية بمكان عند دراسة الاستراتيجية الفلسطينية في المفاوضات داستها ضمن مرحلتين كما ذكرنا سابقا.

الاستراتيجية والسلوك التفاوضي الفلسطيني:

لقد كان الكفاح المسلح هو الطريق لتحصيل الحقوق للشعب الفلسطيني، وبعد التغيرات الموضوعية والذاتية علي الساحة الداخلية والاقليمية والدولية وخاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي طرأ تحول في الفكر السياسي الفلسطيني حيث انتقل من مسار الكفاح إلي مسار التفاوض. لهذا فقد انطلقت الاستراتيجية الفلسطينية تحت إطار (أسلو) من اعتبار التفاوض خياراً استراتيجيا لتحصل

الحقوق وقيام دولة فلسطينية علي الأراضي التي احتلها اسرائيل في العام 1967 بذلك تم تحويل كل اجهد السياسي والتاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية لخدمة العملية التفاوضية وتم تبني سياسة مراكمة الانجازات (المرحلية) كتكتيك مرحلي لتثبيت الوجود الفلسطيني[1].

ترى الباحثة ان الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية مرت بالعديد من المحطات عملت علي تغيير بعض مكوناتها وتكتيكاتها، فمنذ اتفاقية (اسلو) في العام 1993 وإسرائيل تماطل وتتهرب من التفاوض الفعلي مستخدمة لذلك الغرض التكتيكي مختلفة بهدف إطالة تماطل نتائج فعلية فقد توصلت المفاوضات بعد (أسول) إلي حزمة من الاتفاقيات بدأت من اتفاقية القاهرة الخاصة بالمعابر والتدابير الأمنية وبرتوكول باريس الاقتصادي في 1994 واتفاقية نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلي السلطة الفلسطينية والذي وقع في القاهرة واتفاقية الخليل وصولاً إلي اتفاقية طابا لتوسيع الحكم الذاتي كل هذه الاتفاقيات لم تلتزم إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات كما استمرت بتجاهل الجانب الفلسطيني كشريك في عملية السلام.

كما طرأ تحول جذري علي الساحة الاسرائيلي أثر علي مجريات العملية التفاوضية تمثل في اتجاه المجتمع الاسرائيلي وقيادته السياسية إلي اليمين واليمين المتشدد إضافة إلي سيطرة القوى المتشددة وهيمنتها علي مجمل الخريطة السياسية في إسرائيل حيث ساعد علي ذلك وعمل علي تشجيعه موقف أمريكي غربي داعم بثبات لإسرائيل وايضا غياب استراتيجية عربية إقليمية مضادة ومقاومة للسياسة الاسرائيلية التوسعية. الأمر الذي أدى إلي توجيه الفلسطينيين لما طرأ من تغيرات علي البيئة الداخلية والخارجية للمفاوضات ومحاولة لمواجهة الاستراتيجية الاسرائيلية علي جميع المستويات الممكنة اتضح معالم المرتكزات للاستراتيجية الفلسطينية بعد العام 2007.

الاستراتيجية التفاوضية والسلوك التفاوضي الفلسطيني 2007 2011:

انطلقت الاستراتيجية الفلسطينية من جملة من المرتكزات الاساسية في إدارة العملية التفاوضية خلال الفترة السابقة ذكرها ومن أبرز هذه المرتكزات ما يلي[2]:

- تطبيق كل الالتزامات المطلوبة من السلطة حتى وإن لم تطبق إسرائيل ما عليها وبالذات فيما يخص خارطة الطريقة.
- علي الرغم من اعتماد المفاوضات الطريق الوحيد إلا أن السلطة استخدمت استراتيجية اللاتفاوض كما حدث في عهد نتنياهو حيث أن السلطة اعتمدت هذا الاسلوب أكثر من مرة.
- الادارة المؤسسات للعملية التفاوضية: حيث تمت ملاحظة العودة الدائمة إلي مؤسسات منظمة التحرير، وبالذات اللجنة المركزية والمجلس المركزي.
- إضافة الشرعية علي القرارات وذلك اعتمادها من لجنة المبادرة العربية.
- عدم شرعية المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية و ولا تفاوض مع الاستيطان.

---

[1] – الخالدي، رشيد، القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، ص22–26، مرجع سبق ذكره.

[2] – عريقات، صائب، **الالتزامات بخارطة الطريق**، كشاف الجزيرة، 2011/2/14، http://transparency.aljazeera.net/ar

وبناءً علي هذه المرتكزات ترى الباحثة أن السلوك التفاوضي الفلسطيني برز بشكل مغاير لما سارت عليه المفاوضات السابقة، فعلي صعيد الإدارة التفاوضية تمت إعادة بناء دائرة المفاوضات الفلسطينية بشكل مهني، وتم إنشاء وحدة دعم المفاوضات والتي تشكلت من طواقم فنية عالية القدرة والمستوى، أما علي صعيد التعامل مع الموقف التفاوضي فقد بدا أن هذا الموقف ذهب إلي السير في الجزيئات فيما يخص الموقف التفاوضي العام مما بات يؤثر علي مخرجات الموقف التفاوضي نفسه، ففي الوقت الذي يقر فيه الرئيس الفلسطيني في النقطة الخامسة يعدم شرعية بقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة، ذهب المفاوض الفلسطيني للتفاوض حول موضوعة تبادل الأراضي وبقي الخلاف فقط علي النسبة والمثلية.

كما تلاحظ الباحثة أنه وعلي الرغم من أن السلطة اعتبرت أن ما تضعه من موقف بخصوص الذهاب إلي المفاوضات ليس شرطاً مسبقاً فيما يخص الاستيطان وإنما التزام كما نصت عليه خارطة الطريق، إلا أننا نجد أن السلطة تنازلت عن هذا الالتزام وذهب إلي المفاوضات غير المباشرة رغم أن القرار الاسرائيلي لم يكن إيقاف الاستيطان، إنما تجميده لفترة زمنية مجددة ثم تلا ذلك أن السلطة اشترطت التقدم في المباحثات التمهيدية من أجل الذهاب إلي مفاوضات مباشرة، ولكن ذلك لم يحدث وذهبت السلطة إلي مفاوضات مباشرة لاحقاً وهي كذلك انتهت بدون نتيجة ثم القضية الجذرية الأخرى هي الموافقة مرة ثانية علي الحلول الجزئية (مناقشة الحدود والأمن) رغم أن السلطة والطاقم التفاوضي الفلسطيني يركز طوال الفترة علي مناقشة القضايا كرزمة واحدة[1].

لقد مثلت مفاوضات (أنابوليس) مرحلة مهمة في فهم طبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ليس من باب التقسيم الزمني للمفاوضات، فالتقسيم الزمني وعلي الرغم من أهمية في دراسة أي حالة تفاوضية إلا أنه ليس على تلك الدرجة من الأهمية في الحالة الفلسطينية، فسياسة المراحل والتقسيمات هي استراتيجية اسرائيلية اتبعت منذ اتفاقية اوسلو لخدمة الاستراتيجية الاسرائيلية لعملية التفاوض، بهدف تضليل المفاوض الفلسطيني ومحاولة إبعاده عن الهدف العام الذي حدده وهو الوصول إلي المرحلة النهائية بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة[2]. وكما يرى الكاتب والمحلل السياسي د. رائد نعيرات إن مرحلة أنابوليس أحتلت أهمية استثنائية علي العديد من الأصعدة[3]:

أولاً: لقد تم اعتماد نظرية جديدة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وهي ما أطلق عليها المسار الأول(track one) فيما يخص بناء النظرية التفاوضية علي مسار الضفة الغربية وهذه النظرية قامت علي مجموعة من الأسس من أبرزها المشاركة المباشرة في إقامة المؤسسات وبنائها، إشرافاً وتنفيذاً

---

[1] – تقرير مدار الاستراتيجي، 2009، مرجع سبق ذكره، ص23– 24.

[2] – نعيرات، رائد، **دراسة حالة: الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية منذ أنابوليس 2007–2011**، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، 2011.

[3] – المرجع السابق.

ومراقبة الشريك الكامل وأيضا البدء في بناء المؤسسات وتقوية الاقتصاد الفلسطيني لتكون جاهزة عند قيام الدولة الفعلي.

ثانياً: الانقسام الفلسطيني جغرافياً وسياسياً والذي قاد إلي طرح قضية الشرعية سواء الشرعية التمثيلية أو شرعية التطبيق، وهذه الجدلية اختلفت الأطراف في تناولها، فالإسرائيليون استغلوها بين الفينة والأخرى للطعن في قدرة المفاوض الفلسطيني.

ثالثاً: انفراد الولايات المتحدة برعاية المفاوضات عبر السيطرة الأمريكية علي مجريات العملية التفاوضية، إما بشكل انفرادي أو من خلال الرباعية، أو عبر المشاركة الكاملة الامريكية في بناء مؤسسات الدولية الفلسطينية

رابعا: وصول مرحلة التفاوض الفلسطيني– الاسرائيلي الي النهايات؛ بمعني أنها تحولت إلي مرحلة القرارات وليست الجدليات والبحث في الآليات والادوات والاستراتيجيات وهذا ما عبر عنه الدكتور صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بقوله:" لم نعد في حاجة إلي مفاوضين، وإنما إلي قرارات من صناع القرار" وأكد أيضاً علي أن هذه المرحلة سوف تركز علي أربعة مسارات متوازية هي المفاوضات الثنائية للحل النهائي، واستحقاقات خارطة للطريق والتنمية الاقتصادية، وبناء مؤسسات الدولة[1].

علي هذه الخلفية شرع المفاوض الفلسطيني في السير في عملية التفاوض منذ (أنابوليس) واتخذ مسارين الاول وهو البدء في بناء مؤسسات الدولة المدنية والأمنية علي أسس وقواعد جديدة، والمسار الثاني: وهو المفاوضات ضمن قاعدة السير بأقصى سعة ممكنة تجاه الهدف لذلك فقد عقدت أكثر من 288 جولة تفاوضية بين اللجان المختلفة (فقد تم تشكيل 12 لجنة لهذا الغرض)، عدا عن اللقاءات الدورية والتي تم الاتفاق عليها أن تعقد كل اسبوعين بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الاسرائيلي[2].

ولكن الامور لم تجرى كما هو مخطط لها لعي ألأقل فلسطينيا ولم تحقق هذه المفاوضات النتائج المرجوة منها فاتخذت حكومة (أولمرت) قراراً بشن حرب علي غزة وتلا ذلك استقالة الحكومة والإعلان عن انتخابات مبكرة في اسرائيل مما أدي إلي صعود نتنياهو.

لرئاسة الوزراء ولم يتبقى من إرث (أولمرت) السياسي إلا الحقيقة التي وضعها أمام الاسرائيليين ورئيس الحكومة الذي سيخلفه بأن عدم التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين سيقضي علي دولة يهودية بإسرائيل[3] وما أطلق عليه فيما بعد وديعة (اولمرت) والتي من خلالها تقدم الجانب الاسرائيلي بغرض من أهم ملامحه ما يلي[4]:

---

[1] – **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين انابوليس والقمة العربية في دمشق**، تقرير معلومات، 2007–2008، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[2] – صبحية، صلاح، **وثائق الجزيرة لقلب الحقائق**، شبكة فداء الأقصى الإعلامية، 2011/2/16
http://www.fedaaqsa.com/newsdetails.aspx?id=814

[3] – تقرير مدار الاستراتيجي، 2009، مرجع سبق ذكره، ص57.

[4]–جلسة مفاوضات في عهد اولمرت، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2011/2/14، www.malaf.info//page=show

أولا: قاعدة المفاوضات هي خارطة الرابع من حريزان عام 1967م.

ثانيا: الهدف النهائي لعملية السلاح هو تحقيق مبدا الدولتين استناداً لهذه التفاهم.

ثالثا: طرح الجانب الاسرائيلي ضم 6.5 % من مساحة الضفة الغربية وإعطاء ما نسبته من مساحة أراضي العام 1948 وتكون النسبة الباقية يدل الممر الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعا: طرح الجانب الاسرائيلي بأن تكون الاحياء العربية في القدس الشرقية جزءاً من فلسطين؛ في حين تكون جميع المستوطنات الاسرائيلي التي أقيمت في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيلي أما فيما يتعلق بالبدة القديمة فستكون تحت مفهوم يسمي الحوض المقدسي مع ترتيبات خاصة لموضوع السيادة[1].

خامساً: فيما يخص قضية اللاجئين طرح الجانب الاسرائيلي عودة 1000 لاجئ فلسطيني إلي اسرائيلي سنويا لمدة خمس سنوات.

سادساً : فيما يخص الامن فقد طرح الجانب الإسرائيلي دوله منزوعة السلاح، ويكون لإسرائيل السيطرة علي المجال الجوي بفلسطين.

وفي العام 2009 تميزت هذه السنة بجمود السلام كما صرحت القيادة الفلسطينية ويعود ذلك الي ثلاثة أسباب[2]:

أ. تنحي (اولمرت) نتيجة الفضاح التي حاصرت حكومته التي حاصرت حكومته وعجز ليفني عن تشكيل الحكومة مما ادي الي انتخابات مبكرة اتت بحكومة متطرفة.

ب. احتجاج القيادة الفلسطينية علي الحرب علي غزة وإعلانها وقف المفاوضات.

ت. تراجع الادارة الامريكية عن تعهداتها بإعطاء الأولوية لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وأيضا تراجعها عن وعدها يوقف الاستيطان وإعلانها عن خفض سقف توقعاتها مما يعني أنها سوف تقوم بالتركيز علي خطوات بناء الثقة والسعي إلي الحافظة علي ما تم إنجازه محاولة تقليل الخسائر والاضرار لحين تهيئة ظروف ملائمة للمفاوضات وبذلك تكون الولايات المتحدة قد عادت الي المربع الاول.

في ظل هذه البيئة التفاوضية واجة الموقف التفاوضي الفلسطيني جملة ممن المحددات الداخلية والاقليمية والدولية فعلي الصعيد الداخلي بقي الانقسام العنصر الاساسي للعملية التفاوضية وبقي يسيطر علي المشهد السياسي، وعلي ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني فعدم سيطرة السلطة علي جزء من الأرض الفلسطينية (قطاع غزة) أدخلت طرفا جديدا في المفاوضات يحمل قضيتين مهمتين علي الصعيد الاسرائيلي والدولي ألا وهما قضية الجندي الاسير وقضية التهدئة التي اتخذت مساراً آخر مساراً في التفاوض حولهما، وطبيعة مغايره لمسار المفاوضات.

---

[1] – مجموعة مؤلفين، قراءات استراتيجية إسرائيلية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

[2] – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي 2009، ص116–117.

شكلت هذه المعادلة الجديدة جدلية دارت حول النهاية المتوقعة للعملية التفاوضية والاطراف الفاعلية فيها، وهذا ما أحال المفاوض الفلسطيني إلي مرحلة جديدة وهي القدرة علي التفاوض ولكن عدم القدرة علي تنفيذ ما ستفسر عنه المفاوضات[1].

أما علي الصعيد الإقليمي فقد اعتمدت السلطة الفلسطينية علي ما سمي بلجنة المبادرة العربية، والتي كذلك شابها الكثير من الجدل حول دورها ومهامها فقد انقسم الموقف العربي في هذا الخصوص إلي موقفين أولهما: موقف الدول المعارضة للعملية التفاوضية سواء فيما يخص مخرجاتها أو فيما يخص استراتيجياتها، والثاني: هو الدول الداعمة للعملية التفاوضية، وهذا ظهر جلياً بعيد القمة العربية التي عقدت في قطر بعد الحرب علي غزة هذا وقد تحول دور لجنة المتابعة العربية من ورق دعم وإسناد إلي ورقة منح شرعية للسير في المفاوضات[2].

أما علي الصعيد الدولي فقد احتكت الولايات المتحدة الامريكية العملية التفاوضية بالكامل وبالذات عقب مجيء إدارة الرئيس (أوباما) وتعيينه (جورج ميتشل) مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط وفي نفس الوقت تعيين (توني بلير) سفير للرباعية في الشرق الأوسط، فقد شهدت سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تحولاً نوعياً في السياسة الأمريكية في المنطق العربية، ولكن عند تحليل مكونات ومحددات الفعل السياسي للإدارة الأمريكية نجد أن الادارة الجديدة لم تجر أي تغيير نوعي في سياساتها تجاه العملية التفاوضية ولقد ارتكزت علي الادارة النوعية لعملية التفاوض أو ما يمكن أن يطلق عليه المهنية العالية في الإدارة التفاوضية كالاستراتيجيات والتكتيكات وتجزئة الكليات، وذلك انسجاماً مع الاستراتيجية الاسرائيلية في التفاوض[3].

إلا أننا إذا نظرنا إلي كليات الموقف الأمريكي نجد أن موقف الإدارة الأمريكية لم يتغير كثيراً، فتم تقسيم نوعية المفاوضات إلي مفاوضات غير مباشرة أو تمهيدية، ومن ثم مفاوضات مباشرة فإن دراسة السلوك الأمريكي تجاه القضايا التفاوضية من ناحية، وتجاه استراتيجيات التفاوض من ناحية أخرى يشير إلي أن الموفق الامريكي لم يتغير في كلا الموضوعين ولكن التغير الذي حدث هو تغيير في لغة الخطاب السياسي فقط[4].

فقد تميز الخطاب الأمريكي في هذه الفترة بعدة سمات **أولها:** التفاؤل: **وثانيها** التحديثات الزمنية قصيرة الأمد **وثالثها:** محاولة تبيان أن هناك تغيراً من خلال الاتزان في الخطاب الموجه إلي طرفي الصراع الفلسطيني والاسرائيلي واستناد الخطاب علي المواقف المسبقة للإدارة الأمريكية وخصوصاً فيما يخص الاستيطان.

---

[1] – كيالي، ماجد، **معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية بين خنوع المفاوضين وجنوح المقاومين**، مجلة شؤون عربية عدد 137، 2009، ص104.

[2] – معشر، مروان، هل ماتت عملية السلام الجديدة قبل أن تولد؟، مرجع سبق ذكره، www.carnegieendowment.org

[3] – الشريف، ماهر، الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام، موقع حزب الشعب الفلسطيني، 2011/2/6. http://www.palpeople.org

[4] – المرصد السوري، تفاصيل خطة باراك اوباما للسلام في الشرق الأوسط، 2011/2/22 /http://www.syriahr.com

إلا أنه ورغم هذا النوع من الخطاب فإن الموقف السياسي لم يتغير فالإدارة الأمريكية اتبعت نفس الأسلوب في الضغط علي الطرف الفلسطيني للذهاب إلي المفاوضات وتحطيم المواقف السابقة للمفاوض الفلسطيني كما حدث في رسالة الرئيس أوباما إلي الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وفي نفس الوقت تقديم الاغراءات للطرف الاسرائيلي كما حدث في رسائل العروض الموجه إلي اسرائيل بغية أقناعها بتجميد الاستيطان[1].

الموقف التفاوضي الفلسطيني:

حدد الرئيس الفلسطيني في خطابه في الخامس من تشرين الثاني 2009 المعالم الرئيسية للموقف الفلسطيني الرسمي والتي يمثل حدود القبول الفلسطيني بأي نتائج للعملية التفاوضية والتي باتت معروفة باسم النقاط الثماني، وهي[2]:

- الوصول إلي حل الدولتين عن طريق ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن مع الاستفادة من كل ما حدث في كامب ديفيد طابا أنابوليس.
- الحدود تستند إلي الوضع الذي كان سائدا ما قبل الربع من حزيران 1967 م وإمكانية إجراء تبادل أراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحدود المائية أو التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة.
- القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية مع ضمان الوصول إلي الاماكن المقدسة.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين كما ورد في مبادرة السلام العربية.
- لاشرعية لبقاء المستوطنات فوق اراضي الدولة.
- ترتيبات أمنية يقوم بها طرق ثالث علي الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل.
- حل قضية المياه حسب القانون الدولي وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة علي المصادر المائية والسعي إلي تعاون إقليمي في مجال المياه.
- إغلاق ملف الاسرى وأطلاق سراحهم.

إذاً تقرر الباحثة مما سبق أن الموقف الفلسطيني الرسمي يتمثل في أن الهدف الرئيسي من مخرجات العملية التفاوضية هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عبر المفاوضات وبناء عليه شرعة الحكومة الفلسطينية بقيادة الدكتور سلام فياض بتنفيذ خطتها المعروفة لإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال والتي تخلصت رؤية د. سلام فياض فيها في الاعتراف الدولي والمقاومة السلمية والتنمية وبناء مؤسسات السطلة الفلسطينية المدنية والأمنية لتكون السلطة جاهزة إلي احتضان الدولة المرتقبة عشية قيامها.

---

[1] – كالباريسي ماسيمو، أطراف السلام– باراك اوباما بين عباس ونتنياهو، 2011/1/7، http:/wwwalquds.com/node/225892

[2] – النقاط الثماني لأبي مازن، صوت القدس أونلاين، 2011/2/12، http://www.alqudsinfo.com/vb/showthread.php?t=14456

وكما يرى د. رائد النعيرات أن هناك جدليات حول فلسفة الفلسطيني ومخرجاته من جه ومن جه أخرى حول القدرة علي انتاج مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال. معتبراً الانتقاد الرئيسي الموجه إلي هذه الفلسفة التفاوضية الفلسطينية كونها لا تضع أولوية انهاء الاحتلال بدل قيام الدولة مع إن الهدف الأساسي الشعب الفلسطيني بكل أطيافه وشرائحه السياسية والاجتماعية يقوم علي انهاء الاحتلال وليس إقامة الدولة أو بمعني آخر تقديم موضوعه التحرير علي موضوع الدولة[1].

[1] – نعيرات، رائد، دراسة حالة: الموقف الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية– الاسرائيلية منذ أنابوليس، مرجع سبق ذكره، ص10،.

الفصل السادس

انعكاس استراتيجيات التفاوض الفلسطينية المتبعة على مستوى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها

مقدمة:

لقد أسفر المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي عن جملة من الاتفاقيات المبرمة بينهما، كان أهمها اتفاق أوسلو الذي يعتبر الاتفاق الأساس أو الأم، حيث انبثقت عنه كل الاتفاقيات اللاحقة، وغدا مرجعية لعملية التسوية برمتها .ولما كانت الاتفاقيات ت مثل مخرجات العملية التفاوضية، فإنها ستعكس طبيعة مدخلات تلك العملية ابتداء، وإذا وقف المراقب على خلل ما يعتري ما أسفرت عنه جهود التفاوض. فإن ذلك يدل بالضرورة على أن الخلل ينال تلك البدايات إجمالا، والعكس صحيح، بحكم ارتباط النتائج بمقدماتها والمخرجات بمدخلاتها؛ والحصاد من جنس البذار.

مثلت محطة أوسلو أخطر مراحل الصراع لما ترتب عليها من أبعاد وتداعيات جعلت من الاتفاق يمثل نقطة تحول بارزة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، غير أن طبيعة التحول المذكور لم تأت استجابة لاستحقاقات التفاوض بوصفه عملية تبادلية، وهو ما يقتضي أن يكون التحول تبادليا وذو اتجاهين أيضا. عندها يكون التفاوض قد حقق بع ض ما هو مطلوب إلا أنه كان أحادي الاتجاه من خلال الانقلاب في علاقة المنظمة بدولة الاحتلال دون أن يوازيه انقلاب في موقف الاحتلال تجاه الحقوق الفلسطينية، وبذلك تتأكد أهم مظاهر الاختلال في العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية . وكانعكاس لهذا الاختلال، كانت الحاجة تظهر بين فينة وأخرى لإبرام اتفاقيات جديدة لتفسير بعض ما تم إجماله في أوسلو، واتفاقيات أخرى لتنفيذ ما يتم التوصل إليه، ومن ثم تعاد الكرة للتفاوض مجددا حول بعض القضايا التي تم الاتفاق عليها مسبقا وهكذا دواليك .فيما يأتي تسليط للأضواء على أبرز الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

اتفاق أوسلو:

جاء اتفاق أوسلو تتويجاً لسلسلة من جولات التفاوض السرية التي انعقدت في العاصمة النرويجية أوسلو على مدار سبعة أشهر بين فريق فلسطيني يمثل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة، وآخر إسرائيلي مثل الحكومة الإسرائيلية في حين هـ.ما يعني وفقا بلقزيز أن الاتفاق لم يتبلور في سياق مفاوضات التسوية في مدريد وواشنطن، بل جاء كثمرة لصفقة سرية على هامش عمل الوفد الفلسطيني المفاوض.[1]

ثمة مفارقة تكشفها عملية اللجوء للتفاوض السري في أوسلو في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات واشنطن الثنائية العلنية المنبثقة –عن مؤتمر مدريد– تسير على قدم وساق، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن المغزى الداعي لانعقاد مفاوضات سرية في أوسلو طالما كان هناك خط للتفاوض الرسمي والعلني في واشنطن، هل هناك اعتبارات محددة تخص أحد طرفي التفاوض أو كليهما دفعت بالمسار السري للتفاوض؟ هل هناك منجزات تتوقف على التفاوض السري بحيث يصعب إنجازها في المفاوضات العلنية؟ أم أن للأمر علاقة بالرغبة في تبديل عنوان الجهة التي تفاوض فلسطينياً، وما هو الثمن المطلوب لتحقيق

---

[1]– بلقزيز، عبدالإله، "**عن الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي ليس في الإمكان أسوأ مما كان**"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة السادسة عشرة، العدد178 ، كانون الأول/ديسمبر 1993، ص29.

ذلك؟ وهل كانت أوسلو بالنسبة للمنظمة خياراً يمكن الأخذ به كاجتهاد تمليه قراءات معينة للتطورات السياسية؟ أم كانت خياراً لا بديل عنه على ضوء رغبة المنظمة بالبقاء كجزء من اللعبة السياسية القائمة؟ هل تصلح أوسلو أن تكون خاتمة للصراع؟ أم ستفتح له باباً جديداً بعد إنجاز الإزاحات المطلوبة في مواقع اللاعبين؟ فتتبدل أشكال الصراع وأدواته.

البيئة التفاوضية لاتفاق أوسلو:

تشير كل الشواهد إلى أن البيئة السياسية الدولية التي أنضجت الوصول لاتفاق أوسلو وما شهدته من تحولات عالمية لم تكن مواتية للعرب والفلسطينيين، وقد أشار قريع المفاوض الفلسطيني في محادثات أوسلو إلى هذه الحقيقة، حيث عبر عن الاستعداد لخوض غمار تجربة تفاوضية، من المقرر لها أن تجري في أسوأ ظروف فلسطينية، وضمن أصعب معطيات يمر بها الوضع العربي، ناهيك عن وضع دولي تهب فيه الرياح على عكس ما كانت تشتهيه سفينة الكفاح الوطني الفلسطيني [1].

ويضيف قريع مؤكداً على ذات الفكرة في موطن آخر بالقول "قبل أوسلو كنا نعيش زمن الانهيارات الكونية والإقليمية الكبرى، من سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي في حرب الخليج الأولى مروراً بأكبر انقسام شهده النظام العربي منذ نشأته" [2].ويؤكد مرة أخرى بالقول" إن اتفاق أوسلو في مجمله محصلة موضوعية لميزان قوى شديدة الاختلال، سواء أكان ذلك الخلل على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد العربي الدولي"[3].

من الواضح أن التفاوض قد خضع للتقلبات والتحولات الدولية والإقليمية والمحلية، ومحاولة تسويقها كظروف ضاغطة لتبرير ذهابه لخيار التفاوض، والحقيقة أن حركة المتغيرات المذكورة كان ينبغي لها أن تمنع الاندفاع نحو مسار التسوية لا التسريع به، ذلك لأن نتائج التفاوض لن تكون سوى انعكاس دقيق لحركة المتغيرات التي يقر فريق التفاوض على أنها في غير صالح العرب والفلسطينيين من هنا فإن خيار التفاوض لا يصلح أن يكون بحال مدخلاً لتعديل الموازين المائلة لغير صالح العرب والفلسطينيين بل سيكون في مضمونه ترجمة لهذا الخلل وتأكيداً عليه إذ من غير المتوقع أو المعقول أن تأتي الاتفاقيات الناجمة عن التفاوض بنتائج تناقض سياق تطور الأحداث في المنطقة العربية والعالمية أن العرب والفلسطينيين يملكون القدرة على حرف مسار التطورات بالطريقة التي تنسجم مع مصالحهم طالما هم يفتقدون إلى القوة اللازمة لكل ذلك بدت نتائج أوسلو من السوء ما دعا منير شفيق إلى القول "أنه من

---

[1] قريع، أحمد، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوسلو**، مرجع سابق، ص44.

[2] قريع، أحمد، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني"**المفاوضات والمقاومة:"البحث عن مقاربة جديدة (مطبوع)**البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، –بدائل، 2008، ص29.

[3] المرجع السابق، ص31.

المتوّقع أن يخرج اتفاق فلسطيني (إسرائيلي) حول الحكم الذاتي أقل سوءا من الاتفاق الذي جرى عبر مفاوضات سرية في أوسلو" [1].

المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على برنامج عمل المنظمة:

تشكل المتغيرات السياسية المحلية والدولية في العادة مدخلا مناسبا تلج منه بعض القوى السياسية لإعادة صياغة برامجها وأهدافها وتحالفاتها، فيما تعمد أخرى لاتخاذ تلك المتغيرات مبرراً لإحداث انقلاب حاد على توجهاتها وسياساتها المعلنة على مدار سنين طويلة يترتب على المتغيرات السياسية الكثير من الاستحقاقات التي تمثل تحدياً كبيراً يواجه القوى السياسية العاملة فبعضها ينجح في صياغة توليفة سياسية تشتمل على الجمع بين المتطلبات التي تفرضها المتغيرات من جهة، والمحافظة على المبادئ العامة والحقوق الأصيلة من جهة أخرى، وهذا يؤشر على قدرة تلك القوى على تجاوز التحدي الذي تفرضه تلك المتغيرات باقتدار، ويؤكد في الوقت ذاته على أهلية تلك القوى للبقاء على الخارطة السياسية لاعبا كفؤاً، أما تلك القوى التي لا تسعفها قدراتها على صياغة توليفة كهذه، أولا تتوفر لديها الرغبة لفعل ذلك، فإنها تسعى للتماهي دون تحفظ مع ما تفرضه حركة المتغيرات من استحقاقات لذا تقوم هذه الجهات بالانتقال من موقع على الخريطة السياسية إلى موقع آخر مغاير، بحيث لا ينسجم مع برامجها وأدبيتها المعلنة بأي صورة من الصور، وهو ما يفتح الباب في المحصلة لإبداء الاستعداد للعمل المشترك مع الجهات التي مثلت لها نقيضا تاريخياً.

إن عدم قدرة الأطراف السياسية على استيعاب المتغيرات من جهة، والحفاظ على كينونتها وحضورها من جهة أخرى، يدفع بها لتتكيف معها استجابة لمصلحة تتعلق بالذات (التنظيم أو الفصيل)، وتقبل بمنطقها عن طريق التبديل في مواقفها والتغيير في برامجها نزولاً عند مقتضى تلك المصلحة، وغير آبهة بالآثار السلبية المترتبة على ذلك تجاه القضية التي تمثل.

المتغيرات التي دفعت منظمة التحرير لقبول أوسلو:

ساهمت متغيرات كثيرة وتعقيدات أحاطت بقيادة منظمة التحرير، في حسم خيارات القيادة الفلسطينية تجاه برنامج التسوية والذي كان حاضرا لديها منذ فترة طويلة وقد تنوع شكل تلك الاعتبارات، حيث عكس بعضها البعد الداخلي، فيما عكس الآخر بعدًا خارجياً.

شعور المنظمة بالعزلة الدولية ورغبتها بالخروج منها:

سبق وأن تناولت الباحثة هذه الجزئية بإسهاب، لكن ما سيتم التركيز عليه في هذا المقام هو ربط هذا المعطى بالمسار الذي اتخذته قيادة المنظمة كاستجابة لآثاره، وتسليط الضوء على تداعيات هذه الاستجابة التي تمثلت بالقبول بمنطق المتغيرات والخضوع لاتجاهاتها، بعد أن فقدت القدرة على المساهمة في صناعة التغيير المنشود من وجهة النظر الكفاحية التي كانت تتبناها.

---

[1] شفيق، منير، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، ص11.

أشار أحمد قريع إلى التداعيات التي ألمت بالمشهد الدولي الذي تبدلت فيه كثيراً من الحقائق والمسلمات السياسية، على ضوء انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين اللذين حكما معا مجرى العلاقات الدولية طوال الفترة الزمنية اللاحقة للحرب الكونية الثانية، مبيناً أن الحليف الدولي الكبير أصبح يسمى الاتحاد السوفييتي السابق، كما تبدلت عدة نظم سياسية وتغيرت خرائط بلاد كثيرة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وباتت الولايات المتحدة التي كانت دوماً تنظر بعين عدم الارتياح إلى نضال الشعب الفلسطيني، القوة العظمى الوحيدة، المهيمنة على مقاليد القرار الدولي من دون أي منازع، الأمر الذي ألحق الحرج بالموقف الفلسطيني وجعله أكثر انكشافاً أمام متغير دولي هائل وحاسم وخصوصاً مع تآكل الوضع العربي، وغياب أي حاضنة لهذا الشعب الذي أصبح يواجه استحقاقات تحولات دولية أكبر وأعظم من قدرته على استمرار وإدامة كفاحه الوطني ونيل حقوقه[1].

وقد عبر قادة المنظمة بوضوح عن مخاوفهم من أن تطال تلك المتغيرات منظمة التحرير وتهدد بتجريدها من كل ما كانت قد حققته من مكاسب وطنية وما حازته من صفة تمثيلية[2].

يتبين على ضوء ما سبق أن تفكير القيادة الفلسطينية يتعلق بهدف حماية المنجزات التي حققتها المنظمة في مسيرتها النضالية، والحفاظ على مكتسبات الصفة التمثيلية التي تحملها، وهو توجه دفاعي لا هجومي، ويدل على فقدان القوة الدافعة لتحقيق المزيد على طريق النضال، والاكتفاء بالحفاظ على انجازات تم تحقيقها. وإذا أضفنا إلى ذلك فكرة حصاد نتائج زرع نضال السنين الخوالي التي رددها القادة كإحدى مسوغات الانخراط في مسيرة التسوية، تبين لنا أن طاقات العطاء قاربت على الانتهاء وأن مخزون النضال شارف على النفاذ في هذه الأثناء أصبح هدف الإبقاء على المنظمة في الواجهة السياسية يمثل حدود قدرة القيادة من جهة، ومنتهى آمالها من جهة أخرى، لاشك أن التوجهات والبرامج التي تستند إلى مثل المعطيات ستجعل من المنظمة عبئاً على القضية بينما المفترض أن تتولى هي حمل أعبائها.

التحسب لقيام البديل عن المنظمة:

لم تأخذ منظمة التحرير في الحسبان أن حركة الزمن تحمل في أحشائها عوامل التغير التي تستهدف بنية المؤسسات والتيارات السياسية، وبدلا من التحوط لذلك ومحاولة منع وصول التغيير لبنيتها عن طريق منع الأسباب الداعية لذلك كالفساد وتبدل الأولويات و الانحراف عن المسار، فقد عمدت لمجابهة النتائج المترتبة على ذلك، وهي بذلك تضع نفسها في مواجهة الصيرورة المنطقية للأحداث، يعني أنها تريد أن تكون صانعا للحدث وفقاً لرغباتها لا وفقاً لما تمليه السياقات الطبيعية لها، وهذه تشكل أحد أهم أسباب تعثر المنظمة وفشلها خصوصاً في المسار التفاوضي.

من هنا رأت المنظمة في القوى السياسية الصاعدة على الساحة الفلسطينية منافساً يستهدف الحلول محلها، بدلاً من أن تتعاطى مع الموقف على قاعدة التكامل في الأدوار، واستثمار التنوع في تقوية فرص الحصول على الحقوق وإنجاز التحرير.

---

[1]– قريع، أحمد، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من مدريد وحتى خريطة الطريق، مفاوضات أوسلو**، مرجع سابق، ص43.

[2]– قريع، أحمد، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني"**المفاوضات والمقاومة:"البحث عن مقاربة جديدة**، مرجع سابق، ص30.

تحسس المنظمة من صعود قوى في الساحة مرده تخوفها من منافستها على الصدارة، وهو تأكيد آخر على أن سلوك وتوجهات قادة المنظمة محكومة باعتبار يقضي أن تبقى المنظمة في واجهة المشهد السياسي، كان المطلوب من قادة المنظمة تبرير تخوفهم من قيام البديل عنها، وإثبات أن هدف الإبقاء عليها في الواجهة يمثل مصلحة عليا للشعب الفلسطيني.

البدائل الممكنة للحلول محل المنظمة:

لقد رهنت قيادة المنظمة مواقفها السياسية في الكثير من المحطات من أجل تحقيق هدف يتمثل بعدم ظهور البديل الذي يمكنه أن يحل محلها في قيادة الشعب الفلسطيني، وقد ظهرت عدة إمكانات لظهوره على المسرح السياسي، وكان منها على سبيل المثال:

❖ حركة حماس

يرى أبو نحل أن ازدياد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة عام1987 ،كان له تأثيره المباشر على القيادة الفلسطينية فقد وجدت تلك القيادة المقيمة في تونس نفسها بين شقي رحى انتفاضة شعب يقوم بها أطفال الحجارة ثم حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس، فخشيت القيادة من تمكن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثم تصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال فقد كانت المنظمة تدرك أن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل طويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حل ما بشكل من الأشكال [1].

ومن هنا فإن الباحثة تتفهم أن التنوع في طرائق العمل الوطني، وما يتصل به من تعدد للأطر العاملة يقتضي قيام نوع من التنافس والتجاذب بين هذه الأطر، أمراً ليس سيئاً إذا دار في حدوده المنطقية وضمن محددات المصلحة الوطنية، لكن أن يؤدي ذلك التنافس للانحراف الحاد عن مسيرة النضال والمصالح الوطنية، بحيث تبدو القضية برمتها، والمصالح الجمعية العليا كواحدة من الأوراق التي يستخدمها فصيل ما للإبقاء على ذاته حاضراً في المشهد السياسي لهي خطيئة سياسية.

أوضح قريع أن ما يؤكد على هواجس المنظمة تجاه المتغيرات المحلية والإقليمية، وخوفها مما يحتمله ذلك من ظهور البديل كمقتضى لذلك، خصوصاً الإسلامي منه، هو تخوف قيادة المنظمة من تداعيات الثورة الإيرانية على المنطقة وامتدادها إلى جنوب لبنان، ناهيك عن امتداداتها إلى داخل الأراضي الفلسطينية [2].

---

[1] أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**، مرجع سابق، س459.

[2] قريع، أحمد، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من مدريد وحتى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوسلو**، مرجع سابق، ص78.

في الحقيقة إن ما يجمع بين الثورات هو أكثر بكثير مما يمكن أن يفرق بينها، وبغض النظر عن التباينات الفرعية بين ثورة وأخرى، لكن أن يتخوف أصحاب ثورة من ثورة أخرى لهو أمر يفتح باباً للوقوف على أوجه الخلل الداعية لذلك.

فالأصل الجامع لثورات التحرر من الاحتلال، أو التخلص من الطغيان هو الرغبة بالخلاص من الظلم، هذا هو القاسم المشترك والعنوان الكبير الجامع، لكن حين تتغلب الاعتبارات الثانوية على هذا الأصل المهم، فإن ثمة دليل واضح على الضبابية في الرؤية التي تؤسس لفعل طلب الحرية والخلاص من الاحتلال.

الوفد الفلسطيني المفاوض ما قبل أوسلو:

لم يتوقف تخوف قيادة المنظمة من البديل الذي قد تجسده حماس فقط، بل تعلق الأمر بكل إمكانية تحتمل الدفع به للساحة، حتى لو كان الوفد الفلسطيني المفاوض. يوضح ممدوح نوفل القيادي في منظمة التحرير، أنه منذ بداية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وحتى قبل تبدأ جولاتها الرسمية في مدريد عام 1991كان الهم الطاغي على تفكير أبو عمار وعدد كبير من القيادة الفلسطينية هو موقع ودور منظمة التحرير في المفاوضات، والخوف من تحول الوفد الفلسطيني إلى قيادة بديلة حتى لو لم يكن أي عضو من أعضاء الوفد مستعدا للتفكير في هذا الموضوع[1].

بل ذهب نوفل إلى أبعد من ذلك عندما كشف أن أبو مازن طالما ذكر بموقف أبو عمار الرافض للمفاوضات فيما مضى، تفاديا لما قد تحتمله من إفراز قيادة بديلة عن قيادة المنظمة، فيما صار بعد ذلك مستعداً للتوقيع على أي اتفاق، بعد أن صار هو عنوان التفاوض[2].

أما إدوارد سعيد فقد نقل شهادة المستشار القانوني للوفد الفلسطيني للمفاوضات في واشنطن، رجاء شحادة، حيث أخبر الأخير سعيد عن قراره بالاستقالة من عمله، إذ اتضح له وقتها أن منظمة التحرير في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربية وغزة، وأنه شعر تبعا لذلك أنه لا فائدة من الاستمرار في موقعه، ويضيف سعيد بأن هذا الموقف شكل بالنسبة له إشارة تقود لاحتمال قيام عرفات بإبرام اتفاق سلام سري منفصل مع الإسرائيليين [3]. ومما يعزز هذه الشهادة ويمنحها الكثير من الوجاهة ذلك الحديث الذي أكد فيه قريع عل ى قدرة المنظمة واستعدادها لإفشال أي حل فيه تجاوز لها أو افتئات على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني [4].

يعود ممدوح نوفل للتأكيد، على موقف ياسر عرفات" الذي كان يطالب بوضع مشروع دولة مستقلة، وهو يعرف أن المطروح مختلف تماما عما يريد، كان همه تعقيد الأمور وليس تسهيلها، كان يريد تعقيد المفاوضات ويريد من الوفد أن يتطرف حتى يعرف الأمريكان أن أبو عمار هو المرجعية، وأنه أكثر

---

[1] نوفل، ممدوح، **قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة**، ط1 ، عمان :الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص32.

[2] المرجع السابق، ص94 – 95.

[3] إدوارد، سعيد، **نهاية عملية السلام أوسلو 1 وما بعدها، ط1** ، بيروت، دار الآداب، 2002، ص116.

[4] قريع، أحمد، **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطري ق1 مفاوضات أوسلو و**، مرجع سابق، ص79.

مرونة من الوفد المفاوض، ليس مهما ما يمكن تحقيقه مما سيوضع في الأوراق والمشاريع، المهم دخول المنظمة على خط المفاوضات المباشرة"[1].

ويضيف نوفل في موضع آخر، "أن التوجيهات التي كانت تعطى للوفد في واشنطن قبل وبعد كل جولة تفاوض، كانت تدفع باتجاه التشدد والتصلب في وجه المفاوض الإسرائيلي، وباتجاه طرح مسألة إعادة العلاقة بين المنظمة والإدارة الأمريكية، وفي الوقت الذي كان فيه أبو عمار يحاول دفع الوفد للتصلب والتشدد في المفاوضات، كان يكثر من الحديث في مجالسه الخاصة عن أهمية المفاوضات السرية كان يتعمد تكرار هذه المقولة أمام الفلسطينيين القادمين من (إسرائيل) وأمام كل الجهات الدبلوماسية والرسمية العربية والأجنبية".[2]

يبدو أن هدف البقاء في الواجهة السياسية بالنسبة لقيادة المنظمة يمثل قضية مصيرية، وهدفاً استراتيجياً، تدور من حوله برامج العمل وتكتيكات الممارسة السياسية، وهو الأمر الذي حدا بهاني الحسن إلى القول: إن حرب عام 1973 قد غيرت كل شيء، بما في ذلك مفهومنا حول ما يجب أن تقوم به منظمة التحرير من أجل البقاء في غابة الشرق الأوسط والسياسة الدولية [3].

لكن هذا التشبث بالبقاء في الواجهة هل يتم في سياق البحث عن المصالح الوطنية أم بمعزل عنها؟ السؤال الذي لم يجب عنه فريق التفاوض الفلسطيني، نستنتج مما سبق أن الاعتبارات المستجدة (المتغيرات) التي دفعت قيادة المنظمة للانخراط في عملية التسوية هي اعتبارات لا تتعلق بجوهر الحقوق الوطنية، أو الرغبة في البحث عن حلول للمظلمة التاريخية للشعب الفلسطيني – وبغض النظر عن فاعلية هذا المسار في تحقيق ذلك –وإنما بالرغبة في الإبقاء على كينونتها عنواناً للقضية والشعب الفلسطيني وإن كان ثمة دلالة تترتب على ذلك، فإنها دلالة تتعلق بالخلل في ترتيب أولويات العمل، عبر الخضوع لمقتضى مصالح لا تتقاطع بالضرورة مع المصالح الوطنية العليا، وهذا يدل إما على قصور في الجانب التصوري لما يجب أن تكون عليه الأمور، أو انحراف عن السلوك السياسي الرشيد أو كلاهما معا.

سيكون حراك المنظمة السياسي في حالة كهذه محكوماً بالسقف الذي حددته على ضوء تلك الاعتبارات، فضلاً عن ربط معيار نجاح أو فشل مسار التفاوض بتحقيق السقف المطالبي إياه، وهي حالة تؤسس للانحراف عن المسار النضالي المفترض عموماً. ويجعل منها رهينة لمقاصد إبقائها حاضراً في اللعبة السياسية، وسيكون ذلك على حساب القضية الكبرى.كل ذلك يؤكد على أن النتائج المترتبة على هذا المسار لن تكون جوهرية طالما كانت الدوافع والأهداف غير ذلك .

---

[1] نوفل، ممدوح، **الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي"مدريد–واشنطن"**، ط1، رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1966، ص120.

[2] – نوفل، ممدوح، **قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة**، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص33.

[3] – الحسن، هاني، محاضرة مطبوعة، **الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل**، مرجع سابق، ص7.

ربط المنظمة لمصيرها بالمسار السياسي:

يمثل هذا الربط أحد حقائق المشهد السياسي الراهن، بوصفه استحقاقا ترتب على إعادة جدولة المنظمة لتوجهاتها على ضوء التحولات ا لدولية وما كشفت عنه من حقائق، وهو يحتمل من جهة أخرى خطرا يطال القضية الفلسطينية نتيجة لطبيعة الدور الذي سيناط بالمنظمة القيام به، يتبين ذلك من خلال الاستعداد للتكيف مع متطلبات مسار التسوية الخاضع في مراميه واتجاهاته لإرادة الأطراف الأكثر قوة في معادلة الصراع. ثم إن من تداعيات هذا الربط أن يجعل المنظمة تتشبث به(بوصفه خياراً مصيرياً يخصها)مهما ترتب عليه من أثمان، أو لحق بالقضية بسببه من خسائر، وبالتالي يصبح التهوين من شأنه وما يترتب عليه من حقائق صادمة. مهمة تتولى القيادة القيام بها.

الربط يفيد بوحدانية الخيار وانتفاء البدائل الأخرى، وعدم إيلائها الاهتمام اللازم، ولأن الفشل في هذا المسار سينعكس بالسلب على المنظمة كونه أصبح خيارا مصيريا بالنسبة لها على الأقل، فإنها تبدو مستعدة في كل حين لتزيين نتائجه مهما بدت عليه من القبح والسوء، من أجل الإبقاء على فرصة بقائها في المشهد السياسي متاحة، بغض النظر عن اعتبارات المصلحة العامة. كل ذلك يفسر أسباب التعثر في مسار التفاوض من جهة، واستمرار القيادة بالتشبه به من جهة أخرى، إنه منهج يعبر عن التورط أكثر منه تعبيراً عن الاختيار الحر. وكان من تداعيات ذلك الربط ركون العرب والفلسطينيين إلى الوعود الأمريكية، وقبولهم بالتخلي عن كل أشكال التعبئة السياسية والدبلوماسية والعسكرية – وكأن مسارات النضال منفصلة وليست متكاملة –فيما واصلت إسرائيل مراكمتها لأوراق القوة الدبلوماسية والسياسية "بل إنها لم تكن أكثر سعيا لتطوير ترسانتها العسكرية وتحسين مواقعها الاستراتيجية والدبلوماسية مما هي عليه الآن، إن الحق لا يغني عن السياسة والاستراتيجية والقوة، ولا يمكن أن يكون السلام الذي يشكل أكبر وأقوى هدف تطمح إليه الشعوب وتحلم به، مكافأة للضعف والعجز والتنكر للذات والابتعاد عن الأخذ بأسباب القوة" [1] .

وكان من تداعيات ذلك أيضا، تحول اهتمام قيادة المنظمة أثناء إدارة العملية التفاوضية للتركيز على إظهار أن المهم هو أن يعرف الجميع أن منظمة التحرير هي التي تمسك وتحرك جميع الخيوط [2] وهي حالة تؤدي إلى حجب الفاعلية عن أدائها تجاه الحقوق الوطنية، وتغل يدها عن الإمساك بأوراق القوة، طالما كانت الاعتبارات الأقل شأناً مقدمة على الاعتبارات الجامعة.

وفي سياق متصل، أشار شوفاني إلي" أنه مع تبني خيار التسوية على أساس شعار الدولة الفلسطينية المستقلة والعمل الدؤوب على تكريس المنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، أصبح من الضروري إخضاع جميع الاعتبارات الأخرى لهذا الهدف المركزي في نظر القيادة [3].

---

[1] غليون، برهان، **العرب ومعركة السلام نقد السياسة العملية1**، مرجع سابق، ص170.

[2] موسى، حلمي، "**منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل**، في محسن صالح محررا، مرجع سابق، ص145– 149.

[3] شوفاني، إلياس، **دروب التيه، جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**، مرجع سابق، ص85.

يتبين على ضوء ما تقدم أن هناك خلطاً واضحاً في أهداف التفاوض بالنسبة لمنظمة التحرير، يبدو ذلك من خلال حرصها على البقاء في دائرة الضوء من خلال النهج التفاوضي، الذي يستحيل إلى هدف قائم بذاته يزاحم الهدف المفترض والمتعلق بتحقيق المصالح الوطنية، هذا التزاوج في الأهداف فسح المجال أمام الطرف الآخر ليلعب لعبته المفضلة من خلال استثمار ما يراه تضارباً في الأهداف التفاوضية الفلسطينية لتحقيق أهدافه.

لذا لن يكون عسيراً عليه مساومتها في التبديل ما بين الأهداف التفاوضية الخاصة، وتلك الأهداف التفاوضية الوطنية، ليمارس معها على ضوء ذلك معادلة المقايضة، عبر تمرير الأهداف الخاصة بالمنظمة، من قبيل القبول بها شريكاً تفاوضياً (بعد أن كان يمانع في ذلك، وكانت هي تتحايل للوصول إلي ذلك) وهو ما يمنحها الشعور بتحقيق هدفها الكبير، بينما يمتنع عن الإقرار بالحقوق التاريخية الجوهرية للشعب الفلسطيني .وفي حالة كهذه يصعب على قيادة المنظمة أن تعترف بطريقة حاسمة بفشل خيار التفاوض، العاجز عن تحقيق الأهداف الوطنية، طالما بقيت هي شاخصة كأحد عناوين المشهد السياسي.

أفاد حيدر عبد الشافي في كلمة تقييميه لمسار التفاوض بعد مرور ثمانية أعوام على انطلاقه بالقول" إن الطرف الفلسطيني لم يكن قد حدد أهدافه بدقة، كانت لدينا تصورات أن هناك زخماً دولياً متعاظماً لتحقيق السلام رغم أن دلائل واسعة كانت تؤكد في حينه أن إسرائيل لن تستجيب لدواعي السلام العادل"[1].

ولذلك فإنه لا يمكن فهم الأسباب الكامنة وراء موافقة قيادة المنظمة على إرجاء المفاوضات الخاصة بالقضايا المهمة الخطيرة إلى المراحل النهائية في تنفيذ الاتفاق، مثل قضية القدس واللاجئين والحدود وغير ذلك إلا على ضوء التضارب في الأهداف التفاوضية لدى المفاوض الفلسطيني[2].

غير أن التباين في الأهداف التفاوضية لم يتوقف على أداء المنظمة التي حاولت الموازنة ما بين أهدافها كمنظمة والأهداف الوطنية العامة، بل تعدى الأمر ذلك ليكون لبعض فريق التفاوض الفلسطيني أهدافه الشخصية التي حاول تمريرها في سياق العملية التفاوضية الرسمية، وهو الأمر الذي يفاقم من عدم فاعلية العملية التفاوضية، ويسلبها القدرة على تحقيق الأهداف.

أشار صائب عريقات إلى أن هناك من كان يحاول" الظهور بمظهر القادر على إدارة المفاوضات، أو يحاول تقديم أوراق اعتماده من خلال إقناع الطرف الآخر بأنه الأقدر في مجموعته على تقديم التنازلات، ولعل هذا ما حدث في العديد من المرات في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ تمكن الجانب الإسرائيلي مباشرة أو من خلال إدخال الطرف الثاني (أمريكا أو آخرين) من فتح طرق إلتفافية

---

[1] عبد الشافي، حيدر، مقابلة مع مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، **ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام؟** 1991-1999م.

[2] عبد السلام، جعفر، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، 2006، ص135.

على المفاوض الفلسطيني للحصول على التنازلات التي لم تكن الحكومة الإسرائيلية ترغب في دفع ثمنها أو حتى التفاوض عليها"[1].

ويضيف عريقات قائلاً: "عندما كانت تفتح الطرق الالتفافية (في المفاوضات) كان المفاوض الإسرائيلي الرسمي يغلق أبوابه أمام المفاوضات الرسمية تحت ذرائع لها أول وليس لها آخر، حتى يتم الحصول على التنازل، ثم تعود القنوات الرسمية لإقرار ما حدث" [2].

كل ذلك يعني أن الاحتلال غير مضطر للتراجع خطوة واحدة إلى الخلف طالما بقيت المنظمة تقف على رأس الهرم السياسي الفلسطيني، وطالما وجد في فريق التفاوض الفلسطيني من يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة من خلال العملية التفاوضية، وبذلك يتضح أن أحد موانع حصول الشعب الفلسطيني على بعض حقوقه يتمثل ببقاء السلطة السياسية الراهنة التي تعتبر أن مجرد بقائها على رأس الخريطة السياسية الفلسطينية يمثل هدفا كبيراً لا ينبغي التفريط فيه.

عطفاً على ما تقدم، فقد رأى يزيد صايغ أن القيادة الفلسطينية كانت على قناعة بأن فشل المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود سوف يؤدي إلى تراجع شعبية ومكانة المنظمة وقيادتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهو الأمر الذي لن تقبل به قيادة المنظمة كونه يمس بشكل مباشر موقعها في المشهد السياسي، الأمر الذي يفسر سر تشبث قادة المنظمة بالخيار التفاوضي[3].

مقارنة بين خطة شامير للحكم الذاتي واتفاق أوسلو:

تساعد مقارنة كهذه في استكشاف حقيقة مواقف المنظمة تجاه مشاريع التسوية السياسية، وما إذا كانت مبدئية وثابتة بطريقة تعكس التساؤل القائل لماذا نفاوض وعلى ماذا نفاوض، في إشارة إلى وضوح الهدف التفاوضي، أم تنساق وراء حسابات أخرى تتعلق بعناوين ثانوية بالنسبة للعملية التفاوضية من قبيل من هي الجهة التي تفاوض؟ في إشارة إلى الانحراف في الرؤية والموقف تجاه المسألة التفاوضية.

في بداية عام 1991 كشفت مصادر إسرائيلية أن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، كان قد اجتمع سرا خمسين مرة بقيادات محلية فلسطينية من الداخل، بينهم إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم وفيصل الحسيني، والأكاديمية حنان عشراوي ورضوان أبو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في القدس، وحنا سنيورة رئيس تحرير جريدة الفجر وزهيرة كمال، وقصدت تلك اللقاءات مناقشة خطة شامير التي أعلنها عام1989 ، والتي كانت تقترح وقف الانتفاضة وإجراء انتخابات في مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استثناء فلسطينيي القدس لإقامة حكم ذاتي

---

[1] عريقات، صائب، **الحياة مفاوضات**، مرجع سابق، ص36-37.

[2] المرجع السابق، ص39.

[3] أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية**، مرجع سابق، ص515 ، صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص913.

محدود، من خلال قيادة محلية تتولى شؤون الإدارة المدنية مع ارتباطها أمنيا وعسكريا بإسرائيل لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات [1].

كان شامير قد قدم خطة للحكم الذاتي في العام1989 ، قوبلت بالرفض الشديد من قبل القيادة الفلسطينية، فترى الباحثة أن ثمة تشابه كبير بين مضمون اتفاق أوسلو وبنود الخطة التي قدمها شامير، غير أن رفض القيادة الفلسطينية لمبادرة شامير والقبول بأوسلو ينطوي على مغزى يتعلق بموقع المنظمة من العملية التفاوضية، بمعنى أن قبول المشاريع ورفضها لا يتوقف على مضامينها بل على دور وموقع المنظمة في هذه المشاريع، وهذا خلل سلوكي يترتب عليه الكثير من مسؤوليات التعثر في مسار التسوية، تضمنت الخطة التي أطلق عليها اسم" مبادرة إسحق شامير" الرؤية الإسرائيلية الممكنة لتسوية القضية الفلسطينية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تلك المبادرة بأغلبية عشرين وزيرا مقابل ستة وزراء ونصت على التالي: [2]

- أن تجري انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غز ة لاختيار قيادة محلية للشعب الفلسطيني.
- أن يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي.
- أن يتفاوض ممثلو الفلسطينيين مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.
- بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم المقترحات التي يرونها.
- أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.
- لا يمكن إشراك فلسطينيي الخارج في الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة الإسرائيلية.
- رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.
- إن الخطة تدفع مصر والأردن إلى الاشتراك في عملية السلام.

أما أبرز بنود اتفاق أوسلو فكانت كالتالي[3]

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

---

[1] أبو نحل، أسامة وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو : قراءة تحليلية**، مرجع سابق، ص467.

[2] "المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام 1987 وحتى عام 1999 وتأثيرها على عملية السلام"، موسوعة مقاتل من الصحراء، ب ت، أنظر الرابط http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm

[3] اتفاقيات أوسلو (الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة)، دار الجليل، عمان، 1998.

- تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.
- خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل " من غزة وأريحا، تشمل نقلا محدودًا للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.
- بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.
- يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين " في تلك الأرضي.
- لإسرائيل حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
- ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
- يمتد الحكم تدريجيًا من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.
- وقد أكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية" للإرهاب "و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

يبدو أن ما طرحه شامير وسعى لإيجاد حل مع الشعب الفلسطيني على أساسه لا يختلف في جوهره عما اتفقت عليه منظمة التحرير مع حكومة الاحتلال فيما عرف باتفاق أوسلو، لكن كان هناك رفض لما طرحه شامير عندما كان يريد التفاوض مع قيادات فلسطينية محلية، وتقبل للطرح المشابه عندما أصبحت منظمة التحرير هي عنوان المخاطبات، ما يؤكد أن كلاً من الرفض والقبول لا يخضعان لاعتبارات مبدئية بل شكلية وأن ثمة خلط خطير بين الذاتي وما يتطلبه من مصالح تخص المنظمة، والموضوعي وما يقتضيه من مصالح وطنية، حيث يتقدم العنوان من يفاوض، على العنوان على ماذا نفاوض، وما جدوى هذا التفاوض؟ فترى الباحثة أنه وفقاً للسقف المعروض للحل من وجهة نظر الاحتلال، ونزلاً عند معيار المصلحة الوطنية العليا فإن التعاطي مع مبادرة شامير كان أقل سوءً بما لا يقاس من التعاطي مع أوسلو للأسباب التالية:

كان الفارق بين المشروعين شكلياً، ويتعلق بمن يكون عنوان التفاوض، المنظمة أم شخصيات تمثل فلسطينيي الضفة وقطاع غزة وعليه فإن من وجهة النظر الاستراتيجية فإن المخاطر المترتبة على قيام

قيادة محلية بالتفاوض على خطة شامير هي أقل بكثير من المخاطر المتحققة من أوسلو على القضية الفلسطينية، ذلك لأن أي اتفاق تبرمه القيادة المحلية لن يكون ملزماً للشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير المعترف بها دولياً، بالتالي تسقط مخاطر اعتبار الاتفاق مدخلاً لتصفية القضية الفلسطينية وفقاً لهذا المعيار كما لا يمكن اعتبار اتفاق كهذا حلاً نهائياً حتى من وجهة نظر سياسية وقانونية، وهو ما يفسح المجال أمام المنظمة أو سواها للبناء على أي اتفاق محلي وتعظيم المكاسب الفلسطينية من وراء ذلك، في حال توفر الإرادة وملائمة الظرف وحول هذه النقطة تحديداً فقد اعتبر إلياس شوفاني أن قيادة المنظمة قد فضلت المساومة على وحدة الشعب الفلسطيني وعلاقته بأرضه وأمته في سياق تسوية نهائية بقيادتها على حل مرحلي ينهي الاحتلال بقيادة رموز وطنية من الداخل، كانت خشيتها الكبرى أن تحل تلك الرموز محلها في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وتحت هذا الهاجس قامت بمغامرتها غير المحسوبة في الانتقال إلى الداخل، ومن ثم الوقوع تحت الاحتلال .[1]

الاعتبارات التي دفعت إسرائيل للذهاب إلى أوسلو:

مما لا شك فيه أن للاحتلال اعتباراته الخاصة الداعية للدخول في مسار التسوية، وبوصفه الطرف الأقوى في المعادلة، فإنه لن يعدم وسيلة لتجيير اتجاهات المسار برمته لصالحه الخاص .هناك ثمة اعتبارات لا يمكن تجاهلها دفعت به للاتجاه نحو الحل التفاوضي.

الخوف من الاضطرار لمفاوضة حماس

لم تغفل أعين الاحتلال عن مراقبة التحولات داخل الساحة الفلسطينية، بل وقفت على أبعادها وما تحمله من دلالة، فقد راقبت ظهور الحركة الإسلامية وتقدمها بالتزامن مع الانتفاضة الأولى لقد راع قادة إسرائيل هذا التحول وولد لديهم حذراً من الاضطرار يوماً ما إلى مفاوضة الحركات الإسلامية، فآثروا التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد قطعت شوطاً في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بتشجيع عربي عام وخصوصاً من جانب الحكومة المصرية[2].

يرى عبدالإله بلقزيز أن (الخطر الإسلامي) في فلسطين والجوار العربي والإسلامي قد تنامي منظور الأمن الإسرائيلي، حيث تقوم الحركة الإسلامية بممارسة نشاطاتها في الضفة والقطاع والقدس من خلال ما تقوم به حماس والجهاد وسواهما، وهي ناشطة في جنوب لبنان من خلال العمليات المسلحة ضد إسرائيل كما أنها مرشحة للعب دور حاسم في رسم مستقبل بلدان عربية مجاورة لفلسطين كمصر والأردن[3].

---

[1] شوفاني، إلياس، **دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني**، ط1 ، دمشق، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002، ص221.

[2] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، ط1**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص84.

[3] بلقزيز، عبد الإله، "**عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان**، مرجع سابق، ص40.

الضغوط التي تسببت بها انتفاضة عام1987

شكلت الانتفاضة الفلسطينية عامل قلق كبير واجه قادة الاحتلال، وتحينوا الفرصة السانحة للخلاص من مصدر الإزعاج الذي يتصل بأسباب لها علاقة بيقظة الشعب وتحركه، وهو سبب كاف من وجهة نظر الاحتلال لغلق الأبواب أمام مبادرة الشعب وقبرها في مهدها، حتى لا تتحول لملهم للشعب العربي، الذي قد يضع دولة الاحتلال والنظام الرسمي العربي الذي لا يتناقض معه جوهريا في مأزق خطير، من هنا كان التحايل على انتفاضة الشعب الفلسطيني والسعي لوأدها واحداً من الأسباب الوجيهة التي دعت الاحتلال للذهاب لمسار التسوية.

يرى ممدوح نوفل أن إنصاف الحقيقة يفرض القول أنه لولا وجود الانتفاضة وما مثلته من ضغط كبير على الاحتلال، لما قبل شامير بوجود مسار فلسطيني إسرائيلي في إطار مؤتمر السلام، ولما قبل الجلوس وجها لوجه مع الوفد الفلسطيني.[1] يظهر أثر الانتفاضة على الاحتلال من خلال حجم المساومات التي مارسها في مواجهة المفاوض الفلسطيني – مسار أوسلو –من أجل إعلان الجانب الفلسطيني إنهاء الانتفاضة وإدانة ما يسمونه أعمال الإرهاب.

المتغيرات وفرص الشراكة بين طرفي التفاوض

يصح القول أن قواسم مشتركة كانت تهم طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي معا فيما يتصل بالبديل عن قيادة المنظمة من جهة، أو بتأثيرات الانتفاضة وتداعياتها السياسية من جهة أخرى، وهو ما يفسح المجال لنشوء ش كل من أشكال الشراكة السياسية المصلحية بينهما، وأن ذلك يحتاج لمحطة تكون بمثابة المرجع الذي يتم فيها إعادة جدولة المواقف السابقة وصياغتها وإعادة بنائها بما يتلاءم مع حركة المتغيرات وينسجم مع ما تفرضه من حقائق.

من الواضح أن أوسلو كانت تلك المحطة المنشودة، لكنها لن تكون بالنسبة للطرف الضعيف (الفلسطيني) كما هي تماماً بالنسبة للطرف القوي (الإسرائيلي) فالأول تذهب به حقائق تراجعاته التاريخية بالإضافة إلى جملة الاعتبارات المشار إليها أعلاه لتكون أوسلو في حقه نهاية المطاف النضالي، ينتج عنها انعطافه فيما يتعلق بالأهداف ومناهج العمل تأخذ صفة التراجع والتقهقر، والانخفاض المتوالي في سقف الأهداف والمطالب.

أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي فلن تكون سوى محطة ينطلق منها لما هو أكثر سهولة باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى التي لم يتوقف يوماً عن جعلها حقيقة ماثلة للعيان. وقد عبر منير شفيق عن ذلك بوضوح شديد، عندما اعتبر أن القبول بالمشاريع المطروحة كان انحداريًا بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية، بل ما من شعارات تطرح آخرًا، وإن كانت في أدنى سّلم التنازلات قياسًا لما قبلها، إلا كانت خطوة على طريق انحدار جديد، ومن ثم سيكون من العبث مناقشة أي مشروع مطروح في اللحظة المعطاة ضمن ما يحمله من تنازلات، وإنما يجب أن يعتبر ما فيه من تنازلات هو أقلّ خطورة لما هو آتٍ في حالة القبول به. ولهذا فالذين يريدون أن يسوقوا ما تضمنه اتفاق أوسلو من تنازلات خطيرة وكارثية باعتبار ذلك مجرد

[1] بلقزيز، عبد الإله، "**عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان**، مرجع سابق، ص256.

خطوة أولى عليهم أن يراجعوا حساباتهم في حالة المطالبة بخطوة ثانية من هذا الطراز وعلى هذا المسار لأن ما من اتفاق أو مشروع إلا لعن ما سبقه[1].

ويضيف شفيق بالقول" إن اعتبار اتفاق أوسلو خطوة على طريق استعادة بقية الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعادة القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية تقدير يخالفه كلّ ذلك المسار على هذا الطريق، لا بالنسبة إلى التجربة الراهنة خلال السنتين الماضيتين. لقد جاءت رسائل الدعوة لمؤتمر مدريد أسوأ من مشاريع التسوية التي سبقها بما في ذلك اتفاقيات كامب ديفيد، وإذا كانت مسودات إعلان المبادئ التي تقدم بها كريستوفر في مفاوضات واشنطن أسوأ من رسائل مؤتمر مدريد، فإن اتفاق أوسلو جاء أسوا من تلك المسودات، فكيف يمكن لأحدٍ أن لا يتوّقع أن تكون الخطوة الثانية اللاحقة لاتفاق أوسلو أو الخارجة من أحشائه أسوأ منه كثيراً"[2]

سمات اتفاق أوسلو:

اتسم اتفاق أوسلو بعدة سمات بارزة تعكس في جوهرها حقيقة الاتفاق وتداعياته الممكنة فكان عموم الاتفاق هو:

مثل اتفاق أوسلو إطاراً عاماً للحكم الذاتي الفلسطيني، وهو مجموعة مبادئ عامة، تحكم تسوية فلسطينية إسرائيلية مرحلية من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع النهائي لهذا الحكم الذاتي، لذلك كان الاسم الرسمي للاتفاق الموقع في واشنطن يوم 13\9\1993هو"إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، وهذا يعني أنه لم يشتمل على مضمون متكامل للتسوية، بالاستناد إلى جوهر المشكلة المتمثلة باحتلال الأرض الفلسطينية، بل كان مجرد إطار يحمل عناوين عريضة، وكل عنوان يحتاج إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في صيغة كهذه للتسوية بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر ومفتوحة على المفاجآت لأن موازين القوة تميل لمصلحة إسرائيل، ولأن النظام العربي في أضعف حالاته، ولأن المتغيرات الدولية التي رافقت مؤتمر مدريد وما نتج عنه كان لمصلحة إسرائيل في الدرجة الأولى. [3]

إن الطريقة الفضفاضة وحمالة الأوجه التي تم بها صياغة بنود الاتفاق تخدم الطرف الذي يريد أن يجعل منه مدخلا لإفراغ الصراع من مضامينه الجوهرية، والقفز على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وهو الاحتلال بالطبع، أما الطرف الفلسطيني فليس لديه الإمكانية لمواجهة نوايا الاحتلال المخبأة وألاعيبه المستقبلية، وذلك لأن القيادة الفلسطينية رهنت مستقبلها السياسي بهذا المسار.

ومما يؤكد على عمومية أوسلو هو دخول الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات معقدة، لتطبيق مبادئه، والتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية لاحقة أمنية وسياسية واقتصادية، من اتفاق القاهرة الخاص

---

[1] شفيق، منير، **اتفاق أسلو وتداعياته**، ب م، ب س، ص20-21.

[2] المرجع السابق، ص21.

[3] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص93.

بالمعابر والتدابير الأمنية، إلى اتفاق نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، إلى اتفاق آخر لنقل الصلاحيات المدنية وقع في القاهرة في المعروف باسم اتفاق أوسلو "طابا" وليس أدل على عمومية اتفاق أوسلو الأول من اتفاق القاهرة التنفيذي المذكور الذي استلزم مضمونه إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدخل فيها المصريون والأمريكيون[1].

وهو الأمر الذي يشير إلى طبيعة تعاطي الاحتلال مع الاتفاق، ويخدم رؤيته القائمة على كسب الوقت وتشتيت الخصوم على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو لم تحدد تماما أن التسوية النهائية يجب أن تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل ترك أمر الدولة ليكون موضوعا للتوقع والتخمين الذي التقى عليه الفلسطينيون والقوى الدولية وكذلك الحكومة الإسرائيلية والرأي العام على حد سواء، وكانت نقطة ضعف أوسلو أنها أجلت أصعب القضايا وهي حدود الدولة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية ومشكلة القدس واقتسام مياه الضفة الغربية وقضية اللاجئين إلى التسوية النهائية التي كان من المقرر الانتهاء من التفاوض حولها بحلول أيار مايو 1999م وبالتالي لم يكن الإسرائيليون مطالبين بإزالة المستوطنات أو حتى إيقاف التوسع فيها وبناء مستوطنات جديدة سواء في الأراضي المحتلة عام1967م. [2]

يرى حسن وجيه أن اتفاق أوسلو كان واحداً من أكثر الاتفاقيات عمومية في تاريخ المفاوضات السياسية، ويتساءل فيما إذا كان السبب وراء ذلك يعود إلى ضعف الموقف التفاوضي النسبي للطرف الفلسطيني، وهل كان المقصود من عمومية الصياغة إفساح المجال أمام الطرف الاسرائيلي لاستغلال ذلك عند تنفيذ بنوده وتبعاته فيما بعد، أم أنه صيغ بهذه العمومية كما سمعنا من بعض الخبراء المتحمسين ليؤكدوا أن الاتفاق هو في جوهره بناء يركز على إيجاد علاقة جديدة وآفاق جديدة؟[3]

الاعتراف المتبادل

تضمن اتفاق أوسلو التوقيع على اتفاقيتين منفصلتين: [4]

الأول: اعتراف متبادل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تضمن اعتراف قيادة منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، فيما اعترفت الحكومة الإسرائيلية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه في العاشر من سبتمبر/أيلول عام 1993م، وقد اشتملت كل منهما على تعهدات مرسلها، حيث أكدت الرسالة الأولى على اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وتعهدها على تعديل الفقرة التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وتعتبره لاغيا من الميثاق الوطني

---

[1] المرجع السابق، ص93.

[2] سليتر، جيروم، **دراسات عالمية انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل**، مرجع سابق، ص14 -15.

[3] حسن وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، نسخة إلكترونية، عالم المعرفة، 1994، ص102.
http://www.al-mostafa.info/data/arabic/gap.php?file=aalam/Issue-190.pdf

[4] شقير، شفير، "**مسار التفاوض بعد حرب" 67** ، المعرفة ملفات خاصة، الجزيرة نت، 4\6\2007.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1

الفلسطيني، وقبول قراري مجلس الأمن 242 و338 ، ونبذ العنف و جميع الأعمال الأخرى التي تهدد الأمن والاستقرار، فيما اعترف رابين في رسالته الجوابية بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني. [1]

يعلق أحمد صدقي الدجاني على مسألة الاعتراف المتبادل بقوله، يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام هذا الاتفاق مستشعرا ما له من أهمية بالغة لعدة أسباب، يكفي أن نذكر منها [2]

- أنه كان شرطا أمريكيا لازما لتوقيع الاتفاق الآخر(إعلان المبادئ) في ساحة البيت الأبيض بواشنطن.
- أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الأخلاقي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيرا بالغا على مسار الأحداث القادمة، فهو من نوع الاتفاقيات التي تمس القيم الأساسية في المجتمعات، فتستمر تداعياتها لفترة طويلة.
- سمح الاتفاق لنشوء خلط بين مفهوم الكفاح المشروع ضد الاحتلال والذي تجمع عليه الثقافة العامة للشعوب، وبين مفهوم الإرهاب المجمع على رفضه ونبذه.

الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم 13أيلول/سبتمبر عام 1993م، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، ونص أيضاً على بحث القضايا الحيوية خلال مدة ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

تضمن اتفاق أوسلو اعترافاً متبادلا بين طرفي الصراع، ولكن مضمون هذه التبادلية حمل مفارقة لا ينبغي الغفلة عنها، إذ اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل بالوجود وبشرعيتها في تملك غالب الأرض الفلسطينية، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، ولم تعترف بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

يرى جيروم سليتر (Jerom Sleter) أن الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني لا يعني اعترافا بكيان يماثل دولة فلسطينية، مما ينتقص من مضمون حق تقرير المصير لشعب فلسطين الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة وغالبية دول العالم التي اعترفت بدولة فلسطين فور الإعلان عن قيامها معنويا من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر لعام 1988م [3] .

أما إدوارد سعيد فيؤكد على مقول ة برهان الدجاني التي قال فيها "إن الجملة الوحيدة التي اعترف فيها رابين بالفلسطينيين لم تعترف بأي حق فلسطيني بل بمنظمة، يقال أنها تمثل ذلك الشعب كشريك تفاوضي مناسب"[4]

---

[1] عرفات، حنان، **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس:جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005، ص51 ، ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، ص419.

[2] الدجاني، أحمد، "**حول الاتفاق الفلسطيني–الإسرائيلي، قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل**".

[3] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص94.

[4] إدوارد سعيد، **أوسلو سلام بلا أرض**، بيروت :دار المستقبل العربي، 1995، ص28.

لقد اعترفت إسرائيل ولأول مرة بمنظمة التحرير ممثلاً الشعب الفلسطيني، وحصلت إسرائيل في المقابل على اعتراف صريح بوجودها على مساحة جغرافية من فلسطين تناهز أربعة أخماس مساحتها الكلية، كما وحصلت على اعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن (242 و338)، وعلى تعهد المنظمة بحل منازعاتها كافة مع إسرائيل بالوسائل السلمية بما فيها المسائل المصيرية التي تم ترحيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي مثل الحدود واللاجئين والقدس والأمن، إضافة إلى ذلك التزمت المنظمة بإلغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني (أهمها وثيقة 9،2 ، 10و 19 و 20 و 21 و 22 و23) [1] وتعديل أخرى بطريقة تفرغها من محتواها.

يرى محمود أحمد أن من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفين وهو شرط يفتقد إليه الاتفاق تماما، فعل ى الرغم من قيام المنظمة بالتخلي عن الفقرات الداعية في ميثاقها لتدمير إسرائيل، واعترفت بحقها في الوجود، فإن الجانب الإسرائيلي لم يسلم بحق الفلسطينيين بدولة وترك مستقبلهم معلقا على أن يكون المحك هو سلوك الفلسطينيين طوال المرحلة الانتقالي ة .بمعنى أن مستقبل القضية الفلسطينية لم يتقرر بمقتضى الاعتراف المتبادل، بل حسب سلوك الفلسطينيين مستقبلا، أي على مدى تكيفهم مع مقتضيات مستقبل إسرائيل ومتطلباتها.[2] وهو ما يكشف عن وجه آخر من أوجه الخلل الناتجة عن أوسلو كانعكاس لمقدماته المختلة أصلاً.

أسباب فشل اتفاق أسلو:

بعد انقضاء أكثر من سنتين على توقيع اتفاق أوسلو و، وبعد المفاوضات على تفاصيل هذا الاتفاق وكيفيات تنفيذه، ظهر تملص إسرائيل من التقيد بالبرنامج الزمني للاتفاق، حتى أن شعار إسحق رابين "المواعيد ليست مقدسة "غدا هو المسيطر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مع ما يعنيه من رفض لأبسط القواعد الدولية المعروفة في المعاهدات.

كان اتفاق أوسلو قد قضى ببدء تنفيذ ما اتفق عليه بعد شهر على توقيعه، لكن ذلك لم يتحقق على الأرض، كما قضى أن يبرم الطرفان اتفاقا على انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، غير أن هذه العملية تأخرت حتى تموز/يوليو عام 1994.[3]

كثيراً ما كانت حكومة رابين تتجاهل استحقاقات الاتفاق، ولا يستثنى من ذلك بالطبع بعض ما تم تثبيته بالنص الحرفي، فالمعتقلون الفلسطينيون الذين التزمت إسرائيل بالإفراج عنهم بقوا في السجن، كما تم تأخير بناء المطار الفلسطيني الموعود في غزة، وكثيرا ما تمت مخالفة الشروط التفصيلية المتعلقة بالممر الفلسطيني الآمن الواصل بين الضفة وغزة، وبحرية حركة الناس والسيارات والسلع داخل الأراضي

---

[1] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص94.

[2] أحمد، محمود، **اتفاق غز ة–أريحا التحديات المخاطر التداعيات**، تحرير محمود عبد الفضيل، ط1 ، بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994م، ص44.

[3] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة**، مرجع سابق، ص99.

التابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك بسبب عمليات الإغلاق المتكررة التي سببت الكثير من المصاعب الشخصية والاقتصادية[1].

حدد اتفاق أوسلو إجراء انتخابات مباشرة لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني بعد تسعة أشهر على الأكثر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على أن تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات عام1996 ، أما عن المفاوضات في الوضع النهائي للأراضي المحتلة عام1967 ، فإن النصوص تقضي ببدئها في أسرع وقت ممكن، وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، وأن تبدأ المرحلة الانتقالية لثلاث سنوات مع الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريح، هذا من حيث النص، أما من حيث الواقع فإن الإسرائيليين يعلنون رغبتهم في التأكد من استجابة السلطة الفلسطينية لشروط السلم الإسرائيلي، وهذا يعني دفع الفلسطينيين إلى الدخول في خيارات صعبة أقلها استمرار الوصاية الإسرائيلية على شؤونهم الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو تمزق داخلي حتى يسهل لاحقا الوصول إلى مفاوضات سهلة على الوضع النهائي، حيث لا قوة للفلسطينيين بعد ما تكفل اتفاق أوسلو ببعثرة قواهم وتبديد مقومات صمودهم.

ولا عجب بعد كل هذا التنصل الإسرائيلي من مواعيد تنفيذ بنود أوسلو أن يعلن ياسر عرفات عن عجز الاتفاق عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأن يعترف بالقصور والتقصير معا إذ قال " أعترف بعجز اتفاق أوسلو وقصوره وإسرائيل ستبقى العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني ليس الآن فحسب، بل مستقبلا أيضا." [2]

وكان إسحاق رابين قد أعلن بعد توقيع اتفاق أوسلو بعامين عن خططه التفصيلية لتسوية دائمة مع الفلسطينيين، مفادها" أنه لن تكون هناك عودة إلى حدود ما قبل عام 1967م وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة بما فيها المستوطنات في القدس الشرقية مع الاحتفاظ بغالبية المستوطنات في الضفة الغربية وغزة تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك ضمان إمكانية الوصول إلى المستوطنات والسيطرة عليها ببناء سلسلة من الطرق الجديدة في المنطقة بأكملها، وسوف يبقى نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، بأوسع ما تحمله هذه العبارة من معنى، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات والقواعد العسكرية في غور الأردن، أي في عمق الأراضي الفلسطينية، وما سيحصل عليه الفلسطينيون هو عبارة عن كيان سيكون وطنا للغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، ونود ان يكون هذا أقل من دولة."[3]

ولعل من أبرز نقاط ضعف اتفاق أسلو التركيز على البعد الأمني الإسرائيلي او ربط مستقبل الاتفاق بهذا الجانب الذي يخضع لتفسيرات إسرائيل والذي يفسر لنا فشله.

---

[1] سليتر، جيروم، دراسات عالمية، **انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل**، مرجع سابق، ص16.

[2] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة**، مرجع سابق ص99 –100.

[3] سليتر، جيروم، دراسات عالمي ة، **انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل**، مرجع سابق، ص15 –16، من الخطاب الذي ألقاه رابين في الكنيست بتاريخ5 تشرين الأول/أكتوبر1995.

ماذا أعطى أوسلو للشعب الفلسطيني:

أن ما حصل عليه الفلسطينيون في أوسلو هو أقل مما أعطتهم إياه القرارات الدولية على مدى خمسين عاما، من قرار التقسيم عام 1947 إلى القرار 242 عام1967، إلى القرار 338 عام1973 ، كما لم يحصلوا حقهم في تقرير المصير الذي يقود قانونيا وسياسيا إلى إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة.[1]

أن هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بصفة أساسية تمثل" في إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني لفترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات، ثم تؤدي هذه المرحلة إلى تسوية نهائية قائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 ، ولم تشر هذه المادة الخاصة ببيان هدف المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، واكتفت فقط بذكر الحكم الذاتي الانتقالي للفلسطينيين، على عكس قرار التقسيم الصادر عام 1947م،الذي ذكر إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية"[2].

الأصل أن لا يخضع حق الشعب الفلسطيني في أرضه لأية اعتبارات أو معايير تنبثق عن موازين القوة الدولية، بل إن معيار الحق التاريخي في أرضه التي ورثها عن آبائه وأجداده تبقى المقياس الأكثر عدالة، غير أن معيارا كهذا لا يصمد أمام المنطق الذي يسير على هداه النظام السياسي الدولي الذي يعلي من شأن المصالح على المبادئ، ويقدم معيار القوة على قيمة العدل.

لذلك فقد عكست قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الفلسطيني هذه المعاني، متجاهلة الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، و خاضعة لاعتبارات ومعايير تراعي مصالح الغزاة وداعميهم الغربيين عموما .وعليه، فقد أقرت تلك القرارات للشعب الفلسطيني جزءا من حقه فيما منحت الغزاة الجزء الأكبر دون وجه حق، سوى أنها لغة القوي المنتصر، وبالرغم من كل ذلك فقد كان ما قدمته أوسلو للشعب الفلسطيني أدنى سقفا بكثير مما أقرت به تلك القرارات.

وفي المحصلة يرى منير شفيق" أن أوسلو وتطبيقاته أوجدت وقائع على الأرض أسوأ من النصوص، وأسوأ من أي وضع سابق، ولا تحمل في أحشائها إلا أسوأ مصير لمن فقدوا القدرة على انتهاج خيار آخر"[3].

يدل إحجام الاحتلال والقوى الدولية الداعمة له عن الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على عدم الرغبة في التوصل لتسوية حقيقية، وأن المقصود هو كسب الوقت وفرض الحقائق الجديدة على الأرض، تؤكد كثرة الاتفاقيات المبرمة وتعددها ذلك، وما يتضمنه ذلك من العودة للتفاوض حول موضوعات تم الاتفاق بشأنها، أو ضرورة إبرام اتفاق تنفيذي آخر إزاء كل موضوع يتم الاتفاق حوله، الأمر الذي راكم من الاتفاقيات الموقعة في غضون سنوات بسيطة فيما يلي نبذة عن أبرز تلك الاتفاقيات:

---

[1] حسين، عدنان، **التسوية الصعبة**، مرجع سابق، ص109.

[2] عبد السلام، جعفر، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، مرجع سابق، ص150.

[3] شفيق، منير، أوسلو 2 المسار والمآل، ط2 ، الخليل :دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، 1997، ص35.

اتفاق القاهرة (4 أيار/مايو 1994):

شكل اتفاق القاهرة وما تلاه من اتفاقيات مسألة إجرائية تنفيذية لاتفاق أوسلو نفسه، فعلى ضوء فشل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة ا لأولى (غزه–أريحا) وانقضاء المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تباشر هذه القوات انسحابها، وبعد مزيد من التعنت الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة في 4 أيار/مايو 1994 ، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك، وبناء عليه دخلت الشرطة الفلسطينية في 18 أيار/مايو 1994 إلى قطاع غزة وأريحا، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في5 تموز/يوليو 1994.[1]

كان قد سبق توقيع هذا الاتفاق إجراءات لبناء الثقة تمثلت في ثلاث اتفاقيات وقعت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تمثلت إحداها بالمعابر وأمن الطرق، والثانية حول ترتيبات الأمن في الخليل، والثالثة بروتوكول للتعاون الاقتصادي[2].

مثل الاتفاق خطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة و أريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ولم يبت الاتفاق بالقضايا العالقة، وبقيت المستوطنات واحتفظت إسرائيل بالمعابر والمياه الإقليمية، وأتبع باتفاقين تنفيذيين الأول: اقتصادي (يوليو/تموز) ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، والآخر اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة(آب/أغسطس)، واشتمل على تعريفات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها[3].

هذا وقد تضمن الاتفاق كلا من الآتي:[4]

- تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق السيطرة على مداخل ومخارج غزة وأريحا مع وجود فلسطيني رمزي هناك.
- تحتفظ إسرائيل بحق الموافقة على القوانين التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية أو رفضها على أن يبقى حال المستوطنات كما هي.

اتفاق طابا (أوسلو2) 28 أيلول / سبتمبر(1995):

كان من المفروض حسب اتفاق أوسلو، أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني، لكن المفاوضات حولها امتدت عامًا ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكُّن السلطة من تحقيق الأمن لإسرائيل، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من معالجة أمر المعارضة الفلسطينية المسلحة، ولم يتم ذلك إلا بعد أن نجحت

---

[1] صالح، محسن، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص55.

[2] شقير، شفيق، **مسار التفاوض بعد حرب67** ، مرجع سابق، ص43.

[3] المرجع السابق، ص68.

[4] إدوارد، سعيد، **أوسلو سلام بلا أرض**، مرجع سابق، ص28 –29.

السلطة إلى حد بعيد في هذا الاختبار وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995 [1]

وقد اعتبر الرئيس كلينتون أن الاتفاق يمثل" خطوة كبيرة نحو إنهاء حالة حصار طويلة في الشرق الأوسط"، أما وزير خارجية إسرائيل في حينه شيمعون بيرس فقد عد التوقيع على الاتفاق بمثابة لحظة تاريخية، مضيفا أن الاتفاق جسد محاولة عظيمة لصنع مستقبل واحد لفريقين حارب أحدهم الآخر سنين طويلة، من جانبه اعتبر المفاوض الفلسطيني أحمد قريع الاتفاق" بأنه يشكل أساسا للدولة الفلسطينية المنتظرة"[2].

وقد تضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق" أ "و"ب "و"ج ."مناطق" أ "هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة عدا الخليل، ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة حيث يكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينيا، ومناطق" ب "وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وتبلغ نحو 25% من مساحة الضفة، وتخضع إداريًا للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيليا–فلسطينيا مشتركا، أما مناطق" ج "فيكون الإشراف عليها إداريًا وأمنيًا للكيان الإسرائيلي وتبلغ نحو % 70 من مساحة الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها[3].

كما تضمنت تأكيداً على ما سبق في الاتفاقيات السابقة، وعلى الترتيبات الأمنية والمعابر، واعتبرت مدينة الخليل وضعا استثنائيا يشتمل على ترتيبات خاصة لحماية 400 مستوطن يهودي. ومن المفترض أن يكون اتفاق أوسلو 2 هو المرحلة الثانية التي ستتلوها مفاوضات الوضع النهائي[4].

اشتمل الاتفاق على المزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجزر المحاصرة في بحر أمني إسرائيلي، وتحول الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من" الاستعمار النظيف"، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنيًا وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة، بينما تولّى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه وبالكيفية التي يريد.

بعد تلك الترتيبات، تمت في كانون الثاني/يناير 1996 انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، والتي قاطعتها حماس وباقي الفصائل الفلسطينية، وفازت فيها حركة فتح ومؤيدوها بنحو ثلاثة أرباع المقاعد كما انتخب ياسر عرفات رئيسًا للسلطة بأغلبية 88 %.[5]

---

[1] محسن صالح، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص56.

[2] برهان غليون، **نقد السياسة العملية –1 –العرب ومعركة السلام**، مرجع سابق، ص109.

[3] الحمد، جواد ، **عملية ا لسلام في الشرق الأوس ط**، ص43 –44. وانظر النص الإنجليزي للاتفاق في815 :– Palestine Documents، -pp.603.

[4] شقير، شفيق، **مسار التفاوض بعد حرب67**، مرجع سابق.

[5] صالح، محسن، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، مرجع سابق.

اتفاق الخليل 15(كانون الثاني /يناير1997):

كان من المتعين أن يبدأ تطبيق بند إعادة الانتشار في مدينة الخليل في آذار/مارس 1996، وفقا لبنود اتفاق طابا سالف الذكر، إلا أن شيمعون بيرس أخر إعادة الانتشار إلى ما بعد الانتخابات التي جرت أواخر أيار/مايو1996 ، وبذلك بدا أن التأجيل يتعلق بالرغبة بتجاوز حملة انتخابات الكنيست في حينه لكن وصول حزب الليكود، بزعامة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، غير من طريقة التعاطي مع المسار برمته وخلق معطيات سياسية جديدة[1].

وبعد أكثر من سبعة شهور من تسلم الليكود للحكم، وبعد مائة وستة وعشرين يوما من المفاوضات الشائكة التي استمرت من 9\9\1996 ولغاية 15\1\1997 تم توقيع البروتوكول التنفيذي للاتفاق الخاص بمدينة الخليل، مصحوبا بتعديلات وإضافات متعددة، وبإقرار لعدد من القواعد الجديدة في التفاوض [2].

أرسى نتنياهو أسلوبا جديدا في المفاوضات يقوم على إعادة التفاوض على النصوص والاتفاقيات والبنود التي لم تنفذ، وإخضاعها من جديد للبحث والتمحيص والمراجعة تحت حجج وذرائع أمنية، لا يحتاج المتابع للكثير من التدقيق كي يرى أن مسارات التفاوض محكومة لرغبات وإرادة وقوة أحد طرفي التفاوض، ما ينفي عن العملية توازنها، وبالتالي إمكانية أن تسفر عن نتائج منطقية[3].

وفوق ذلك بدا التفاوض في كثير من المواقف تفاوضات لفيقيا، بمعنى أن المقصود هو إبرام اتفاق شكلي بغض النظر عن جدوى مثل هذا التوقيع أو إمكانيات تطبيقه على الأرض.

فمن هنا رأى "الباحث الإسرائيلي المتخصص في شؤون المنطقة (ميرون بنفنستي) أن اتفاق الخليل كان اتفاقا إسرائيليا–أمريكيا وفلسطينيا–أمريكيا، وليس اتفاقا فلسطينيا–إسرائيليا، وأن دينيس روس الأمريكي هو الوحيد الذي كان مخولا بأن يقف منتصبا مقابل آلات التصوير بعد نجاحه بمد جسر من ورق فوق محيط الخلافات بين الطرفين" [4].

أما ما اعتبره بعض الفلسطينيين اختراقا لمواقف الليكود وأيديولوجيته وجره إلى مربع أوسلو، فلم يعد كونه وهما، حيث حذر عزمي بشارة عضو الكنيست الاسرائيلي(في حينه)"من مغبة الوهم بعد التوقيع على اتفاق الخليل بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد تغير أو أنه مر بانقلاب فكري، مؤكدا أنه ما يزال أمينا على آرائه حول معارضته قيام الدولة الفلسطينية، ولم يتجاوز فكرة الحكم الذاتي، ومخلصا لشعارات التوسع الاستيطاني"[5].

---

[1] وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي**، ط1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1997، ص11.

[2] وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي** مرجع سابق، ص11.

[3] المرجع السابق، ص31.

[4] المرجع السابق، ص32.

[5] المرجع السابق، ص38.

عاد حزب الليكود في أيار/مايو 1996 إلى سدة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضًا لاتفاق أوسلو، معتقدا أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون .وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 1997 وهو اتفاق قسم المدينة إلى قسمين :يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وعربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة .وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن 400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة السكان جحيمًا لا يطاق .وتضمن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات (إعادة انتشار)من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في آذار/مارس 1997 وتنتهي في حزيران/يونيو 1998 ، بدلا مما كان مقررًا في أيلول/سبتمبر 1997 [1]

اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين الأول/أكتوبر 1998):

تناول هذا الاتفاق عددا من الموضوعات التي تتصل بمسار التسوية وعلى رأسها عملية إعادة الانتشار الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، واتخاذ تدابير أمنية تستهدف مكافحة الإرهاب وضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمنع الهجمات ضد الإسرائيليين، واعتبار منظمات المقاومة خارجة على القانون والتصدي لها، ومنع كلا من الأسلحة غير الشرعية والتحريض، كما أشار الاتفاق لضرورة تمتين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.[2]

فمن الواضح أن الاتفاق يركز على ما هو مطلوب من الطرف الفلسطيني القيام به، دون أن يكون هناك التزام مقابل من قبل الطرف الإسرائيلي، الأمر الذي حدا بنتانياهو لإظهار المزيد من اللامبالاة والازدراء والتعالي تجاه السلطة الفلسطينية، وقد تبدى ذلك من خلال زيادة النشاط في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس، ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة % 100 في مكافحة المعارضة الفلسطينية وخصوصًا حماس والجهاد الإسلامي، وما لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي[3].

وقد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعنت الإسرائيلي، واضطر عرفات في أيار 5 /مايو 1998 أن يقبل أخيرًا عرضا أمريكيًا– كان قد رفضه مرارا–بانسحاب" إسرائيلي "من 13 %من الضفة الغربية .غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3%من هذه الـ % 13 على شكل محمية طبيعية .وفي 23تشرين ا لأول/أكتوبر 1998 وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من % 13 من أرض الضفة .كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة

---

[1] صالح، محسن، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"، مرجع سابق، ص62.

[2] عبد السلام، جعفر، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، ب م، 2006، ص161.

[3] المرجع السابق، ص26.

والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع. [1]اتخذ اتفاق واي ريفر شكلا أمنيًا أكثر حزمًا وتشددًا، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يصعد الطرف الفلسطيني جهوده ضد من أسماهم بالإرهابيين أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكية، وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)،ويكون لها سيطرة إدارية فقط علي 22% (مناطق ب)ويكون ضمنها المحمية الطبيعية(3%) [2]

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 طمأن نتنياهو مجلس وزرائه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 88% من الضفة والقطاع، وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 انسحب الكيان الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة، وأطلق سراح 250سجينًا فلسطينياً معظمهم سجناء جنائيين وليسوا معتقلين سياسيين، ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاق واي ريفر في 20 كانون الأول/ديسمبر 1998، ممارسين لعبتهم المفضلة في التراجع عما وقعوا عليه سعيًا لابتزاز تنازلات جديدة. [3]

اتفاق شرم الشيخ 4 (أيلول/سبتمبر1999):

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في تموز/يوليو1999 ، تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي، ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قدم" لاءاته الخمس " التي استند على أساسها برنامجه التفاوضي[4]

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، فيما ستبقى القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.
2. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967م، بأي شكل من الأشكال.
3. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية، (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفًا غير مكتمل السيادة)
4. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
5. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وقع باراك وعرفات في شرم الشيخ في 4 أيلول/سبتمبر 1999 النسخة المعدلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن، وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقًا وماطلت" إسرائيل "في تنفيذه كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول/سبتمبر2000 ، مع

---

[1] جعفر عبد السلام، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، مرجع سابق، ص26

[2] المرجع السابق، ص26.

[3] المرجع السابق، ص26

[4] عبد السلام، جعفر، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، مرجع سابق، ص26.

أنه ينتهي حسب" أوسلو "في أيا ر/مايو1999 ، كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين. [1]

وعلى أية حال فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يكون في 20 كانون الثاني/يناير2000 ، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أخر التنفيذ إلى 21 آذار/مارس 2000.[2]

بصورة تعيد إلى الأذهان كل حين أن المقصود من أي اتفاق من وجهة النظر الإسرائيلية هو محاولة كسب المزيد من الوقت من جهة، وإفراغ أي اتفاق من معانيه ودلالاته من خلال التهرب المستمر من الالتزام بما يتم التوقيع عليه.

مما سبق تلخص الباحثة أن هذه الاتفاقات التي وقعت على الجانب الفلسطيني قد أخذت بعين الاعتبار الجانب الأمني الإسرائيلي الذي ربط ما جاء فيها من استحقاقات للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية وهذا الذي يفسر لنا الاختلال في العملية التفاوضية التي لم تستند على مبدأ التوازن في الحقوق وعلى تصحيح الاحتلال في هذه المعادلة للصالح الفلسطيني .

وبالتالي حاولت إسرائيل أن تتعامل مع هذه الاتفاقات ليس من المنظور الوجودي والمضمون الحقيقي لعملية السلام التي تقوم وتستند على مبدأ الأرض وإنما التعامل مع مفهوم الحق الفلسطيني من منظور الحاجات المادية والبشرية والاقتصادية حرصاً من إسرائيل على التمسك بموضوع الأرض الذي يشكل جوهر عملية المفاوضات والذي على أساسه تقوم فكرة حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية وبالتالي حاولت إسرائيل تفريغ هذه الاتفاقات من مضمونها السياسي وتفريغ مضمون الدولة من مكونها الوجودي وهو الأرض ولذلك واصلت عمليات الاستيطان وإقامة المناطق الأمنية ومحاولة نزع أي مصادر للقوة من يد السلطة وحتى عن حديثها عن الدولة الفلسطينية بربط ذلك لموضوع الاعتبارات الأمنية وهو ما يعني إلغاء فكرة الدولة بالمعنى القانوني السيادي والحقوقي ولهذا بقية هذه الاتفاقات مجرد حبراً على ورق ومجرد استحقاقات والتزامات ورقية أكثر من انها واقعية.

---

[1] المرجع السابق، ص26

[2] عبد السلام، جعفر، **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، مرجع سابق، ص16.

الفصل السابع

تقييم تجربة المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية وصياغة رؤية جديدة

مقدمة:

مضى ما يقارب عقدين من الزمن على بدء المفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية الرسمية، وربما فترة أطول من عقدين بكثير إذا أخذنا بالحسبان تلك الاتصالات الفلسطينية . الإسرائيلية غير الرسمية التي كانت تهدف إلى التمهيد للمفاوضات الرسمية. وعلى الرغم من أن إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل الذي وُقّع في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993 نص على فترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات يجري خلالها تسوية جميع القضايا الخلافية وتوقيع اتفاق نهائي، إلاّ إن الفترة الانتقالية مع قيودها وسلبياتها المعروفة أصبحت فترة مستمرة من دون أفق متفق عليه بين الطرفين . ومنذ توقيع إعلان المبادئ حتى اليوم، عُزيَ هذا الفشل في تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية إلى المواقف والمقاربة التفاوضية الفلسطينية. فمنهم مَن قال إن المفاوضين الفلسطينيين كانت تنقصهم الكفاءة والإلمام بملفات التفاوض. ومنهم مَن أخذ عليهم عدم تأسيس موقفهم التفاوضي على القانون الدولي، والبعض ذهب إلى تأكيد جهلهم بلغة المداولات، اللغة الإنجليزية، وموافقتهم على نص إنجليزي لم يفهموه حقيقة. وأخيراً، منهم مَن أعلن أن المفاوضات كانت عديمة الجدوى أصلاً لأن من شأن أي اتفاق قد ينجم عنها أن يعكس ميزان القوى بين الطرفين، أي أن يعكس عدم التكافؤ بينهما[1].

ونظراً إلى هزالة نتائج عملية السلام (إن لم نقل عكسية نتائجها أحياناً)، وفي ضوء تعثر الجهود الرامية إلى إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات منذ صيف 2010، فقد حان الوقت لتقييم المفاوضات بشيء من التفصيل. وتزداد ضرورة هذا التقييم بسبب الانحدار اللا منقطع نحو اليمين المتطرف في إسرائيل، والتراجع المذهل لإدارة أميركية بدت لدى تسلمها زمام الأمور كأنها تريد تغيير قواعد المفاوضات العبثية التي كانت سائدة في الإدارات التي سبقتها. إن الدروس التي سأحاول استخراجها من تقييم التجربة التفاوضية الفلسطينية تتعلق بطبيعة الحال بمجموعتين من الأسئلة: (1) ما هي القواعد المناسبة التي يجب إتّباعها لإدارة حراك تفاوضي سليم؟ (2) هل يجب اعتماد شروط جديدة . لا بل مفهوم جديد للمفاوضات قبل العودة إلى مثل هذه المفاوضات غير المتكافئة؟ لا أنوي القيام بهذا التقييم من خلال عرض التطور التاريخي للمفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية بكافة مراحلها وتقلباتها، وإنما سأركز على القضايا ذات الدلالة التي تطرح عادة لدى معالجة أي عملية تفاوضية دولية، مثل المحادثات الممهدة للمفاوضات، وهيكلية صنع القرار، والأرصدة المادية والمعنوية، والتفاعل النفسي، والأسلوب التفاوضي، ودور الأطراف الثالثة. وسأتفحص كلاً من هذه القضايا تباعاً بقدر ما تتعلق بالمقاربة الفلسطينية الراهنة،

---

[1] – كميل، منصور، **ندوة بعنوان: فلسطين دروس الماضي، تحديات الحاضر، استراتيجيات المستقبل**، قبرص، 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، http//www. palestine-studies.org

في ضوء المشروع الوطني الفلسطيني المعلن في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في سنة 1988، والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون عاصمتها القدس، مع حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وسأختتم بالدعوة إلى إجراء تحول في المفهوم التفاوضي الفلسطيني يتضمن اشتراط العودة إلى المفاوضات بالاعتماد على أسس جديدة، ويعتبر العملية التفاوضية أداة دبلوماسية بين أدوات أخرى، ويضع المفاوضات ضمن سياق جدول الأعمال الفلسطيني المرجو للحقبة المقبلة.

المبحث الأول

اللقاءات غير الرسمية الممهدة للمفاوضات والبنية التفاوضية

خلال الثمانينات، وخصوصاً في النصف الثاني منها، تعددت اللقاءات بين شخصيات إسرائيلية من اليسار والوسط وشخصيات فلسطينية قريبة من منظمة التحرير من داخل وخارج فلسطين، في إطار ما يوصف عادة بدبلوماسية المسار الثاني .(Second Track Diplomacy) وكان هدف هذه اللقاءات من وجهة النظر الفلسطينية توضيح البرنامج الوطني بقيادة المنظمة وتقوية شرعية هذه الأخيرة وإثبات إمكانية التعايش السلمي بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية عتيدة، وذلك تمهيداً لحراك تفاوضي رسمي قد يبدأ عندما تنضج الظروف. ومن الجدير أن نلاحظ أن كثيرين من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض في مدريد وواشنطن خلال السنوات 1991–1993 كانوا قد شاركوا في هذه اللقاءات، الأمر الذي يؤشر إلى أن دبلوماسية المسار الثاني لعبت دوراً إيجابياً في التمهيد للمفاوضات الرسمية بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل في أوسلو وبعد أوسلو.

غير أنه من الضروري القول إنه إذا كانت اللقاءات الفلسطينية . الإسرائيلية غير الرسمية في إطار دبلوماسية المسار الثاني تتصف بالإيجابية، نظراً إلى أهدافها، قبل مؤتمر مدريد، فإنها لم تعد كذلك بعد هذا المؤتمر، وعلى الأقل بعد توقيع إعلان المبادئ. ففور اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل رسمي باسم الشعب الفلسطيني وكمفاوض باسمه، أصبحت أي مشاركة فلسطينية في المسار الثاني مضرة أكثر مما كانت مفيدة. لنأخذ مثلاً المسودة لمعاهدة سلام فلسطينية . إسرائيلية (المسماة «وثيقة جنيف») التي وقّعتها في خريف سنة 2003 شخصيات إسرائيلية على يسار حزب العمل (في ظل حكومة أريئيل شارون المتطرفة) وشخصيات فلسطينية قريبة من أصحاب القرار. فكل تنازل فلسطيني في مسودة المعاهدة أومأ إلى نوع من الاستعداد الفلسطيني للتنازل عينه في مفاوضات رسمية لاحقة، في حين أن الطرف الرسمي الإسرائيلي، وهو الطرف القوي المحتل، لن يكون ملزماً بأي تنازل قدمه فريق إسرائيلي في الوثيقة، وخصوصاً عندما ينتمي هذا الفريق إلى معارضة اتضح أكثر فأكثر موقعها الهامشي في الخريطة السياسية الإسرائيلية[1].

البنية التفاوضية الفلسطينية:

إن السؤال الأول الذي يطرح في المفاوضات الدولية يتعلق بمدى التفويض الذي يمنحه المجتمع المعني للمفاوضين، وبالمدى الذي يكون المجتمع ملزَماً بالمواقف التي يتخذها المفاوضون باسمه. لذلك، ما يشكل العنصر الأكثر حسماً في البنية التفاوضية ليس الطاقم المفاوض نفسه، إنما الهيئة صانعة القرار التي تصدر تعليماتها إليه.

---

[1] – محمد، الخطيب، **قراءة نقدية في الميثاق الوطني نحو ميثاق وطن جامع**، مركز الإسراء للدراسات، بيروت، د.ت، ص24.

وفي حين تشكل المهنية المعيار الذي يسمح بتقييم أداء طاقم تفاوضي، فإنه يجب تقييم أداء هيئة صنع قرار وفق معايير مثل: النهج والإجراءات المؤسساتية، سلامة وفعالية النظام السياسي، المساءلة الديمقراطية، إنجاز البرنامج السياسي.

1. الهيئة القيادية صاحبة القرار التفاوضي

إن أي تفسير دستوري سليم لتوزيع الصلاحيات في أطر منظمة التحرير يمنح اللجنة التنفيذية مسؤولية الإشراف الفعلي والمتواصل على سير المفاوضات تحت رقابة المجلس الوطني حامي البرنامج الوطني الفلسطيني. إن مقارنة هذا الافتراض بالواقع الفعلي في العقدين الأخيرين تثير الملاحظات التالية[1]:

- شهد دور اللجنة التنفيذية الإشرافي تدهوراً ملموساً منذ سنة 1993، أكان ذلك في عهد الرئيس ياسر عرفات أم في عهد الرئيس محمود عباس.
- كان لانتقال اللجنة التنفيذية من تونس إلى الوطن سنة 1994 أثره البالغ في سير المفاوضات، إذ منح إسرائيل أدوات ضغط شخصية مباشرة على أعضاء اللجنة، بمن فيهم رئيسها، وعلى حريتهم في التنقل، كتحذير أو عقاب على مواقف أو تحركات محتملة أو فعلية.
- مع ضعف دور اللجنة التنفيذية وغياب دور المجلس الوطني وغياب المجلس التشريعي، ليس من المستغرب أن ينحصر القرار التفاوضي في شخص رئيس اللجنة التنفيذية وأن تنصب الضغوط الخارجية المكثفة عليه، وخصوصاً الضغوط الأميركية والإسرائيلية منها.

من السهل الاستنتاج مما سبق أن إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية حقيقية وعلى قواعد مؤسساتية متينة، ضرورية لرسم موقف تفاوضي فلسطيني صلب. كما أنه من السهل الاستنتاج أن العودة إلى مرجعية جماعية حقيقية من خلال لجنة تنفيذية تمارس مسؤولياتها خارج الوطن بعيداً عن ضغوط الاحتلال (حتى وإن أقام بعض أعضائها في الأراضي الفلسطينية) تشكل حماية لرئيس اللجنة التنفيذية وللموقف التفاوضي الفلسطيني.

2. الطاقم المفاوض

لم تتبع القيادة الفلسطينية مقاربة مقنعة في تركيبها للطواقم المفاوضة. ففي أحيان كثيرة، جرى ضم أعضاء لم يكن لديهم الكفاءة المميزة ولم يُعَدّوا مسبقاً بشأن الملف التفاوضي ولم يُعطوا تعليمات واضحة. وفي أحيان أُخرى، استُبعد أشخاص، ليس بسبب نقص في الكفاءة، لكن لتجنب «وجع الرأس» الذي يمكن أن ينتج من تصلبهم التفاوضي. وفي بعض الأحيان، جرى اختيار خبراء كمفاوضين أُقحموا في أخذ وعطاء تفاوضي بدلاً من أن يقتصر دورهم على دعم المفاوض في الأمور الفنية.

ويشير بعض الوثائق التي سربتها قناة الجزيرة إلى أن تعليمات متناقضة أعطيت للجان تفاوضية مختلفة في الدورة الواحدة، وحتى إلى أن مفاوضين عبّروا عن مواقف متعارضة في الوقت ذاته في الغرفة الواحدة. صحيح أن تقدماً ملموساً حدث في المهارة التفاوضية الفلسطينية منذ حقبة واشنطن في سنتي

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق.

1992 و1993 عندما كان عدد من أعضاء الوفد مناضلين من الضفة الغربية وقطاع غزة، فجعلوا من جلسات التفاوض منبراً للدفاع عن القضية الفلسطينية، بدلاً من الولوج في التفاوض نفسه.

إلا أن المهارة المكتسبة لدى البعض خلال عشرين عاماً أصبحت عائقاً موضوعياً. فالجانب الإسرائيلي لم يتردد في التغيير المستمر لطاقمه التفاوضي الأساسي. وسمح له هذا الأمر، في غياب محاضر متفق عليها للجلسات وبفضل رضوخ العرّاب الأميركي، بالمراوغة وبتجاهل أي موقف إيجابي يكون قد عبر عنه مفاوض إسرائيلي سابق، في الوقت الذي يستطيع فيه تذكير المفاوضين الفلسطينيين «الدائمين» بمواقف مرنة قد يكونون عبّروا عنها في سنوات سابقة[1].

يمكن أن نستنتج الآتي مما سبق، إذا ما استؤنفت مفاوضات الحل الدائم في المستقبل[2]:

- أن يكون الترتيب من فوق إلى أسفل، أي من اللجنة التنفيذية إلى طاقم الخبراء، هرمياً.
- ألاّ يُسمح بتشكيل طواقم تفاوضية موازية تقوم بمفاوضات موازية لا يدري بها الوفد الرسمي. من الضروري أن يكون الموقف الفلسطيني موقفاً واحداً، وإلاّ سهل على الطرف الآخر استغلال التناقضات في الموقف الفلسطيني.
- أن تشكل لجنة توجيهية للمفاوضات مكونة من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية وغيرهم. وتكون مهام اللجنة، بالتشاور مع رئيس اللجنة التنفيذية: المتابعة اليومية للمفاوضات؛ المساهمة في وضع الاستراتيجيات والمواقف والتكتيكات التفاوضية؛ تلقي تقارير المفاوضين ودراستها وإعطاؤهم التعليمات الملائمة؛ تولي مسؤولية العلاقة مع وسائل الإعلام. يجدر ألا يشارك أعضاء اللجنة التوجيهية في أي مفاوضات. أمّا الحكمة في فكرة إنشاء لجنة مهمتها الفريدة توجيه الحراك التفاوضي الفلسطيني وإبقائها مفصولة تماماً عن المفاوضين، فهي عزل أعضاء اللجنة عن التفاعل «الكيميائي» مع الإسرائيليين، وبالتالي ضمان موضوعيتهم في تقدير الموقف.
- أن تُدعم اللجنة التوجيهية والطاقم المفاوض بخبراء في مختلف الميادين التي يحتاج إليها، منها: العلاقات الدولية؛ القانون الدولي؛ القانون الفلسطيني؛ القانون الإسرائيلي؛ الشؤون العسكرية؛ الشؤون الأمنية. وللخبراء أن يوضحوا الأمور في مجال تخصصهم وأن يضعوا بدائل تفاوضية لا أن يقرروا سياسات تفاوضية.
- أن تقتصر مهمة المفاوضين والخبراء على التفاوض على الحل الدائم، وأن يمتنعوا عن الاتصال بالجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسائل اليومية المنبثقة عن تطبيق اتفاقات أوسلو المرحلية، مثل توسيع المناطق أ، أو إدارة انتقال الأفراد والبضائع من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، أو إصدار تصاريح الإقامة. أمّا الاتصالات الضرورية بالجانب الإسرائيلي لمتابعة هذه الأمور، فيجب أن تقوم بها اللجان المعنية المختصة.

---

[1] – محسن، صالح، **إعادة التشكيل وعدالة التمثيل**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص40.

[2] – محسن، صالح، المرجع السابق، ص43.

المبحث الثاني

الأرصدة التفاوضية المحتملة

إلى جانب إعادة البنية التفاوضية الفلسطينية، يستطيع الطرف الفلسطيني الاعتماد على عدد من الأرصدة المحتملة التي لا تبدو ظاهرة دائماً للعيان بسبب اختفائها وراء عدم التكافؤ بين الطرفين.

غير أنه يجب التشديد بأن الطرف الفلسطيني لن يستطيع الاستفادة من أي من أرصدته حول طاولة المفاوضات، ولا أن يبني عليها دبلوماسياً وعلى الأرض، قبل أن يرتب وضعه السياسي الداخلي.

ميزان القوى:

لا جدال بأن ميزان القوى العسكري، المرتبط بشكل وثيق بالدعم الأميركي، يميل بشكل فاضح إلى الموقف الإسرائيلي، وهذا ينعكس في استمرار الاحتلال وحصار غزة وتقييد حرية التنقل ووضع الحواجز على الطرق ومواصلة الاستيطان. ويبدو لي أن المفاوض الفلسطيني، وخصوصاً بعد إعلان المبادئ في سنة 1993، دخل المفاوضات المتتالية كأنه مهزوم لدرجة سمحت للطرف الإسرائيلي بالادعاء أنه يفاوض نفسه، وأن أي اتفاق إسرائيلي–فلسطيني ما هو إلاّ اتفاق إسرائيلي–إسرائيلي يُحَوَّل إلى الجانب الفلسطيني لتوقيعه ليس إلا.

إن هذا الادعاء يعبّر عن تفسير آحادي الجانب لميزان القوى وأيضاً عن حرب نفسية يجدر بنا ألاّ نقع فريستها. فميزان القوى، كما هو معروف، ليس عسكرياً فقط، بل هو حصيلة عناصر مختلفة، منها ما هو سياسي داخلي، وما هو ديموغرافي، ودبلوماسي، ودرجة الالتصاق بالأرض، والصمود الشعبي، وغيرها. فعلى الرغم من الميزان العسكري، ليس لإسرائيل في الظروف الحالية القدرة الكافية على اتخاذ أي من الخيارات التالية: الضم الكامل، والطرد الجماعي (وهما يشكلان منطق النشاط الاستيطاني، إن لم يكن هدفه)، وحتى إعادة احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والبقاء بشكل متواصل في المدن والقرى والمخيمات، وإقامة إدارة مدنية مباشرة، كما كان الوضع قبل سنة 1993. فلا تلاؤم بين قوة إسرائيل العسكرية الهائلة وغطرستها من جهة، ومن جهة أُخرى قدرتِها المحدودة على إملاء شروطها على شعب يتشبث بأرضه ولا يريد أن يستسلم[1].

إلى جانب هذه القيود على التفوق العسكري الإسرائيلي، يمتلك الجانب الفلسطيني أوراقاً تفاوضية قوية تسمح له، إذا أجاد استعمالها، بتخطي الابتزاز والضغوط. بالنسبة إلى الديموغرافية مثلاً، يضع غياب تسوية إسرائيلية–فلسطينية إسرائيل أمام مأزق داخلي سيصعب عليها تخطيه كلما تقدم الزمن. ومن اللافت أن المسؤولين الأميركيين أنفسهم عبّروا علناً عن تخوفهم من هذا المأزق في سنة 2010، وذلك ربما للمرة الأولى في تاريخ الصراع العربي . الإسرائيلي. كما أن التطورات الإقليمية، من جنوب لبنان إلى إيران إلى تركيا، تظهر أن دائرة العداء لإسرائيل تتسع ولا تتراجع. حتى إن التساؤل عن التوجهات

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق ذكره.

المصرية المستقبلية إزاء إسرائيل بعد ثورة 25 يناير لم يكن ليطرح أصلاً لو كانت تسوية إسرائيلية–عربية شاملة تسود المنطقة.

أمّا دولياً، فأي جهد تقوم به الولايات المتحدة من أجل تسوية فلسطينية–إسرائيلية لم يكن ولن يكون نابعاً عن اعتناق أميركي مفاجئ للحقوق الفلسطينية، وإنما مرده حرصها على مصالحها الإقليمية.

ومن هنا، لا صدقية لأي تهديد من واشنطن بإنهاء اهتمامها بالتسوية أن لم يتجاوب الجانب الفلسطيني مع شروطها.

القانون الدولي:

عندما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامج إقامة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ووافقت على قرار مجلس الأمن رقم 242 وعلى قرار الجمعية العامة رقم 194 المتعلق باللاجئين، أرست التجانس الكامل بين مطالبها وبين القانون الدولي والشرعية الدولية. والسؤال يطرح نفسه دائماً عن فائدة القانون الدولي، ونحن نعلم أنه وُضع تاريخياً من قبل الدول الأوروبية من دون اعتبار للعالم غير الأوروبي، وبالتحديد لما يسمى اليوم العالم الثالث. وهو كالقانون الداخلي يتحمل مراراً أكثر من تفسير، مما يعطي الدول العظمى القدرة على ادعاء التفسير في الوقت الذي تقوم باختراقه. وتنقصه كذلك آليات التنفيذ، فيبقى حبراً على ورق عندما يكون الخارق طرفاً دولياً يتمتع بالقوة إزاء الطرف المقابل الضعيف.

لكن على الرغم من هذه النواقص، ولأسباب عديدة (منها دخول الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في كل ساحة وكل منزل، ووزن التصويت العددي لدول العالم الثالث في المحافل الدولية حيث يصنع القانون الدولي...)، فإن الطرف الضعيف اليوم يستطيع أن يجد في القانون الدولي العديد من القواعد التي تدين الظلم الذي قد يكون وقع ضحيته. هذه القواعد معروفة، منها مثلاً: حق الشعوب في تقرير المصير؛ حق الشعوب في النضال، بما فيه اللجوء إلى العنف (المقيد بدوره بقواعد ملائمة) من أجل التحرر؛ القانون الدولي الإنساني؛ حقوق الإنسان، ولا شك، مرة أُخرى، في أن هذه القواعد، على الرغم من إيجابيتها، لا تعبّر عن العدل المطلق، وتبقى عرضة لتفسيرات متعددة يقوم بها الطرف الظالم ليفرغها من مضمونها، وتبقى عرضة للخرق من قبله من دون أن يتمكن الطرف المظلوم من اللجوء إلى محكمة دولية فاعلة تعيد إليه حقه، شأنه شأن أي مواطن ضمن دولة متحضرة. لكن الطرف المغبون قد يستطيع اليوم، شرط أن يناضل من أجل قضيته وأن يعمل على تعبئة الأصدقاء في العالم، أن يسجل بالتدريج نقاطاً لمصلحته تضع قيوداً جدية على الطرف الظالم.

لا ضرورة هنا لسرد التنازلات الفلسطينية في مفاوضات السنوات العشرين الأخيرة دون السقف الذي يمنحه لنا القانون الدولي. ومن أجل أن يستطيع الطرف الفلسطيني الاستعانة بفعالية بالقانون الدولي، عليه أن يتمسك بالتوجهات التالية، إن في المفاوضات، أو في العمل الدبلوماسي، أو حتى داخلياً:

- الكف عن اعتبار القانون الدولي حجة إعلامية دعائية لا غير، بل بذل الجهود للتصرف وفق قواعد القانون الدولي تجاه إسرائيل ووفق سيادة القانون على الصعيد الداخلي، من الضروري أن

تصبح الحقوق والواجبات المنبثقة عن القانون الدولي جزءاً من ثقافة واقتناع القيادات والتنظيمات والقوى السياسية والصحافة والجمعيات الأهلية الفلسطينية، وإلا لن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يعامل الفلسطينيين بجدية عندما يعلنون تمسكهم بالعدالة الدولية.

- رفض المقاربة الإسرائيلية–الأميركية التي تنطلق من «الحاجات» (والمعني بها عادة الحاجات الأمنية الإسرائيلية، أو الحاجات الائتلافية للحكومة الإسرائيلية) كأساس للتفاوض، بل العودة دائماً إلى الحقوق والواجبات كمعيار ملزم للطرفين.
- تأسيس كل مواقفنا، التفاوضية وغير التفاوضية، العامة والتفصيلية، العلنية والخاصة، على أحكام القانون الدولي وعلى قرارات الأمم المتحدة، بحيث يكون التمسك بالحقوق الفلسطينية موقفاً دبلوماسياً لا مجرد موقف قانوني.
- دمج المواقف القانونية التي يعدها المستشارون القانونيون في الأوراق السياسية التي يعتمدها صناع القرار والمفاوضون بحيث تكون الحصيلة مقاربة تفاوضية شمولية. وإن لم نفعل ذلك، تكون المفاوضات كأنها تجري على مسارين: مسار يسلكه فريق قانوني من أجل الدعاية، ومسار يعتمده الفريق السياسي من أجل الأخذ والعطاء الجدي.
- التركيز إعلامياً ودبلوماسياً على الخروقات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي أكثر من التركيز على الحقوق الفلسطينية وعلى الشرعية الدولية. نحن بحاجة إلى خطوات تدين الممارسات الإسرائيلية وتخضعها للمساءلة أكثر من حاجتنا إلى تأييد لفظي لحقوقنا.

المعايير والقيم:

إلى جانب القيم القانونية السالفة الذكر، يجدر عدم الاستخفاف بقيم أُخرى، مثل القيم الأخلاقية، والقيم السياسية مثل الانعتاق من الاستعمار، والقيم المتعلقة بالهوية الجماعية وبالذاكرة وبالتاريخ العربي . الإسلامي، فعلى سبيل المثال، خلال المفاوضات المسماة غزة . أريحا في سنتَي 1993–1994، والتي أدت إلى اتفاق القاهرة في أيار/مايو 1994، جرى نقل بعض الصلاحيات من الحكم العسكري إلى السلطة الفلسطينية التي كانت في قيد التكوين، ولدى مناقشة موضوع نقل صلاحية الإشراف على الأماكن الدينية، وافق المفاوض الفلسطيني على أن تكون الأماكن الدينية اليهودية (وخصوصاً كنيس «شالوم عل يسرائيل» في أريحا) تحت إشراف الجانب الإسرائيلي بحجة (فلسطينية) أن لا دخل للفلسطينيين بهذا الموضوع.

إن هذا الجهل بالتاريخ العربي وبدور الخلافة الإسلامية بمراحلها المتعاقبة وصولاً إلى السلطنة العثمانية في حماية الأماكن المقدسة لجميع الأديان، شكّل سابقة دفع الجانب الفلسطيني ثمنها في مرحلة لاحقة في إبقاء قبر يوسف (نابلس) وقبة راحيل (بيت لحم) تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة في إطار الاتفاقية المرحلية (واشنطن، أيلول / سبتمبر 1995). ولعل القارئ يعلم أن هذا الأمر لم يؤد فقط إلى تقليص الولاية الجغرافية الفلسطينية حول وداخل هاتين المدينتين، بل أيضاً إلى تأزيم الاحتكاك اليومي

بين المواطنين الفلسطينيين من جهة، والجنود والمستوطنين الإسرائيليين من جهة أخرى. من الضروري أن يستفاد من هذا الدرس فيما يخص المفاوضات بشأن القدس.

ومن القيم المتعلقة بالهوية وبالذاكرة الجماعية، نخص بالذكر ما يرتبط بالنكبة. فتجربة النكبة تجعل من المستحيل على الطرف الفلسطيني أن يوقع على أي اتفاق لا يتضمن صراحة اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عنها. إن النكبة تعني أيضاً استحالة اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية، لأن مثل هذا الاعتراف يعني أن الفلسطينيين كانوا مذنبين بتمسكهم بأرضهم وبمنازلهم وبحقولهم وبيباراتهم في الإقليم الذي أصبح فيما بعد دولة إسرائيل، وكانوا مذنبين برفضهم حالة اللجوء في مخيمات المنفى، فضلاً عن الأذى السياسي والمعنوي الذي يلحقه هذا الاعتراف بمواطني إسرائيل الفلسطينيين إذ يصبحون حين ذاك وكأنهم غرباء عن أرض أجدادهم وضيوف معرضون للطرد بأي حجة، مثلما حدث لفلسطينيي القدس الشرقية في سنة 1967 عندما ضمتها إسرائيل إلى سيادتها.

والتفاوض من أجل الحصول على اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن النكبة لا يقتصر على اعترافها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، على أهميته. فتبعاً للاعتراف بتعلق جميع الفلسطينيين (بما فيهم الفلسطينيون الذين تعود جذورهم إلى قرية أو بلدة في الضفة الغربية وقطاع غزة) بوطنهم التاريخي، يجب أن يتضمن أيضاً المسار التفاوضي قبول إسرائيل، في إطار تسوية نهائية، بأن يكون لهم حرية زيارة المدن والقرى الفلسطينية في إسرائيل ومواقع أخرى من تاريخهم وذاكرتهم الجماعية (القرى المدمرة، المقابر، المواقع الدينية...). من الضروري تكرار التذكير، إعلامياً ودبلوماسياً وحول طاولة المفاوضات، بأن الشعب الفلسطيني، بقبوله حل الدولتين في المجلس الوطني في سنة 1988، وباستعداده للاعتراف بدولة إسرائيل وفق قواعد القانون الدولي، قدم تضحية رئيسية من أجل السلام ولم يعد لديه ما يقدمه.

من الملائم أخيراً الإشارة إلى الحجة المنطقية كقيمة بحد ذاتها، هل يمكن مثلاً التشكيك في المنطق الفلسطيني الرافض للتفاوض على الحدود في حين أن إسرائيل تمضي في بناء المستعمرات وتوسيعها؟ هل يستطيع الإسرائيليون الادعاء بأنهم طليقو اليدين في القيام بأي عمل يريدون في القدس التي ضموها إلى دولتهم؟ وقد وافقوا في الوقت ذاته في وثيقة إعلان المبادئ بأن القدس تشكل قضية يجب إيجاد تسوية لها في مفاوضات الحل الدائم؟ أن يبين المرء تماسك حججه وتناقضات مواقف الطرف الآخر يشكل ورقة لا يستطيع أي وسيط أو طرف ثالث تجاهلها.

قد يستخف البعض بإيرادنا هذه القيم بمختلف أنواعها، بما فيها القيم التي يتضمنها القانون الدولي، كعوامل مؤثرة في المفاوضات، إننا نوردها هنا ليس تقليلاً من أهمية ميزان القوى العسكري، وإنما لأنها أدوات فعالة تسمح بتعبئة الرأي العام الفلسطيني لمصلحة موقف تفاوضي صلب، ولأنها تنزع الشرعية عن سياسات وممارسات ومطالب الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يسمح بكسب المزيد من التأييد في الوطن العربي وفي العالم.

البيئة التفاوضية:

لا تنعقد المفاوضات في فراغ، بل تتأثر بعوامل خارجية، ومن بين العوامل ذات العلاقة، بالمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، نذكر مكان المفاوضات، والبيئة السيكولوجية المحيطة بالمفاوضين، والانكشاف على الإعلام. لقد حملت هذه العوامل البيئية، خلال عقدي المفاوضات، مخاطر أكثر مما حملت فرصاً للطرف الفلسطيني.

1. مكان المفاوضات

من الأمور التي أساءت إلى الموقف التفاوضي الفلسطيني إجراء المفاوضات في القدس أو تل أبيب أو واشنطن أو شرم الشيخ، إذ لا غنى عن عقدها في مكان محايد مثل سويسرا وتحت إشراف دولي موضوعي مثل الأمم المتحدة، للتقليل من الضغوطات الخارجية والإسرائيلية، ولإعطاء جلسات التفاوض صبغة رسمية بروتوكولية[1].

2. التفاعل النفسي في المفاوضات

لقد انتقد كثيرون المفاوض الفلسطيني عندما ظهر سلوكه وكأنه تنقصه الرزانة والوقار والبروتوكول الرسمي. ولا يتعلق الأمر فقط بالصورة السلبية التي تتكون إذ ذاك عند المواطن الفلسطيني الرازح في مخيمات اللجوء، أو المواطن الذي صودرت أرضه أو هدم بيته، أو الأم التي فقدت ابنها برصاصة الاحتلال. بل يتعلق الأمر أيضاً بالتفاعل «الكيميائي» مع المفاوضين من الطرف الآخر، داخل وخارج قاعة المفاوضات، هذا التفاعل الذي قد يؤثر في نتائج المفاوضات نفسها. إن التفاعل الإيجابي قد يصبح تآلفاً، أو غياباً مصطنعاً للكلفة، الذي قد يؤدي بدوره إلى قول كلام غير محسوب بدقة في أوقات ينقصها الحذر، أو تسليم بأمر تجنباً للإحراج أو بسبب «عتب» يبدو كأنه تعبير عن خيبة أمل من صديق (إسرائيلي) إلى صديق (فلسطيني) من جهة أُخرى، إن المسافة المطلوبة بين المفاوضين من الجانبين لا تعني بالنسبة إلى الطرف الضعيف التصرف العكسي، مثل الوقوع في الغضب، أو إلقاء التهديدات الدراماتيكية الهوجاء التي لا يمكن تنفيذها، أو تسفيه تنازلات محتملة من الطرف الآخر. فالمطلوب من المفاوض أن يضبط مشاعره، وأن يحافظ على صدقيته، وأن يستلم تنازلات الطرف الآخر (أن «يقبضها») كي يبني عليها في جولات تالية.

3. المفاوضات والسرية والإعلام

من الدروس التي يجب استخلاصها من تسريب وثائق وحدة دعم المفاوضات أن للطرف الفلسطيني مصلحة حيوية في تبني الموقف نفسه في السر وفي العلن. فمن جهة، ما من أمر يمكن أن يبق سراً في مؤسسات عامة تقع في أراض محتلة. ومن جهة أخرى، من المفيد للقيادة نفسها أن تعي أن سرية المواقف التفاوضية لا تفيد بشيء. بل على العكس، تشكل المعارضة القوية البناءة لدى رأي عام يقف بالمرصاد إزاء أي تنازل محتمل، ورقة ثمينة للقيادة في نهاية المطاف. فإطلاع الرأي العام الفلسطيني على

---

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق.

المفاصل الهامة في سير المفاوضات يقوي الموقف التفاوضي الفلسطيني ولا يضعفه، فضلاً عن مساهمته في إرساء الثقة الحقيقية بين القيادة والمواطن. وهذا يتطلب سياسة إعلامية رصينة موجهة للداخل الفلسطيني وللمجتمع الدولي.

من المهم أيضاً إطلاع الجمهور الفلسطيني ووسائل الإعلام الدولية على تفاصيل المواقف التفاوضية الإسرائيلية بالمقارنة مع المواقف الفلسطينية. وفي هذا المجال، يحتاج الصحافيون الفلسطينيون والصحافيون الأجانب إلى أن يفتح لهم المجال للتعرف على خلفية المواقف حتى يتمكنوا من المتابعة الدقيقة لما يحدث داخل قاعة التفاوض، واستيعاب دلالة الفجوات التي تفصل بين الجانبين، وتكوين قناعتهم عمن هو الطرف المسؤول عن الجمود أو الفشل. فمن أجل صد الآلة الإعلامية الإسرائيلية، التي قامت مثلاً بإطلاق حملة دعائية تعزو إلى الطرف الفلسطيني فشل القمة الأميركية–الإسرائيلية–الفلسطينية في كمب–ديفيد في تموز/يوليو 2000، لا شيء يضاهي الرواية الحقيقية لما جرى. إن المواقف التي تستند إلى القوة الغاشمة تميل إلى الاختباء وراء ستار الشعارات الدعائية، في حين أنه من المفيد للمواقف التي يمكن الدفاع عنها (أي المواقف المتوافقة مع القانون الدولي) أن تنزع الستار وأن تعلن على الملأ. وأخيراً، إذا ما اتفق الطرفان أن يبقيا مداولاتهما سرية، من الضروري إطلاع دوائر من المختصين على المحاضر التفصيلية من أجل الاسترشاد برأيهم، وليس إبقاءها طي الكتمان كما ولو أنها كنوز لا تقدر بثمن[1].

الشراك على درب الطرف الفلسطيني:

بالنظر إلى انعدام التكافؤ بين الطرفين من حيث القوة والموارد والتحالفات، لا مفر من أن يكون المسار التفاوضي مزروعاً بالشراك بالنسبة إلى الفلسطينيين وهم يتفاوضون على قضايا مصيرية ذات تأثير مباشر على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى وحدته وعلى الاستقرار المستقبلي لنظامه السياسي.

1. التفاوض لمرحلة انتقالية والتفاوض من أجل اتفاق نهائي

على الرغم من التمييز الواضح في مسار أوسلو بين المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية وتلك التي تخص الوضع الدائم، وقع الطرف الفلسطيني مراراً في فخ الخلط بين القضايا الناجمة عن كل من المسارين. وقد لجأ الجانب الإسرائيلي مراراً، وتجنباً للولوج في القضايا الأساسية، إلى تقديم «تسهيلات» أو «تحسينات» أو «ترضيات» تتعلق بتطبيقات المرحلة الانتقالية (وهي تكون مشروطة أحياناً بتنازلات عملية فلسطينية مقابلة). وقد فعل الجانب الإسرائيلي ذلك على الرغم من أن المفاوضات تجري تحت عنوان الحل الدائم.

والمستغرب أن المفاوضين الفلسطينيين في بعض اللجان الفلسطينية . الإسرائيلية المتخصصة والمشكّلة في سنة 2008 بعد قمة أنابوليس، لم يترددوا، كما تشير وثائق وحدة دعم المفاوضات، في طرح مطالب متعلقة بمسائل المرحلة الانتقالية. إن هذا التوجه يتنافى مع الاستراتيجية التفاوضية السليمة، وبدلاً

[1] – أحمد، نوفل، **إدارة المفاوضات مع إسرائيل**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، www.alzaytouna.net

من أن يقرب من الحل النهائي، فهو يؤخره، لا بل يحمل مخاطر في جوهر الحل النهائي نفسه. لذلك، اقترحتُ أعلاه ألاّ يشغل مفاوض الحل النهائي نفسه بأي أمر يتعلق بتطبيقات الحكم الذاتي، خشية من أن يقدم هذه التحسينات كإنجازات على طريق الحل النهائي.

لقد نصت وثيقة إعلان المبادئ على أن تبدأ مفاوضات الحل النهائي قبل بداية السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية (أي قبل 5 أيار/مايو 1996) وأن تقود إلى تسوية دائمة في موعد أقصاه نهاية السنة الخامسة للمرحلة الانتقالية (4 أيار/مايو 1999). ومن أجل تجنب هذا الاستحقاق، وأحياناً للتجاوب مع الضغوط الأميركية المطالِبة بالقيام بـ«خطوة ما»، لجأت إسرائيل إلى بدائل، كان من أهمها في الفترة الأخيرة تفكيك المستعمرات اليهودية في قطاع غزة وإعادة الانتشار حول القطاع (مع ما ينطوي ذلك من نتائج، أبرزها فصل الضفة الغربية عن غزة بشكل شبه كامل).

وتمثلت بدائل أخرى في تكرار الكلام حول توسيع المناطق المصنفة أ في الضفة الغربية والاعتراف بدولة فلسطينية بحدود مؤقتة. بالإضافة إلى ذلك، لم ينفك التكتيك التفاوضي الإسرائيلي منذ إعلان المبادئ في سنة 1993 عن التركيز على الجزئيات على حساب مناقشة المبادئ العامة، بحجة البراغماتية والابتعاد عن «الشعارات الفارغة» (كالإصرار على القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وعلى الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط سنة 1967، وعلى عودة اللاجئين)، تحت تعبيرات مزدرية مثل: أنتم الفلسطينيون لا تفاوضون، بل تطلقون الشعارات[1].

2. الأسلوب التفاوضي

على الأسلوب التفاوضي الفلسطيني أن يكون بنيوياً، «مهيكلاً» من فوق إلى أسفل بشكل هرمي، أي أن يبدأ بالمبادئ العامة ثم يلج في التفاصيل، وليس كما تريد أن تفرضه الحرب النفسية الإسرائيلية–الأميركية من الأسفل إلى الأعلى بحجة البراغماتية. إن أسلوب «من أسفل إلى أعلى»، المبني على فكرة أن إسرائيل تمتلك (وحتى أن لها مشروعية امتلاك) جميع الحقوق والأوراق، يهدف إلى جعل المفاوضات عملية تستمر إلى ما لا نهاية وتتجنب أي خطوة تشير إلى نهاية الاحتلال أو إلى حل القضايا الأخرى المتعلقة بالحل النهائي، بذريعة تأجيل الموضوعات التفاوضية الصعبة إلى مرحلة لاحقة. ويتمثل هذا الأسلوب في أن تتخل إسرائيل تدريجياً عن بعض الجزئيات للجانب الفلسطيني (كأن تحول له مسؤولية الصحة والتربية، إلخ، أو بعض الأراضي تصنف مناطق أ و ب)، ثم تقوم بتكتيل الجزئيات وتوسيعها بقدر ما تتقدم المفاوضات، ولكن شرط أن ما لا يجري التخلي عنه يبقى تحت الولاية الإسرائيلية (مثلاً تبقى أراضي الضفة الغربية التي لم يجر تحويلها صراحةً إلى مناطق أ و ب مناطق ج بالضرورة، أو حتى جزءاً من السيادة الإسرائيلية)، غير إنه بعد عشرين عاماً على ما يسمى عملية السلام، لم يعد من المبرر تجنب القضايا «الصعبة» وتأجيلها إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات، مثل قضية القدس وقضية اللاجئين.

[1] – جلال، أحمد، **مهارات التفاوض**، القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، 2007، ص 36.

من الأكيد أن الطرف الإسرائيلي وافق في بعض الأحيان، بعد أخذ ورد تفاوضي، على مبدأ عام مرضٍ ظاهرياً، بيد أنه سرعان ما كان يربطه في كل مرة بموافقة فلسطينية مقابلة على عدد من الاستثناءات، لنَعُدْ مثلاً إلى إعلان المبادئ حصل الجانب الفلسطيني على مبدأ ولاية السلطة على الضفة الغربية وقطاع غزة، ووافق على استثناءات، منها مثلاً إبقاء المستعمرات خارج ولاية السلطة. على افتراض أن هذا الموقف لم يكن من الممكن تجنبه، لا يبدو أن المفاوض الفلسطيني سعى جدياً إلى الحصول على مفهوم جغرافي للمستعمرات يكون ضيقاً إلى أقصى حد: هل المستعمرة تعني المنطقة المبنية، أم التنظيم الهيكلي لها (وهو أوسع منها بكثير)؟ هل المستعمرة تنحصر في موقعها أم تشمل أيضاً الطريق التي تربط بينها وبين الإقليم الإسرائيلي؟ لا حاجة إلى القول إن في مرحلة تطبيق إعلان المبادئ، فرضت إسرائيل المفهوم الأوسع للمستعمرات، الأمر الذي سمح بالإلغاء العملي للولاية الفلسطينية على الأراضي المحتلة.

من المتوقع أن يجد هذا المثل نظيره في حال تجددت المفاوضات للحل الدائم. على افتراض أن الإسرائيليين سيوافقون على صياغة ما لمبدأ السيادة الفلسطينية، فإنهم سيحاولون بدون أدنى شك تضييق المفهوم وحتى إفراغه من مضمونه عن طريق اشتراط موافقتهم بسلسلة من الاستثناءات. وقد كان هذا الأمر جلياً في التحفظات التي ربط بها بنيامين نتنياهو موافقته على مبدأ الدولة الفلسطينية عندما ألقى خطابه في جامعة بار-إيلان في حزيران/يونيو 2009، والتي كررها مراراً فيما بعد. والدرس الذي لا بد أن يستخلص هنا هو أنه إذا ما تمكن المفاوض الفلسطيني من الحصول على مبدأ عام يرضيه ظاهرياً، عليه ألا يكتفي بذلك، بل عليه أن يتأكد من أن مضمون المبدأ العام متفق عليه بالتفصيل. وقد يوافق الطرف الفلسطيني على الاستثناء المطلوب وقد لا يوافق. إنما إذا وافق، من الحيوي أن يضيق الاستثناء إلى أبعد الحدود.

لماذا إصرارنا على توضيح المضمون وعدم الاكتفاء بالعموميات؟ لأن إسرائيل، عدا كونها الطرف الأقوى عسكرياً، تحتل الأرض وستحاول، لدى تطبيق أي اتفاق، الاستفادة من أي التباس من أجل فرض مفهومها هي. من جهة أخرى، يجب العودة إلى الممارسة المتبعة في الجولات المتتالية التي شهدتها مفاوضات واشنطن خلال الفترة 1992-1993 عندما استمر الوفد المفاوض خلال أشهر طويلة على الإصرار . وعن حق . على الاتفاق أولاً على جدول الأعمال، أي على تضمينه الموضوعات (والتعابير الملائمة للدلالة عليها) التي تهمّ الجانب الفلسطيني، مثل موضوع الاستيطان. فالتركيز على جدول الأعمال من سمات المقاربة البنيوية للمفاوضات.

ثمة شرك آخر من الجدير التحذير منه في المسار التفاوضي، وهو ناجم عن المقولة أن «لا شيء موافق عليه قبل الموافقة على كل شيء». فعلى الرغم من أنه لا غنى عن المبدأ، إلا أن الطرف الإسرائيلي، المدعوم أميركياً، كان يستغله للبدء من الصفر في كل جولة والتنصل من أي مواقف إيجابية سابقة. أما الطرف الفلسطيني، فمقابل التلاعب الإسرائيلي بتمديد مفاوضات لا تنتهي، كان لا يحجم عن

الاستعداد للتشابك التفاوضي من أجل إثبات حسن نيته أمام الراعي الأميركي، وكان بذلك يكشف مجالات مرونته وتنازلاته الممكنة في قضايا أساسية.

ومع أن لا صفة قانونية للتنازلات الممكنة، إلاّ إنها ستُعتبر من المسلمات وكنقطة انطلاق لمزيد من التنازلات إذا ما تجددت المفاوضات وفق الأطر المعهودة حتى الآن.

3. التفاوض حول الحدود

إن التنازلات التي كشفتها وثائق وحدة دعم المفاوضات فيما يخص حدود الدولة الفلسطينية كان أكثرها معروفاً منذ مفاوضات طابا في كانون الأول/ديسمبر 2000 وكانون الثاني/يناير 2001. غير أنه من الضروري إلقاء نظرة على العيوب في المقاربة التفاوضية التي ساهمت في هذا الاستعداد أحادي الجانب للتنازل. نود أن نشير هنا بشكل خاص إلى فكرة تبادل الأراضي التي يقع عليها بعض المستعمرات الكبيرة بأراض من الإقليم الإسرائيلي. المشكلة في المقاربة المعتمدة حتى الآن هي أن المفاوض الفلسطيني لم يوافق على مبدأ التبادل فقط، ولم يحدد مواقع الأراضي الم التي يمكن أن يتنازل عنها (مواقع بعض المستعمرات «الكبيرة»)، فحسب، بل إنه أبدى هذا الاستعداد في الوقت الذي يتسارع فيه النشاط الاستيطاني. المفارقة في هذه المقاربة أنها تشجع إسرائيل على تكثيف نشاطها الاستيطاني، وعلى الإسراع في تشكيل مستعمرات كبيرة لأنها، كما وعد الرئيس الأميركي جورج بوش في نيسان/أبريل 2004، ستكون الكتل الاستيطانية الكبيرة ضمن الإقليم الإسرائيلي. بطبيعة الحال، إن هذا يقودنا إلى أن نستنتج بكل قوة ضرورة سحب مبدأ تبادل الأراضي رسمياً من المرجعية التفاوضية الفلسطينية ما دام الاستيطان مستمراً ولم يُجمَّد[1].

أما الاقتراح الأميركي المتمثل في الاتفاق السريع على الحدود (خلال ثلاثة أشهر مثلاً) بدلاً من «إضاعة الوقت» في الجدل بشأن الاستيطان، فإنه يحمل خطراً مشابهاً ومخاطر أخرى. فإلى جانب تأجيل موضوع القدس (واستمرار الاستيطان في المدينة وحولها)، يعني هذا الاقتراح ضمناً أن يستمر الاستيطان غربي الخط الذي قد يتفق عليه وتجميده شرقي الخط. والتجربة التفاوضية الفلسطينية علمتنا أنه بعد الاتفاق، إذا ما حدث، ستبدأ إسرائيل في تفسير معنى التجميد بالشكل الذي يرضيها وهي مسيطرة على الأرض. وإذا ما افترضنا أن لا مشكلة في التفسير، سيثير موضوع تفكيك تلك المستعمرات شرقي خط الحدود صعوبات جديدة. فعلى الرغم من أن الطرف الإسرائيلي لن يستطيع رفض مبدأ تفكيك المستعمرات الواقعة ضمن الحدود التي سيتفق عليها للدولة الفلسطينية، فإنه سيتمكن بفضل سيطرته على الأرض من تأجيل التفكيك الفعلي ووضع شروط جديدة للقيام بالتفكيك. إن التجربة التفاوضية الفلسطينية تستوجب ألاّ يتم أي اتفاق حول الحدود إذا استبعد منه منطقة القدس بحجة خصوصيتها، وإذا لم يكن البرنامج الزمني لتفكيك المستعمرات شرقي الحدود جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق بحيث لا يكون هناك حاجة إلى مفاوضات إضافية بشأن الموضوع.

---

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق.

4.صياغة نص الاتفاق

إن تحذيرنا من التوصل إلى اتفاق حول الحدود تتبعه مفاوضات إضافية من أجل تطبيقه مبني على تجربة وثيقة إعلان المبادئ في سنة 1993 والمفاوضات المضنية التي تبعتها من أجل تنفيذها، وهي لم تنفذ حتى الآن. ففي مقابل الحصول على إعلان المبادئ مع نواقصه المعروفة، دفعت القيادة الفلسطينية أثماناً باهظة. فاعترفت رسمياً بإسرائيل، وقبلت بتأجيل الحل الدائم خمس سنوات، وقبلت باستثناءات رئيسية على ولايتها الجغرافية. ثم، لدى تنفيذ إعلان المبادئ، دفعت مرة أخرى أثماناً إضافية للحصول الفعلي على جزء من «البضاعة» الموعودة نفسها. ففي مقابل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من المدن (التي لا تشكل سوى تنفيذ جزئي لإعلان المبادئ)، اعترفت القيادة الفلسطينية بالمناطق ب حيث ولايتها وتحركها محدودان، وبالمناطق ج حيث لا ولاية لها (وهي أوسع بأضعاف مضاعفة من الاستثناءات المنصوص عليها في إعلان المبادئ.

إن هذه التجربة المرة توجب أن يكون نص أي اتفاق هو النص الأول والأخير، أي ألاّ يحتاج تنفيذه إلى مفاوضات إضافية، فأي اتفاق بصيغة «إعلان مبادئ للحل الدائم» أو بصيغة «اتفاق إطار للحل الدائم» سيوقع الشعب الفلسطيني وقيادته في التجربة المرة ذاتها. إن المطلوب هو اتفاق يتضمن جميع التفاصيل والتوضيحات الممكنة، ولا يترك ثغرات تسمح للطرف الأقوى بأن يطمح إلى (إساءة) تفسيره خلال مرحلة التنفيذ. من جهة أُخرى، هذا لا يعني عدم الموافقة على ترتيبات مؤقتة أو مرحلية، إنما يعني عدم الموافقة عليها إلاّ إذا تضمن نص الاتفاق جداول زمنية دقيقة ومواعيد نهائية وغير مشروطة. بطبيعة الحال، مهما يكن الحرص على هذه الأمور كلها، من المتوقع أن تطرأ صعوبات وتفسيرات متناقضة خلال التنفيذ. ولذلك، من المهم أيضاً أن يتضمن نص الاتفاق بنداً يحيل أي اختلاف في التفسير في أثناء مرحلة التنفيذ إلى التحكيم الإلزامي وذلك بناءً على طلب أي من الطرفين. وأخيراً، من الضروري أن يولي الاتفاق دوراً معيناً لأطراف ثالثة لضمان التنفيذ[1].

5.دور الأطراف الثلاثة

لقد عانى الجانب الفلسطيني بأن الطرف الثالث الوحيد الذي راعى المفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية هو حليف إسرائيل وخاضع لابتزازها المستمر، إننا بحاجة إلى أن تجري المفاوضات تحت رعاية رسمية من قبل منظمة مثل منظمة الأمم المتحدة بشخص أمينها العام، أو بدولة محايدة مثل سويسرا، على أن تكون الرعاية ملتزمة بالشرعية الدولية[2].

وقد تتطلب القضايا المدرجة في جدول أعمال المفاوضات التنسيق مع أطراف ثالثة ذات العلاقة، مثل قضية اللاجئين التي تعني كل من الأردن وسورية ولبنان، وخصوصاً أن أي اتفاق مستقر يتطلب تسوية فلسطينية . إسرائيلية في إطار تسوية إقليمية شاملة، كما أن الجانب الفلسطيني بحاجة إلى أطراف ثالثة في وقت تنفيذ الاتفاق، إذا ما تم، على أن يكون دورها مذكوراً بدقة في نص الاتفاق، منها:

---

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق.

[2] – المرجع السابق.

- المشاركة في مراقبة الحدود الخارجية، والحدود مع إسرائيل، والمعابر الدولية، عن طريق نشر مراقبين من الدول الثالثة لفترة محددة.
- المشاركة في ضمان الاتفاق وسلامة أراضي الدولة الفلسطينية، من خلال قرار لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبتأييد رسمي صريح من إسرائيل ومصر والأردن.

من الضروري أن يتم اختيار الأطراف الثالثة بحذر، لأن أي طرف ثالث (وليس فقط الولايات المتحدة) يميل إلى جانب الطرف الأقوى في أثناء التنفيذ ولذلك يجب الحرص على ألاّ يُترك لدول ثالثة تفسير الاتفاق، بل إخضاع التفسير للتحكيم.

المبحث الثالث

نحو مفهوم فلسطيني جديد إزاء المفاوضات

إن الدروس التي استخلصناها حتى الآن تتعلق بأسئلة مثل: كيف يستحسن الإشراف على المفاوضات والتهيئة لها؟ كيف يمكن تجنيد الأرصدة الفلسطينية لمصلحة الموقف التفاوضي؟ كيف نؤمن بيئة تفاوضية مناسبة؟ كيف يمكن مواجهة شراك المسار التفاوضي؟ لقد افترضت كل الدروس والاقتراحات أعلاه، ربما باستثناء تلك المتعلقة بالحدود، أن المفاوضات هي مستمرة بالفعل وستتواصل إلى حين صياغة اتفاقية مقبولة وتوقيعها.

غير أن هذا الافتراض، على الرغم من ضرورته كأداة منهجية، سيكون مضلِلاً إذا فُهم وكأنه يعني أن المفاوضات تشكل بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني «اللعبة الوحيدة في المدينة» كما يدعي الأميركيون والإسرائيليون، أي الدرب الوحيد المسموح له سلوكه لاسترجاع بعض من حقوقه. فأولاً، من الواضح أنه إذا ما اعتمد الفلسطينيون بعضاً من الاقتراحات الواردة هنا (مثل التوصل إلى المصالحة بين حركتي فتح وحماس، التمسك بالقانون الدولي كمبدأ موجه للطرفين، المطالبة بتغيير مكان المفاوضات أو باعتماد جدول أعمال متفق عليه)، عليهم أن يكونوا مستعدين لاحتمال أن يقرر الجانب الإسرائيلي، مدعوماً من واشنطن، ترك قاعة المفاوضات، أو على الأقل عدم التزحزح من تعنته. وثانياً، يحتاج الفلسطينيون، بعد تجربة عقدين من المفاوضات، إلى النظر إلى مستقبلهم من خارج الإطار التفاوضي. وضمن هذا التوجه، أود فيما يلي أن أقترح مفهوماً جديداً للتفاوض الفلسطيني يتضمن شروط العودة إلى طاولة المفاوضات (أو بتعبير آخر، متطلبات التفاوض المسبقة)، وربما ما هو أهم من ذلك، المكانة التي يتوجب إيلاؤها للمفاوضات ضمن النضال الفلسطيني الأوسع.

مرجعة المفاوضات:

كان من أهم الانتقادات الموجهة إلى المفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية أنها جرت تحت سقف المبادئ الواردة في رسالة الدعوة الأميركية إلى مؤتمر مدريد في خريف سنة 1991، التي تضمنت التفاوض على ترتيبات مبهمة لحكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي باتفاق على وضع دائم غير محدد المعالم، وبالتالي، كان من المحتم، بحسب الانتقاد ذاته، ألا يتخطى الاتفاق الناتج من هذه المفاوضات السقف المرسوم لها. أمّا خارطة الطريق التي أعلنتها وزارة الخارجية الأميركية في نهاية نيسان / أبريل 2003، وعلى افتراض أن الطرفين وافقا عليها (في الحقيقة أرفقت إسرائيل موافقتها بتحفظات ألغت مضمونها عملياً)، فإنها بالغت في تفصيل المحطات على الطريق (وخصوصاً الالتزامات الفلسطينية فيها)، من دون أن توضح معالم المحطة الأخيرة التي ستؤدي إليها هذه الطريق، وذلك على عكس ما يحمله عادة تعبير «خارطة طريق» من دلالة[1].

---

[1] – أبو شيخة، نادر، **أصول التفاوض**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، ص23.

ويستنتج البعض من تجربة المفاوضات منذ مؤتمر مدريد (بما فيها «أفكار» الرئيس كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي في نهاية كانون الأول / ديسمبر 2000) أنه يجب الامتناع من العودة إلى طاولة المفاوضات ما لم ينتزع الجانب الفلسطيني من إسرائيل الموافقة الصريحة وغير الملتبسة على مرجعية تفاوضية توضح نهاية الطريق (مثل دولة فلسطينية على أساس حدود 1967، وعاصمتها القدس، واعتراف إسرائيل بحق العودة.

من هذا التوجه نعتقد أنه يجب التمييز بين المرجعية التفاوضية الفلسطينية الداخلية والمرجعية التفاوضية التي يجب الاتفاق عليها مع الجانب الآخر من أجل إحراز تقدم حول الطاولة، فإذا تطابقت الاثنتان، لا يعود هناك حاجة للمفاوضات. بكل تأكيد، يجب السعي لأن تقترب الثانية من الأولى إلى أقصى حد قبل البدء بأية مفاوضات من خلال كافة الوسائل المتاحة، بما فيها العمل الدبلوماسي مع الجهات الدولية المؤثرة، كالأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا.

ولكن نظراً إلى أن التوصل إلى مرجعية مشتركة واضحة يتطلب مناقشات وأخذ ورد قبل العودة إلى المفاوضات، من المتوقع أن تصر إسرائيل على إدراج مطالبها في المرجعية قيد المناقشة مقابل موافقتها على المطالب الفلسطينية، في مثل هذه الحالة، قد يكون من المقبول عدم استبعاد مرجعية مشتركة أقل وضوحاً، شرط ألا تعني موافقة الجانب الفلسطيني عليها وولوجه اللاحق في الحراك التفاوضي تنازلاً عن المرجعية الداخلية الفلسطينية أو انتهاكاً لخطوطه الحمر. فمن الممكن جداً أن يحدث تخطٍ تدريجي للمرجعية المرسومة بدايةً للمفاوضات، بفضل التشابك التفاوضي نفسه وعوامل أُخرى مثل تغييرات إقليمية أو دولية[1].

تجميد الاستيطان:

مقابل المرونة النسبية التي يمكن للجانب الفلسطيني أن يبديها بخصوص المرجعية المشتركة للمفاوضات، لا مفر له من الامتناع التام عن العودة إلى التفاوض حول قضايا الحل الدائم دون تجميد كامل للنشاط الاستيطاني، لأن هذا النشاط يشكل خرقاً بالمطلق لأحكام القانون الدولي، ولأنه من الضروري ألا يسمح أن تتحول المفاوضات إلى غطاء لأعمال إسرائيلية أحادية الجانب كالاستيطان. وطبعاً، إن التجميد الذي نقصده هو التجميد المعلن والشامل وغير المشروط للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي، بما فيه مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل. أما القبول، كما كاد أن يحدث في سنتي 2009–2010، بالتجميد الملتبس أي الضمني، أو المؤقت، أو الجزئي، كشرط كاف للعودة إلى المفاوضات، فمن شأنه أن يشكل سيفاً مسلطاً فوق رأس المفاوض الفلسطيني: فإمّا أن يوافق على التنازل المطلوب في أي ملف يجري التداول بشأنه، وإمّا يتصلب، فيعود النشاط الاستيطاني[2].

---

[1] – كميل، منصور، دروس الماضي وتحديات الحاضر، مرجع سابق.

[2] – المرجع السابق.

فتح صفحة جديدة:

في مناقشتنا أعلاه للمفاوضات المتعلقة بالحدود، شددنا على ضرورة سحب فكرة تبادل الأراضي من القاموس الفلسطيني طالما لم يتوقف النشاط الاستيطاني بشكل كامل. نود الآن تعميم مثل هذه الفكرة على القضايا التفاوضية الرئيسية جميعها بالدعوة إلى فتح صفحة جديدة في المقاربة التفاوضية الفلسطينية، وإلى طي الصفحة السابقة مع ما جرى فيها من إيماءات بتنازلات ممكنة خرقت الخطوط الحمر الفلسطينية وشجعت إسرائيل على المطالبة بالمزيد. ومن الممكن أن تكون الإشارة إلى جدية هذا التحول ومقداره إعلان الالتزام بإعلان المبادئ لسنة 1993 (وبروتوكول باريس) لا غير، أي من دون الاتفاقات والترتيبات اللاحقة المتمثلة بصورة خاصة في التفريق الإسرائيلي بين مناطق أ وب وج، والتي لم يطبقها الجانب الإسرائيلي أصلاً.

لما التفاوض:

أن المزيج من المرونة والتصلب الذي نقترحه فيما يخص المتطلبات التي تسبق التفاوض مبني على الاقتناع بأن إنجاز البرنامج الوطني الفلسطيني يبقى هدفاً للمدى الطويل، وأن البوصلة التي يجب أن توجه المجتمع السياسي الفلسطيني ليست تسوية مرهونة بالمفاوضات، بل تحقيق المشروع الوطني نفسه. من المرغوب فيه طبعاً أن يتم هذا الانجاز في أسرع وقت ممكن وعن طريق التفاوض، لكن هذه الرغبة تبدو ساذجة في ضوء شهية المحتل لابتلاع المزيد من الأراضي وكونه قوة إقليمية محتلة تساندها أكبر قوة في العالم، من هنا، ثمة حاجة لنزع هالة «القدسية» من المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، أي للتقليل من القيمة التي تعطى للمفاوضات، إن من قبل الذين يرون فيها درب الخلاص الوحيد، أو من قبل الذين يشجبونها بوصفها المصدر الأول للمأزق الفلسطيني.

على المجتمع السياسي الفلسطيني أن ينظر إلى العملية التفاوضية (بما فيها متطلبات العودة إلى المفاوضات) كأداة في النضال إلى جانب الأدوات النضالية الأخرى التي يستعان بها من أجل تعديل ميزان القوى لمصلحة القضية الفلسطينية العادلة. ووفق هذا الفهم، أو بالأحرى بفضل تعديل الفهم الساري حتى الآن، لن يعود السؤال حول ولوج أو عدم ولوج الحراك التفاوضي موضوعاً استراتيجياً، بل يصبح موضوعاً تكتيكياً ظرفياً، خاضعاً لاعتبارات الفائدة والتكلفة.

في ضوء هذا التغيير لمفهوم اللعبة التفاوضية، لن يعود من المناسب اعتبار الحراك التفاوضي كأن هدفه الوحيد هو التوصل إلى اتفاق، وكأن مقياسه الوحيد هو مدى التقدم في سبيل توقيع اتفاق في الأشهر أو السنوات القليلة المقبلة، بل يصبح مقياس نجاح الحراك التفاوضي، كأي حراك دبلوماسي آخر، مدى مساهمته في زيادة الأرصدة الفلسطينية الذاتية والدولية.

بكلام آخر، ما يعتبر عادة نجاحاً للمفاوضات (أي تتويجها باتفاق بين الطرفين) قد يعني في ظروف معينة خضوعاً واستسلاماً للقوي، في حين أن الفشل قد يعني صموداً تُقطَف ثماره عاجلاً أو آجلاً.

خاتمة:

قد تكون متطلبات العودة إلى المفاوضات، وقواعد إدارتها في حال استئنافها تنطوي على وضع شروط مثالية وتعجيزية أمام الجانب الفلسطيني، من الأكيد أن لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة ستكونان مستعدتين في الظروف الحالية لقبول تغيير جذري لقواعد اللعبة التفاوضية كالتي نقترحها. لكن هذه الظروف بالذات (الغطرسة الإسرائيلية؛ النزعة نحو اليمين؛ استمرار الاستيطان بموافقة ضمنية أميركية؛ حصار قطاع غزة) لم تسمح هي أيضاً للمرونة التي أبداها المفاوض الفلسطيني حتى الآن بأن تؤدي إلى استعداد إسرائيلي للتفاوض الجدي، بل استغلت إسرائيل تنازلات المفاوض الفلسطيني لكسب المزيد من الوقت ولجعلها نقطة انطلاق لتنازلات إضافية في مفاوضات محتملة لاحقة.

إن دعوتنا لتغيير قواعد اللعبة التفاوضية مبنية على كوننا نمتلك أوراقاً تفاوضية ثمينة، شرط إيماننا بقوة هذه الأوراق، وهي تتمثل مثلاً في الاستمرار في البناء المؤسساتي والاجتماعي والاستثمار الاقتصادي والارتباط العنيد بالأرض والتعبئة الشعبية والمقاومة السلمية والعمل على كسب الأصدقاء في العالم. زد إلى ذلك أن التحولات الإقليمية، بما فيها ثورة 25 يناير في مصر، لا بد من أن تقوّي الموقف الفلسطيني شرط أن يكون موقفاً سليماً على مستوى التعامل مع هذه التحولات، وعلى المستوى الداخلي الفلسطيني (بإعادة الوحدة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبإعادة تركيب النظام السياسي الفلسطيني).

وبالإضافة إلى شروط العودة إلى المفاوضات وقواعد إدارتها، تضمنت هذه الورقة الدعوة إلى اعتبار اللعبة التفاوضية، أي قرار ولوج المفاوضات أو عدم ولوجها، جزءاً من معركة دبلوماسية هدفها تقوية الأرصدة الفلسطينية في سبيل تحقيق البرنامج الوطني.

وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري أن يكون تحقيق التجميد الكامل للنشاط الاستيطاني على رأس جدول الأعمال الوطني للأشهر والسنوات القليلة المقبلة، وأن تجند اللعبة التفاوضية لهذه الغاية كأولوية قصوى. فنظراً إلى المخاطر الكامنة في القضم المستمر للأرض الفلسطينية، يبقى هذا الجهد الخطوة الأولى التي لم يعد من الممكن القفز فوقها لنيل الاستقلال، حتى إن السؤال الذي بات يواجه الشعب الفلسطيني هو ما إذا لا يزال من الممكن أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من دون انهيار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي نفسه.

النتائج والتوصيات

أولا النتائج

1. لا بد للعملية التفاوضية حتى تكون ناجحة ومثمرة من الاستناد إلى أسس ومقدمات صحيحة تمنحها القوة، وتهيء لها الفرصة لتحقيق الأهداف المرجوة، وإن انتفاء ذللك سيضع الجهد التفاوضي برمته في مهب الريح.
2. تشكل المقدمات الصحيحة للعملية التفاوضية ضمانة أكيدة لنجاحها، أو على الأقل فإنها تحول دون استخدام التفاوض بصورة وظيفية لتحقيق أهداف غير ذات صلة، تتمثل تلك المقدمات بقدر من التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض، وبغياب ذلك تكون الفرصة مهيئة تماماً لإخفاق الجهود التفاوضية.
3. يمثل التفاوض خيارا يمكن الأخذ به سعيا لإيجاد حل لمشكلة قائمة تهم طرفين أو أكثر، لكنه لن يكون الخيار الوحيد واجب الاتباع، وإلا فإن الإصرار على ذلك سيكون مدعاة للفشل كنتيجة لتفويت الفرص التي تتضمن الأخذ بالخيارات الأخرى وتفعيلها عند الحاجة لا سيما خيار المقاومة بأشكالها المتعددة.
4. لقد كان الاختلال في شروط التفاوض واضحا بشكل جلي بين طرفي التفاوض محل الدراسة، وانعكست آثار ذلك في صورة استعصاء ألم بالمسار التفاوضي، وأصاب الآمال المعلقة على خيار التسوية بخيبة كبيرة.
5. يشكل اللجوء إلى خيار التفاوض بعد فقدان القوة وسائر المقومات المعينة على الثبات على أرض المواجهة مغامرة خطيرة سرعان ما تظهر على شكل نتائج باهتة تراعي مصالح أحد طرفي التفاوض دون الآخر.
6. إن التعويل على التفاوض في لحظة تاريخية تقول كل معطياتها بغياب الشروط الصحيحة للتفاوض يدل على وجود مشكلة تتصل بالجانب التصوري التشخيصي لدى المعول، وهي مشكلة مهمة ولها دلالاتها وتداعياتها التي تنعكس على برامج العمل وشكل السياسات المعتمدة، وهذا يؤكد على أن كثيرا من الأخطاء التي يقع فيها المفاوض تعود لأسباب تتعلق بعدم وضوح الرؤية.
7. كان الأخذ بالخيار المتمثل بعدم الانسياق وراء خيار التفاوض، والإصرار على التمسك بالحقوق كاملة أجدى بما لا يقاس من الانخراط في خيار يفتقد للحد الأدنى من مقومات النجاح المطلوبة، ذلك لأن ما سيترتب على خيار التفاوض سيتعدى مجرد الاخفاق، بل يتعدى الثمن ذلك ليطال خيارات الفرص البديلة التي تم تعطيلها، يضاف إلى ذلك الفوائد التي يجنيها الطرف الآخر دون أن يدفع الثمن المقابل.
8. إن التحولات الدولية التي سبقت انطلاق مسيرة التفاوض، واتخاذ المفاوض منها ذريعة لتبرير ذهابه للمفاوضات، يكشف عن منطق يتناقض مع منطق الثورة التي يرفع لواءها، ذلك أن الثورة تسعى

لتغيير القواعد الموجودة لا الخضوع لمقتضياتها، وهنا تظهر مسألة جديرة با لبحث تقول أيهما شكل عاملاً حاسماً في تبني منظمة التحرير لمسار التفاوض، التغيرات الدولية، أم التغيرات التي ألمت بالمنظمة ذاتها.

9. شكل التضارب في الأهداف التفاوضية نقطة ضعف بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، وهي حالة يتم فيها التركيز على الأهداف الأقل أهمية وتقديمها على تلك الأكثر أهمية، وتنعكس آثار هذا التضارب على طبيعة النتائج النهائية للعملية التفاوضية.
10. إن استثمار الضغط والحراك الشعبي كالانتفاضة لخدم ة الأغراض التفاوضية، جعل مفاعيل حركة الشعب الفلسطيني تصب في خدمة مسار التفاوض، بعيداً عن الرغبة في تطويره وتعميمه للوصول به لحالة متقدمة تضع الاحتلال امام مأزق أكثر صعوبة.
11. جسد انعقاد مؤتمر مدريد نقطة تحول في المفهوم الدولي لطلب السلام، فقد تم تجاوز كثير من المعطيات والأبعاد التي كان لها أن تشكل حالة دعم للمطالب الفلسطينية نحو الحقوق، ولكن تم القفز عن ذلك عبر اختزال مفهوم المؤتمر الدولي للسلام ليصبح مؤتمر مدريد للسلام.
12. أسس التحول في مواقف منظمة التحرير على وقع الالتزام بمتطلبات أوسلو لا سيما الأمنية منها إلى نثر بذور الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية.
13. مثل تشبث منظمة التحرير بمسار التفاوض في ظل غياب عدالة النتائج المترتبة على العملية التفاوضية مؤشراً على غياب القدرة لتفعيل البديل عن المفاوضات، وهو الأمر الذي أغرى ويغري الطرف الآخر للإمعان في عدم الاستجابة لمتطلبات التفاوض.
14. أن الاختلال في موازين القوة الموضوعية سيؤدي حتماً للاختلال في النتائج التفاوضية المتوخاة، لكن ثمة بعد آخر يتعلق بالقوة الذاتية التي لم يولها المفاوض الاهتمام الكافي من قبيل المعرفة التفاوضية والسلوك والادارة والتثقيف، وكان بالإمكان جبر بعض الخلل في الموازين الخارجية من خلال الاهتمام بالبعد الذاتي.
15. أثبتت الدراسة أن الاختلال في شروط التفاوض أثر سلباً على نتائج الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية وبهذا فقد تم اثبات فرضية الدراسة.

ثانيا: التوصيات

1. يتعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة عن الخيار الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن وأكثر، فليس من الحكمة أو تمام الرؤية الإصرار على خيار تم تجريبه كثيراً دون جدوى، وليس من المعقول أن تضيق السبل والخيارات أمام صاحب الحق حتى يضطر للتمسك بخيار وحيد دون غيره.
2. من المفروض أن تخضع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها للوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق هذا الخيار، وتوظيف النتائج في خدمة النضال في مواجهة الاحتلال.
3. من المهم إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حصول الانقسام في الساحة السياسية الفلسطينية وتلك التي تمنع إعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، وليس من الحكمة الإبقاء على الخيارات التي تشكل سببا للفرقة الداخلية، فضلاً عن كونها غير مجدية أصلاً.
4. في الأساس يمثل خيار التفاوض حالة الاستثناء وليس الأصل، وعندما يخفق هذا الخيار فالمنطق يقول بضرورة العودة للخيار الأصيل وهو المقاومة، وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على التنصل من خيار التفا ض لسبب أو لآخر، فلا أقل من فسح المجال للخيار الأصيل أن يأخذ فرصته على الأرض.
5. يجب الاتفاق على برنامج سياسي يشكل الحد الأدنى من إجماع الفصائل والتوجهات السياسية، إذ ليس من المعقول بقاء بون واسع بين البرامج السياسية للفصائل الفلسطينية، في حالة تدل على إخفاق الجميع في اجتياز الخطوة الأولى المطلوبة نحو التحرير.
6. هناك ضرورة ملحة لإعادة برمجة وعي الجمهور باتجاه الحقوق الوطنية وليس باتجاه مصالح الأطر والتنظيمات، وهذا يتطلب الرقي بمستوى الخطاب السياسي العام، والتعبوي الموجه للداخل للارتقاء بجمهور يتمتع بثقافة سياسية واعية تكون جديرة بحمل هم القضية الوطنية.
7. حماية المقاربة الفلسطينية بالتكامل في الخيارات الفلسطينية وتفعيل القرارات الشرعية.
8. التوافق حول الخيارات الفلسطينية وكيان العمل الوطني الفلسطيني الواحد قبل الشروع بخيار المفاوضات.
9. توسيع الدائرة التفاوضية وعدم اقتصارها على اشخاص معينين والاستعانة بالكفاءات الفلسطينية الموجودة في الغرب.

10.اعطاء دور اكبر لمراكز التفكر والابحاث وللدعم الشعبي.

11.تفعيل دور المقاومة الشعبية والاقتصادية بجانب المسلحة العسكرية.(التكامل والتزامن والتفاعل بين الخيارات).

12.تفعيل دور الاعلام.

13.خلق قوى داعمة في اسرائيل نفسها.

14.خلق قوى داعمة في الخارج (مؤسسات المجتمع المدني العالمية).

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- ❖ القرآن الكريم
- ❖ الميثاق الوطني الفلسطيني

المراجع:

أولا :الكتب

- أبراش، إبراهيم: **المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، ط1،** القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، 2002.
- أبو جابر، إبراهيم وآخرون: **مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي** مؤتمرات 48، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001.
- أبو ريا، أمين :**مهارات التفاوض**، الرياض :مركز تدريب بترومين، 1989.
- أبو شيخة، نادر :**أصول التفاوض**، ط1 ، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.
- أبو قحف، عبدالسلام: **سياسات الأعمال والممارسات الإدارية في المنظمات الصناعية والتجارية،** الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
- أبو لبدة، نظمي: **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، ط1، إربد: دار الكندي.
- أبو نحل، أسامة وآخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، ط1 ، القدس :دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.
- أحمد، محمود: **اتفاق غز ة–أريحا التحديات المخاطر التداعيات،**(تحرير محمود عبد الفضيل)، ط 1، بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994.
- الأسمر، خلود: **انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية،** ط1،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،2005 .
- الأقداحي، هشام: **علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي**، اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.
- بلقزيز، عبدالإله وآخرون: **منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحصيلة والمستقبل**، ط1، ع36، بيروت: (تشرين أول/أكتوبر، 2004) مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن نبي، مالك: **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، ط3 ، دمشق، دار الفكر، 1988.
- الجزائري، محمد :**احتلال العقل التطبيع صراع الغد**، ط1 ، لندن :دار الوراق للنشر، 1988.
- حسن، محمد: **مبادئ التفاوض**، ط1 ، عمان، دار إثراء للنشر، 2010.

- حسين، عدنان: **التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية**، ط1 ،بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
- الخضيري، محسن: **مبادئ التفاوض**، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.
- خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، الكويت، مطبعة الكاظمية، ب س.
- الدجاني، أحمد: **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**، ط1 ،القاهرة :دار المستقبل العربي، 1990م.
- زهران، جمال: **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- سعدون، شوكت: **عناصر قوة الدولة الاستراتيجي النظري التطبيقي**، ط1، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2007.
- سعيد، إدوارد: **أوسلو سلام بلا أرض، بيروت**، دار المستقبل العربي، 1995.
- سلينر، جيروم: دراسات عالمية **انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية**، أين الخلل، ط1،ع 45مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الاستراتيجية، 2002.
- السمرة، زياد: **فن التفاوض**، ط1 ، عمان :دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
- شفيق، منير: **أوسلو2 المسار والمآل**، ط2، الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر، 1997م.
- طشطوش، هايل: **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1 عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- عباس، محمود (ابو مازن): **مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية**، ط2 ، رام الله، بيلسان،2011.
- عبد السلام، جعفر: **الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية**، ب.م، 2006.
- عبد المنعم، بكر: **دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1 ، إصدار أول، بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994.
- عريقات، صائب: **الحياة مفاوضات**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، عمادة البحث العلمي، 2008.
- العلاق، بشير: **إدارة التفاوض**، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.
- قريع، أحمد: **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوسلو**، ط1 ، بيروت :مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.
- اللاوندي، سعيد: **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب**، ط1، القاهرة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2005.
- نوفل، ممدوح: **الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي**"مدريد–واشنطن"،ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الصمادي، حمزة: **تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية**، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا 2008/2/7م.
- عرفات، حنان: **أثر اتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس :جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005.
- نتيل، ريم: **الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.
- عيروط، عصام: **الدبلوماسية الفلسطينية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وأثرها على تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا،2011.

ثالثا: التقارير والمجلات

- الحسن، هاني: محاضرة مطبوعة بعنوان" **الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل**" ألقاها في لندن بتاريخ 1989/12/11.
- قريع، أحمد :حوار مطبوع مع مركز جينين للدراسات الإستراتيجية، **ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام** .ب م، ب س.
- مجلة الدراسات الفلسطينية،(العدد14 ، بيروت: 1993) مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مجلة شؤون فلسطينية،(العدد 200 ، بيروت :تشرين ثاني/نوفمبر1989).

رابعا: المواقع الالكترونية

- أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض"، موقع الملتقى التربوي، 2012/1/14
http://www.sef.ps/vb/multka351382/#.UK38XuT55GY
- الأسمري، عبدالعزيز: التفاوض في الحدث الأزموي، نسخة إلكترونية، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Tra
ngactivities/Seminars002/act02042011/Pages/articles.aspx
- خضر، حسان: "خطوات ومناهج وإستراتيجيات التفاوض" ، المعهد العربي للتخطيط، ب ت،
http://www.arab-api.org/course33/pdf/P4528-1.pdf
- وجيه، حسن: مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، نسخة إلكترونية، عالم المعرفة،1994
uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281198/56.pdf

Foreign References:

- Avesar، J.(2007).the Israeli-Palestinian confederation Proposal.palestine – Israel Journal of politics، Economics and culture، 14 (2) .
- Golan G. (2006). Israel and Palestine: peace plans and proposals from Oslo to Disengagement. Princeton: Markus Wiener Publishers.
- Inbar، E. (2006). Israel's Palestinian Challenge.Israel Affairs، 12 (4).
- Jamal، A. (2006). Political and Ideological Factors of conflict in Palestinian Society. In Albrecht، Simon، Rezaei، Rohne، Kiza (Eds.)، Conflicts and conflict Resolution in Middle Eastern Societes – Between Tradition and Modernity.berlin: Duncker and Humblot.
- Herbert C. Kelman2004: The role of an international facilitating service for conflict resolution, International negotiation , Vol 9 ,no 3
- Kelman، H.C. (1988.) The Palestinization of the Arab –Israeli Conflict. Jerusalem Quarterly .
- Kelman، H.C. (1988.) The Palestinizations in Mideast Negotiations. Boston Globe.
- Laz، D.A. and Sebenius، J. K. (2006). 3D Negotiation: Powerful Tools to Change the Game in your Most Important Deals.
- Fisher،R. and Ury، W.، Getting to yes: Negotion Agreement Without Giving In، NewYork: Penguin Books، 1983.
- Kennedy Gavin، et al (1952): Managing Negotiation (N.J Prentice- Hal).